خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

جامعة الحاج لخضر – باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها

دارسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع التنظيم السياسي والإداري

إعداد الطالب:
حسن بن كادي

تحت إشراف الأستاذ:
د. علي قريشي

أعضاء لجنة المناقشة

- د/ صالح زياني – رئيسا (جامعة باتنة)
- د/ علي قريشي – مقررا ومشرفا (جامعة باتنة)
- د/ عمر فرحاتي – عضوا (جامعة بسكرة)
- د/ عبد القادر بوهنتالة – عضوا (جامعة باتنة)

السنة الجامعية: 1428–1429هـ/2007–2008م.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ملخص البحث

يعالج البحث ظاهرتين متقابلتين شهد هما-ويشهدما- الواقع العربي؛ أما الظاهرة الأولى فهي ظاهرة التخلف السياسي، وأما الأخرى المقابلة فهي ظاهرة التنمية السياسية، ومن هذين الظاهرتين يطرح البحث إشكاليته الأساسية؛ والتي تتمحور حول ماهية التخلف السياسي، ومدى إمكانية تحقيق تنمية سياسية في الوطن العربي، وسعيا للوصول إلى إجابات عن هذه الإشكالية تناول الباحث الموضوع في ثلاثة فصول؛ ففي الفصل الأول- والذي يشكل الإطار النظري للدراسة - يعرض البحث الجذور التاريخية للاهتمام بقضايا التخلف والتنمية السياسية، باعتبارها من القضايا العلمية والعملية في آن واحد، حيث يبرز في هذا الصدد حقول دراسة التنمية السياسية وتزايد الاهتمام بها من قبل صانعي السياسة العرب وغيرهم ، ثم يعرج على المفاهيم التي ترتبط وتقترب من مفهوم التنمية السياسية محاولا وضع تعريف لهذه الأخيرة ، لينتقل البحث بعد ذلك عرض أهم المداخل النظرية التي وضعت لدراسة هذه القضية، بحثا عن مدخل يتناسب ودراستها إسقاطا على الواقع على الواقع العربي.

أما الفصل الثاني فقد خصص للتفصيل في ظاهرة التخلف السياسي في الوطن العربي، بحثا في البداية عن أسبابه ومسبباته التي أوجزها البحث في نوعين من الأسباب : داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي تحدث البحث عن: التخلف الاقتصادي، وطبيعة الأنظمة الحاكمة، إبعاد الإسلام عن دوره في القيادة والتشريع وفشل برامج التنمية . واضطراب الموقف من الديمقراطية، ودور النخبة المستغربة والمسيطرة، وأخيرا ضعف التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية في هذا المجال و قصور مناهج التربية والتعليم بهذا الخصوص.

أما على الصعيد الخارجي فتكتفي الدراسة بالإشارة إلى دور الاستعمار الغربي للوطن العربي، والصراع العربي الإسرائيلي، وانعكاسات الحرب الباردة، ثم تقودنا الدراسة إلى إبراز أهم مظاهر التخلف السياسي التي تنتشر في الوطن العربي بمستويات مختلفة بين دولة، حيث تقسم الدراسة هذه المظاهر حسب سمات طرفي علاقة الحكم (النظام السياسي من جهة، والجمهور وما يمثله من مجتمع مدني وأحزاب من جهة أخرى).

فأوجزت الدراسة المظاهر المتعلقة بالطرف الأول في: أزمة الشرعية وتنظيم السلطة، وأزمة الاستقرار السياسي والتغلغل، أما مظاهر الطرف الثاني فهي أزمات: الهوية والانتماء، المشاركة والثقافة السياسية، وختم الفصل بأهم النتائج المتوصل إليها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما الفصل الثالث فخصص للوقوف على أبرز مؤشرات عملية التنمية السياسية، التي تقودها معظم الدول العربية والعقبات التي تقف في طريقها، وتم التركيز في هذا الصدد على عمليات التحول الديمقراطي، باعتبارها أولى خطوات التنمية السياسية حيث تم استعراض المؤشرات المتعلقة بالنظام السياسي والتي لخصت في جملة الإصلاحات القانونية و الدستورية التي باشرتها الدول العربية، وكذا محاولات تطوير وتحديث المجالس النيابية (البرلمانات) لمالها من دور في إحداث التنمية السياسية، وضربنا في ذلك أمثلة و نماذج من دول عربية مختلفة، ثم حدد البحث بعد ذلك المؤشرات المتعلقة بالجمهور والمجتمع المدني، أين أبرز تنامي دور الهيئات الوسيطية من أحزاب ومنظمات المجتمع، وإعادة بعثها وتنشيطها، والتي كانت سببا في بروز ملامح ثقافة سياسية جديدة، وهو ما أعتبر مؤشرا آخر يؤشر لوجود إمكانية إنجاح عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي رغم العقبات المتعددة التي تحول دون ذلك،وهو ما أبرزه البحث في مبحثه الأخير من هذا الفصل، حيث فصّل في معوقات التحول الديمقراطي على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى مختلف المستويات (على مستوى النظام السياسي، على مستوى فاعلية الهيئات الوسيطية، على مستوى تكوين الثقافة السياسية، وعلى المستوى الخارجي)، ليختم الباحث الفصل ، بأهم النتائج المتوصل إليها، والتي من خلالها تمت صياغة محددات مستقبل التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في الوطن العربي، مركزا في هذا الإطار على نظرة الغرب لطبيعة القوى المشاركة في الحياة الديمقراطية في الوطن العربي، وموقف الولايات المتحدة حيال حجم ونوع التطور الديمقراطي، وكذا نتائج الجهود الدولية في حسم الصراع العربي، الإسرائيلي كمحددات على المستوى الخارجي، وعلى قدرة كلا من الحكومات والمعارضة العربية على تحمل نتاج الجو الديمقراطي، وعلى المقدار الذي تتحلى به قيادات الجيوش من التضحية والإيثار والعمل على إنجاح العملية الديمقراطية كمحددات على المستوى الداخلي.

وفي خاتمة البحث حاول الباحث تلخيص أهم ما توصل إليه من نتائج والإجابة عن التساؤلات التي أثارتها الدراسة، وأكد في هذا الخصوص على فرضية وجوب اعتناق الديمقراطية باعتبارها طوق نجاة، لكل من الأنظمة والشعوب على حد سواء، في ظل التغيرات المثيرة التي يشهدها العالم اليوم، وأن مسار التنمية السياسية لا يزال طويلا ولكنه حاصل لا محالة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فهرس البحث

الموضوع ***الصفحة***

الإهداء...

شكر وتقدير...
مقدمة...(1- 9)

الفصل الأول : التنمية السياسية : تحديد وتأصيل.. 11- 63

المبحث الأول : جذور الاهتمام بقضية التنمية السياسية..14

المطلب الأول : التنمية السياسية باعتبارها موضوعا عمليا... 15

الفرع الأول : ارتباط التنمية السياسية بالعالم الثالث..15

الفرع الثاني: خصوصية العالم العربي..17

المطلب الثاني : التنمية السياسية باعتبارها موضوعا علميا 22

الفرع الأول : إسهامات المدارس الغربية في حقل التنمية السياسية...............................23

الفرع الثاني : التنمية السياسية في التراث العربي الإسلامي و الأدبيات الحديثة.................27

المبحث الثاني : بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية و المداخل النظرية للدراسة 31

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية وبعض المفاهيم المرتبطة بها...............................31

الفرع الأول : مفهوم بالتنمية السياسية 31

الفرع الثاني : علاقة التنمية السياسية بالمصطلحات المتشابهة 41

المطلب الثاني : المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية 51

الفرع الأول : مداخل دراسة التنمية السياسية 53

الفرع الثاني : مداخل دراسة الانتقال الديمقراطي 55

خلاصة والنتائج الفصل :..60

الفصل الثاني : أسباب التخلف السياسي في الوطن العربي و مظاهره................................ 65

المبحث الأول : أسباب التخلف السياسي في الوطن العربي 69

المطلب الأول : الأسباب الداخلية للتخلف السياسي في الوطن العربي............................... ...69

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفرع الأول : الأسباب العامة 70

الفرع الثاني : الأسباب الخاصة 76

المطلب الثاني : الأسباب الخارجية للتخلف السياسي في الوطن العربي 83

أولا : التاريخ الاستعماري و مخلفاته 84

ثانيا:الصراع العربي الإسرائيلي و انعكاسات الحرب الباردة.................................... 85

ثالثا: زعزعة استقرار الوطن العربي و إجهاض محاولات النهضة................................ 85

المبحث الثاني : مظاهر التخلف السياسي في الوطن العربي 87

المطلب الأول :مظاهر متعلقة بالنظام السياسي 87

الفرع الأول : إشكالية الشرعية و تنظيم السلطة... 88

الفرع الثاني : إشكالية عدم الاستقرار السياسي و التغلغل..................................... 95

المطلب الثاني : مظاهر المتعلقة بالجمهور و المجتمع المدني 100

الفرع الأول : أزمة الهوية و الانتماء 101

الفرع الثاني : أزمة المشاركة و الثقافة السياسية 107

خلاصة ونتائج الفصل 115

الفصل الثالث : مؤشرات التنمية السياسية و معوقاتها في الوطن العربي .... 117 - 183

المبحث الأول : مؤشرات المتعلقة بالنظام السياسي 119

المطلب الأول: الإصلاحات القانونية و الدستورية في الدول العربية.............................. 120

الفرع الأول : نماذج من الدول المشرق العربي 121

الفرع الثاني : نماذج من دول جمهورية 129

المطلب الثاني : التطوير المؤسساتي للبرلمان العربية 134

الفرع الأول : الوضع القانوني للبرلمانات العربية 135

الفرع الثاني : شيوع الانتخابات التنافسية وتعزيز الإطار القانوني لها 140

الفرع الثالث : تطوير الأداء النيابي لدى البرلمانيين العرب 143

المبحث الثاني : مؤشرات متعلقة بالجمهور و المجتمع المدني 146

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المطلب الأول : تنامي دور الهيئات الوسيطة 147
الفرع الأول : مساهمة الأحزاب السياسية 147
الفرع الثاني : مساهمة المجتمع المدني 153
المطلب الثاني :ملامح ثقافة سياسية جديدة.. 165
المبحث الثالث : معوقات التنمية السياسية في الوطن العربي 170
المطلب الأول : المعوقات الخارجية 171
المطلب الثاني : المعوقات الداخلية 173
خلاصة ونتائج الفصل 181
خاتمة 184- 189
قائمة المراجع 191
فهرس الجداول والأشكال.. 204
فهرس الموضوعات.. 205
ملخص البحث .... (ا- ه)

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فهرس الجداول والأشكال

أ/ الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول (1)	أنماط النظم التسلطية وعملية التحول الديمقراطي.	73
الجدول (2)	إجمالي تكرار أحداث العنف غير الرسمي العربية(1971-1985).	97
الجدول (3)	إجمالي تكرار أحداث العنف الرسمي(1971-1985).	98
الجدول (4)	أعداد المنظمات الأهلية بالمنطقة العربية.	158
الجدول (5)	صدور القوانين التي تحكم حركة المجتمع المدني العربي.	160

ب/ الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (1)	الديمقراطية في عملية التنمية الشاملة.	50
الشكل (2)	أبعاد مفهوم التنمية السياسية وخصائصها.	62
الشكل (3)	مسارات العمل المتعبة لتجسيد التنمية السياسية.	62
الشكل (4)	تحقيق التنمية السياسية بمفهومها التكاملي الشمولي.	63

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مقدمة:

تعتبر قضية التنمية السياسية - في مقابل التخلف السياسي- من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في مجالات السياسة و الاجتماع داخل بلدان العالم الثالث عامة و العالم العربي بصفة خاصة، ذلك أن الحديث عن التنمية بمعناها الواسع صار محور الخطابات و الشعارات التي يرفعها صناع القرار بمختلف مراكزهم داخل تلك الدول ، و لما كانت التنمية السياسية شرطا لازما لتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها من مفردات التنمية، فقد انصب الاهتمام بهذه القضية منذ خمسينيات القرن الماضي، و قامت الدراسات حول قضايا التخلف السياسي،أسبابه،مظاهره،وكيفية الخروج من دائرته بتحقيق تنمية سياسية على غرار النمط الغربي،و أخذ هذا الموضوع يستقطب العلماء الباحثين في علم السياسية حتى قال بعضهم إن التنمية السياسية هي السياسة ذاتها،وذهب البعض إلى القول أن "التنمية السياسية- كنظرية- تمثل أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في بحثه الدؤوب و المستمر عن وسائل يمكن بواسطتها تحقيق إنسانية الإنسان..."

و مما لا شك فيه أن عالمنا العربي الذي ننتمي إليه يعاني هو الآخر من داء التخلف السياسي بمستويات متباينة بين أقطاره؛ وباعتبار التخلف قضية علمية وعملية في آن واحد كما يقول بعضهم،فقد انعكف الباحثون العرب و غير العرب على التنظير لهذه المسألة من زوايا مختلفة، وعلى أية حال و إن لم يتفق الباحثون على أسباب هذه الظاهرة و سبل علاجها، إلا أنهم اتفقوا على مظاهرها وأعراضها والتي يمكن حصرها في جملة من الأزمات كأزمة الهوية،الشرعية،المشاركة،التغلغل التوزيع...وغيرها،وتندرج تحت كل أزمة من هذه الأزمات مجموعة من المظاهر والتي تختلف بدورها من قطر عربي إلى آخر،وسوف نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الواقع السياسي العربي الموسوم"بالتخلف" دراسة تحليلية نقدية محاولين معرفة أسبابه و مظاهره،ثم نقف على أهم المجهودات التي بذلتها الدول العربية لمواجهة هذه الازمات،و التي اعتبرناها كمؤشرات ايجابية لاحداث التنمية السياسية لنصل الى استخلاص أهم العقبات التي تحول دون ذلك.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

– أهمية الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع من خلال كون التخلف السياسي قد أخذ أبعادا خطيرة في عالمنا العربي رغم عصر التكنولوجيا و المعلوماتية الذي نعيشه، و رغم ما قيل عن مزايا"العولمة"على الحياة السياسية داخل البلدان النامية. ثم إن فشل الوصفات الغربية المقدمة للأنظمة العربية من أجل تحديثها و نشر الثقافة السياسية الغربية داخل مجتمعاتها، و التي كان آخرها مشروع الشرق الأوسط الجديد، هذا الفشل المتوالي دفع بعلماء السياسة العرب إلى البحث عن وصفة علاج بديلة تكون أجدى لعلاج هذا الداء،ولعل هذه الدراسة ستكون مساهمة متواضعة في ذلك.

وكذلك أن قضية التنمية بأبعادها الثلاثة(اقتصادية،سياسية،واجتماعية) لا يمكن فصلها عن بعضها ولا يمكن تحقيق واحدة دون الأخرى، ولقد كان جل الاهتمام منصبا على التنمية الاقتصادية باعتبارها جوهر التنمية، فما كان الحديث عن التنمية السياسية إلا كانعكاس لها فقط،و هو ما عكسته جملة الإصلاحات التي شهدها الوطن العربي خلال تاريخه الحديث، لذلك قلت الدراسات التي تعنى بهذا الجانب لاسيما الدراسات العربية و الإسلامية التي تناولت موضوع التنمية السياسية في الوطن العربي، و عموما فقد أصبحت قضايا الإصلاح السياسي، والتحديث السياسي و التنمية السياسية، والديمقراطية... وغيرها من المصطلحات تثار بين الفنية والأخرى هنا وهناك داخل أقطارنا العربية ويتغنى بها الزعماء و صناع القرار رغم الاختلاف في طبيعتها،وتباينها من قطر لآخر مما يستدعي وقفه علمية جادة تؤصل لهذا الموضوع و تحدده. ثم إذا افترضنا أن قضية التنمية السياسية في الوطن العربي قضية مسلم بها،فإنها لا تشكل حتمية تاريخية بل تتطلب إرادة ذاتية، ونهج علمي ذاتي قادر على استيعاب الخطة التاريخية والعمل بمقتضاها و من هنا تفوز الدراسة بأهميتها لا لكونها تعالج التنمية السياسية ذاتها بل لأنها تجعل من الوطن العربي موضوعها الرئيسي، في محاولة لاستجلاء همومه السياسية، و المشكلات التي تعتصره.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- أسباب اختيار الموضوع.

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

أ- أسباب ذاتية:إن أهم ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع - على تشعبه - هو حال أمتنا العربية وما تعانيه من تخلف وفساد وعدم استقرار يؤسف، له حتى صرنا مضربا للمثل في التخلف والانحطاط مما دفع أحدهم إلى القول ساخرا "لو أمكن قيام وحدة سياسية على التخلف لكان العرب أكثر أمة موحدة في القرن الواحد والعشرين !!" وبالتالي فقد صار موروثنا التاريخي في قفص الاتهام في مقابل ما يجري في العالم من تطور سريع سبقنا فيه غيرنا.

ثم إن أن الرغبة في البحث عن موضوع يجمع بين (السياسة والاجتماع والدين) هو ما دفعني لاختيار هذا الموضوع نظرا لخلفية تكويني الدراسي والعلمي والتربوي.لذلك كان هدفي توظيف الجوانب المعرفية و النظرية التي تلقيتها خلال مشواري الدراسي و تطبيقها على موضوع التنمية السياسية في الوطن العربي.

ب- أسباب موضوعية:

1- تزايد الاهتمام بعمليات الإصلاح السياسي في الأقطار العربية تحت ضغط القوى الخارجية في العالم (مشروع الشرق الأوسط الجديد مثلا) خصوصا مع المحاولات المتكررة من طرف الأنظمة العربية لتحقيق تنمية حقيقية بأبعادها المختلفة.

2- اعتبار التنمية السياسية مطلبا لابد منه ولا يمكن إغفاله لتحقيق أي نجاح في التنمية الاقتصادية و غيرها ، بل إن الإصلاح السياسي يعد شرطا مسبق لكل تنمية و هو المدخل الرئيسي لجميع مفردات الإصلاح الأخرى.

3- تشعب الدراسات العربية التي تعني بهذا الموضوع و تناقضها أحيانا و اضطرابها أحيانا أخرى و ذلك نتيجة وقوعها تحت تأثير عناصر أجنبية، و دراسات و نماذج عالمية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- الإشكالية والتساؤلات:

تتمحور إشكالية الدراسة حول طبيعة التنمية السياسية و ماهية التخلف السياسي، داخل الوطن العربي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات أهمها:

1- ما أسباب التخلف السياسي العربي و ما هي مظاهره ، و أثاره علي الفرد و المجتمع ؟

2- ما هي الشروط الموضوعية الواجب توفرها لتحقيق تنمية سياسية حقيقية في الوطن العربي؟

3- أين وصلت جهود التنمية و الإصلاح السياسي في العالم العربي ؟

- فرضيات الدراسة.

الفرضية التي تطرحها هذه الدراسية للنقاش سعيا للتحقق من مدى صحتها و من ثم قبولها كمنطلق أساسي لأي عملية تنمية سياسية عربية تتكون من ثلاث موضوعات أو فرضيات مندمجة معا:

الفرضية الأولى: أن هناك عوامل داخلية أكثر مما هي عوامل خارجية ساهمت في تكريس الواقع السياسي المختلف للعالم العربي ،كتسلط أنظمة الحكم و غياب أي إرادة سياسية حقيقية لديها للتغيير.

الفرضية الثانية: أن التغيير السياسي أو" التحديث السياسي " قد صار ضرورة واقعية وحتمية فرضتها جملة من العوامل الداخلية و الخارجية لعل أهمها التغيير السريع الحاصل على مستوى التفكير و الثقافة لدى الشعوب العربية،وما فرضته العولمة من نظام جديد يحكم قواعد"اللعبة السياسية" و غيرها من العوامل.

الفرضية الثالثة: تتمثل في أن الإسلام و ما جاء به من مبادئ عامة و قواعد كلية،و أحكام تشريعية و أخلاقية قد صار أمل الشعوب العربية للإصلاح و التغيير و الخروج مما هي فيه من التخلف و فساد و اضطهاد سياسي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما عن **هدف البحث** باختصار فهو تقديم نظرة واقعية معتدلة و دراسة أكاديمية جادة لهذا الموضوع بعيدا عن التطرف و الارتجالية التي ميزت الكثير من الكتابات السابقة ،و كذلك ترسيخ ثقة الأمة العربية بموروثها الحضاري والديني و إثبات ثرائه و صلاحيته وملاءمته لحل مشاكلها، كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان العقبات التي تقف حائلا تجاه تحقيق التنمية السياسية في الوطن العربي،و من ثم إبراز شروط تحقيقها .

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المتشعبة فإنه لا مناص من اللجوء إلى التعدد المنهجي بدلا من الواحدية المنهجية لأن ذلك لا يؤدي فقط إلي التعرف على كافة أبعاد الظاهرة ، وإنما يساعد أيضا على فهم الظاهرة في تطورها،وتفاعلاتها ، لذلك استعنت بالمنهج التحليلي الوصفي من أجل استقراء الواقع السياسي للعالم العربي، و رصد الخصائص و السمات التي تجعل من ذلك الواقع متخلفا.و كما أن موضوع التنمية السياسية ذاته يثير مشكلات نظرية ومنهجية متعددة، ليس في هذه الدراسة مجال لاستيفائها لأن ذلك في تقديري سيخلق إشكالات ومداخلات سيكون البحث في غنى عنها لذلك حاولت أن أتبع في هذه الدراسة السياسية أيضا منهجا تحليليا نقديا مع الإشارة إلي السياق التاريخي الذي نشأت فيه الدول العربية من دون التوغل كثيرا بهدف حصر الموضوع في نطاقه العام، كما لم يحاول البحث دراسة الأوضاع العالمية التي تتحرك ضمنها السياسة و الجماعة العربية و اكتفيت بإشارات سريعة كي لا ينقاد البحث إلى موضوعات و معالجات كثيرة تجعل موضوعه ومنهجيته فضفاضة .أما عن الإطار الزماني فسيكون منذ تاريخ ظهور هذا المصطلح– أي منذ الخمسينات– إلى آخر تطور وصل إليه هذا المفهوم عربيا و يمكن تناول فترة تاريخية سابقة لظهور هذا المصطلح بشكل موجز لأغراض البحث.

معوقات البحث :

لا شك في أن أي دراسة علمية تخصصية تواجه قدرا من المعضلات و المعوقات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهميته، وما على الباحث إلا أن يحاول قدر جهده مواجهة هذه المعضلات و المعوقات بقصد تذليلها والسيطرة عليها،و تجاوزها لغرض نجاح بحثه بصورة علمية، وفي حقيقة الأمر فقد تلخصت معوقات هذا البحث في:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1- شمولية البحث و سعته مما يؤدي إلى تفلت الكثير من جزئياته .

2- نوعية المصادر المتوفرة،إذا أن معظمها يفتقر إلى الدراسة الأكاديمية المتخصصة و يغلب عليها الطابع الوصفي، و الشكلي، دون التأصيل العلمي السياسي.

3- صعوبة الاتصال بالمراجع و المكتبات لغياب التسهيلات اللازمة لذلك.

4- ضيق الوقت بالنظر الى حجم الموضوع ،و الارتباط بالمواعيد الأكاديمية.

إطلالة على الدراسات السابقة:

بدأت تظهر دراسات التخلف والتنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وركزت على بلدان العالم الثالث ومن أهم تلك الدراسات، دراسات "صامويل هنتنجتون "huntington" و لوسيان باي "pye" في ظاهرة التخلف السياسي و قد نشرت أفكارهما في كتاب الموجة الثالثة "الديمقراطية في العالم الثالث" حيث رأى "هنتنجتون" أن ثمة ثلاث مقومات للحداثة السياسية و هي (ترشيد السلطة – التمايز– المشاركة السياسية) أما "باي" فقد وضع خمس سمات لظاهرة التخلف السياسي (أزمة الهوية– الشرعية المشاركة – التغلغل – و أزمة التوزيع).

- كتابات ألموند "Almond" لاسيما" كتابه "السياسة في البلدان النامية" حيث تعرض لأهم المشاكل السياسية التي تتخبط فيها تلك البلدان.

كذلك وجدت عدة دراسات ربطت التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية ،كما نشير إلى إسهامات لجنة السياسية المقارنة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الامريكي التي أصدرت سلسلة من المؤلفات و الكتابات العلمية الرائدة حول مشاكل الحياة السياسية في العديد من البلدان منها (جيمس كول مان"J.S.Colman"1960، ليونارد بيندر"L.Binder":(إيران التنمية السياسية و الشخصية و بناء الأمة 1962).فضلا عما قامت به هذه اللجنة من مقارنات في ذات المجال.

ثم جاء بعدهم جيل الكتاب الماركسيين خاصة من بلدان العالم الثالث من أمثال(راوول بريش"R.Prebisch"،أندريه جندرفرانك"A.G.Frank"،تيوتونيودوس سانتوس"T.D.SANTOs" والباحث المصري سمير أمين وغيرهم).

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويلاحظ أن جل الكتابات في ذلك الوقت كانت كتابات غربية، أما الكتابات العربية فكانت قليلة جدا، وقد جمع الدكتور عبد الحليم الزيات تلك الكتابات حتى عام 1983 فوجدها لا تربو عن العشرين معظمها مقالات تفتقر"إلى تقويم المنهج العلمي" وقد قام هو بدوره بدراسة جادة حول التنمية السياسية، ومع تسعينات القرن الماضي وحتى هذا اليوم شهد هذا الحقل انتعاشا و حيوية غير معهودة لاسيما من خلال الكتاب العرب و من خلال مراكز الدراسات و الملتقيات و المنتديات المتنوعة نشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

- "منتدى التنمية السياسية" الذي يتخذ من اليمن مركزا له، و هو يعنى بقضايا التخلف السياسي و التنمية في بعض البلدان العربية و خاصة اليمن وينشر أعماله على موقعه بالإنترنت.
- " صندوق وقف لتعزيز دراسات الشورى و الديمقراطية" وقد أنشا هذا الصندوق بمبادرة عدد من الأفراد المهتمين بتطوير الحياة السياسية في البلدان العربية على أساس الشورى و الديمقراطية وذلك سنة1991 ويتخذ من مدينة أو كسفورد مقرا له.
- "مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية" و الذي يركز نشاطاته على جوانب الحوار و الاتصال و الدراسات الأولية بهدف الإحاطة بالموضوع من خلال:

-إقامة ورشات العمل و الندوات — الزيارات الميدانية لبعض الدول العربية

-الدراسات و المشاركة في المؤتمرات —ولقاء المهتمين بهذا الشأن

- كما يمكن الإشارة كذلك إلى تجربة "وزارة التنمية السياسية" التي قامت بها بعض الدول العربية و على رأسها الأردن و ما وصلت إليه من نتائج.
- مركز دراسات الوحدة العربية، و الذي يعد من أنشط المنشغلين بهذه القضية في العالم العربي، وصار مرجعا أصيلا لكل المهتمين بقضايا التخلف العربي، بسبب ما قدمه- أي المركز- من إسهامات رائدة في هذا المجال (مؤلفات، ندوات، حلقات، نقاش....الخ)

كما لا ننس بعض المؤلفات القيمة مثل كتاب أحمد وهبان" التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية" وكتاب رشاد القصبي" دراسات في التنمية السياسية، وكتاب أحمد فروان" التنمية و التحديث في الوطن العربي"، و كتاب "التنمية السياسية و السياسية المقارنة" لمحمد زاهي بشير المغربي،

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وأخيرا كتاب "نظرية التنمية السياسية"لريتشارد هيجوت....وغيرها، وهي من أهم الكتب التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة.

- خطة البحث:

بناء على الإشكالية المطروحة و الفرضيات المقترحة وسعيا منا للوصول إلى الهدف المسطر، وضعنا خطة تتضمن ثلاثة فصول – إضافة إلى مقدمة و خاتمة – تناول الفصل الأول، و الذي يشكل الإطار النظري للدراسة، تحديد و تأصيل مسائل التنمية السياسية،حيث تعرض من خلال مبحثين إلى جذور الاهتمام بقضايا التنمية السياسية ، وبعض المفاهيم المرتبطة بها ، وكذا المداخل النظرية المستعملة لدراستها ، أما الفصل الثاني فخصصناه للوقوف على ظاهرة التخلف السياسي عربيا ،من حيث أسبابها و مظاهرها ، فأبرزنا في المبحث الأول جملة الأسباب التي نعتقد أنها ساهمت بشكل أو بآخر في تخلف العالم العربي سياسيا ، سواء أكانت أسبابا داخلية أو خارجية ، عامة أو خاصة، أما المبحث الثاني فتولى عرض و بيان عديد مظاهر و سمات هذا التخلف سواء أكانت سمات متعلقة بالأنظمة السياسية العربية ، أو كانت متصلة بالمجتمعات العربية أما الفصل الأخير فتطرقنا فيه إلى أهم مؤشرات التنمية السياسة في الوطن العربي و معوقاتها وفق ثلاث مباحث ؛ مبحثين خاصين بالمؤشرات على مستوى طرفي علاقة الحكم (النظام السياسي من جهة و الجمهور و المجتمع المدني من جهة أخرى)،و مبحث خاص ببيان أبرز العقبات التي تقف في طريق مسار التنمية السياسية و الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، كما عمدنا إلى تثبيت خلاصة و نتائج لكل فصل .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الأول : التنمية السياسية: تحديد وتأصيل

شكلت مقاربة (التنمية/التخلف) بأبعادها الزمنية، وحدودها المكانية،معضلة لدى الدارسين؛ حيث تقاطعت القناعات واصطرعت الرؤى والإشكالات،ولم يهتد التنمويون إلى حسمها بعد، من أين نبدأ؟ وإلى أين نتجه؟ وكيف السبيل إلى التجاوز؟ هي مجموعة أسئلة انطوت عليها هذه المقاربة، ووقف إزاءها الفكر التنموي منقسما على نفسه، يجتهد ليمهد الطريق لاجتهاد جديد، ليس لأن المعضلة موضوع النظر عصية على الفهم، أو ممتنعة على الأبصار، بل لأن الفكر هو ابن الإنسان المفكر الذي من طبيعته أن يبني على قاعدة الاختلاف صرحا لاختلاف أبعد غورا وأعمق مضمونا[1]...

لقد ظهر مفهوم التنمية وما يتصل به كمصطلح استخدمه الباحثون والمحللون نتيجة المتغيرات التي ظهرت في العالم عموما، فمنذ بداية عصر الاستعمار نظرت البلاد الغربية المتطورة إلى البلاد الأخرى نظرة" استعلائية"، وكان من الأساليب التي استخدمتها هذه البلاد المستعمرة إدعاء رغبتها بتطوير وتنمية البلاد التي وقعت تحت نفوذها، وقد برز هذا بصورة واضحة جلية منذ الحرب العالمية الثانية، وكان من الطبيعي أن تحدد البلاد الغربية المعايير التي تفرق بين "التقدم والتخلف"، وبين" التقليدي والحديث" بسبب سيطرتها وتغلبها، وكان من أهم المعايير التي وضعت للتمييز بين البلاد المتخلفة والبلاد المتحضرة مدى الازدهار الاقتصادي،والسياسي، والعلمي، والذي ينعكس على الوضع المجتمعي والمعيشي للأفراد، والذي يحدد بدوره مدى قوة الدولة، وتأثيرها في الأحداث العالمية[2].

وعليه فقد بدأ الاهتمام بموضوع التنمية السياسية يأخذ بعدا عالميا باعتبارها جزءا من التنمية الشاملة منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة في 1948/12/10 ، وما تلاه بعد ذلك من صدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية

---

(1) – عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، الإسكندرية :دار الوفاء للدنيا الطباعة والنشر ،(د .ت.ط)، ص7.

(2) – رغدان زيدان، "مفاهيم التنمية والتنمية البشرية". http//.www.grance com/a/rzaydan/show.artical.cfm u:2135

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والاجتماعية والثقافية[1]، وظهور ما يسمى بـــ :"الحق في التنمية"(right to développement)[*] الذي أدرج في المنظومة الحقوقية العالمية بعدما تم إقراره في عام 1981، من طرف الجمعية العامة ، والذي يعني باختصار: "حق كل إنسان باعتباره الموضوع الرئيسي للتنمية في المشاركة النشطة والإسهام في تنمية إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وسياسية، يُحترم فيها كافة حقوقه، وأن يتمتع بهذه التنمية"[2]. ومنه أصبحت التنمية بالمفهوم السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وسوف نعرض في هذا الفصل لجذور الاهتمام بهذه القضية وتطور حقول دراساتها، وذلك من خلال زاويتين:

من زاوية كونها جزءا من التنمية الشاملة المطلوبة عربيا وعالميا، والتي تهم صانعي القرار والسياسة العامة –وهذا بعدها العملي– ومن زاوية كونها موضوعا علميا، ومفهوما مستقلا يستقطب علماء السياسة والاجتماع السياسي والانتربولوجيا السياسية[*] –وهذا بعدها العلمي– مبرزين من خلال ذلك أهم المنظورات التي تناولت هذه القضية لنخلص إلى أهم التعاريف التي صيغت ،وبيان

(1)– أحمد عبيدات، "سيادة القانون والتنمية السياسية" ،

http//www.womengateway.com/arwg/e+library/stadies/political participation-work paper p.htm

(*)– ظهر الحق في التنمية لأول مرة في مطلع الستينات على يد لوبريه، (Lebret) المستشار السابق للحكومة الجزائرية والمهتم بقضايا العالم الثالث، وهو الذي اقترح قانونا للتنمية، (Code de dévelopment) يقوم على ضرورة وضع أخلاق للتنمية يؤسس عليها نص دولي يعترف بحق كل الشعوب في التنمية، وفي سنة 1977، صار حق التنمية على جدول الأعمال في لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وفي عام 1981، شكلت اللجنة فريق عمل خاص حول الحق في التنمية الذي صودق عليه بالأغلبية ، ومنذ عام 1990 بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،والذي يرمز له باختصار: P.N.U.D بإصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية في العالم.أنظر:

– هيثم مناع،الإمعان في حقوق الإنسان:موسوعة عالمية مختصرة،ط1،دمشق: الأهالي للطباعة والنشر،2000،ص ص. 118.117.

(2) هـــشام عبد الكريم،" المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، مارس 2006، ص. 52.

(*) – الانتربولوجيا السياسية (Political Anthropology): هو ذلك الفرع من الانتربولوجيا الاجتماعية أو الثقافية الذي يتعامل مع علاقات القوة والسلطة، ومع قضايا المنافسة والصراع في الحياة الاجتماعية، وتركز على العمليات السياسية في كافة المجتمعات إبتداء من النظم السياسية محدودة النطاق قبل مرحلة الدولة وإنتهاءا بالدولة القومية الحديثة وما تتضمنه من مؤسسات سياسية متنوعة.أنظر:

– ريتشارد هيجوت،نظرية التنمية السياسية،(ترجمة حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد)،ط1،عمان:المركز العلمي للدراسات الاستراتجية،2001،ص.227.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أبرز المداخل المستعملة في دراسة التنمية السياسية، وخصوصية العالم العربي في ذلك، ونختم الفصل بأهم النتائج والملاحظات المستخلصة، كل ذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : جذور الاهتمام بقضية التنمية السياسية.

المبحث الثاني :بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية و المداخل النظرية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المبحث الأول: جذور الاهتمام بقضية التنمية السياسية:

ليس بخاف أن حقل التنمية السياسية قد نشأ وترعرع في أحضان علم السياسة الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، وحُمل المفهوم منذ البداية بدلالة قيمية وإيديولوجية، وارتبط أساسا بالمدرسة الأنكلوساكسونية؛ حيث استخدم المفهوم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في بلدان العالم الثالث، فليس بمستغرب إذن أن ينظر إلى التنمية السياسية كما حددها (روبرت بركنهام) (Robert Berghinham) باعتبارها "مشروعا مناهضا للشيوعية ومواليا لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي"[1].

إذن فقد كان الدافع الأول للمهتمين بالتنظير التنموي عموما، والتنمية السياسية خصوصا هو بداية اكتشاف مشكلة عالمية أساسية تتمحور حول بروز ما يعرف بالعالم الثالث المتكون من مجموعة دول ذات مستويات تنموية مختلفة ومنخفضة مقارنة بمعدلات ومستويات التنمية في العالم الأول الرأسمالي والثاني الشيوعي[2]. ولذلك فقد ارتبط التنظير التنموي بمشكلات العالم الثالث، وغدت قضية "تطوير بلدان العالم الثالث" هي القضية العملية التي عكست فيما بعد التطور السريع لدراسات التنمية عموما والتنمية السياسية خصوصا،و هذا ما سنتعرض له بشيء من التفصيل في المطلبين التاليين:

المطلب الأول:التنمية السياسية باعتبارها موضوعا عمليا.

المطلب الثاني:التنمية السياسية باعتبارها موضوعا علميا.

---

(1)- ريتشارد هيجوت، المرجع السابق، ص. 07.

(2)- محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، ط1،ليبيا: منشورات جامعة قار يونس ، 1998، ص. 11.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المطلب الأول: التنمية السياسية باعتبارها موضوعا عمليا:

بداية وجب التنبيه إلى أن تطور حقل دراسة التنمية السياسية لا ينبغي فصله عن سياق تطور دراسات التنمية بصفة عامة في العلوم الاجتماعية، ذلك أن "مسألة التنمية"[1]تعد ملتقى العلوم الاجتماعية بروافدها المختلفة، وليس بخاف أن دراسات التنمية هدفت –كما هو معلن– إلى تحويل ما اصطلح عليه بالمجتمعات التقليدية إلى مجتمعات حديثة، وانطلقت من تجارب الدول المتقدمة لقراءة ودراسة الدول النامية ولهذا وجب التنويه إلى ارتباط التنمية السياسية–باعتبارها قضية عملية – ببلدان العالم الثالث–و منه العالم العربي بخصوصيته– وهو ما سنفصله في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: إرتباط التنمية السياسية بمشكلات وقضايا العالم الثالث.

الفرع الثاني: خصوصية العالم العربي.

الفرع الأول:إرتباط التنمية السياسية بمشكلات وقضايا العالم الثالث

تبدو دراسة الدول النامية بطرائق مختلفة بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها النظرية الاجتماعية والسياسية (Political and Social theory)خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى العكس من التوقعات المبكرة فإن خيبة الأمل التي نتجت عن أداء بلدان العالم الثالث تزايدت بحدة بعد بفترة التفاؤل المفرط التي سادت في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، وخلال العقد الأول من تطور الأمم المتحدة تزايدت التوقعات المرتبطة بقدرة العالم الاجتماعي "حلّال العقد" على التخطيط لرخاء

---

[1] -إن الناظر في صيرورة حقل دراسات التنمية يجده قد ولد ناقص النمو، غير مكتمل المعنى أو واضح الحدود ولعل تحليل التطور الذي مر به وما لحق به من إضافات يؤكد هذه الفرضية، وذلك أنه رغم تبني الأمم المتحدة للمفهوم الشامل للتنمية إلا أن الواقع العملي كان مخالف لذلك، ففي البدء تراوح الاختزال والتركيز على الأبعاد الاقتصادية، ثم جاء الانتقال في "البراديم" –نتيجة قصور مفهوم التنمية الاقتصادية– إلى مفهوم التنمية الاجتماعية في إطار دولة الرفاه (welfare state)، ثم أضيف إلى مفهوم التنمية مفهوم الشمول، فأصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة إلا أن الأبعاد الاقتصادية ظلت مهيمنة، وهنا جاءت المرحلة التالية التي ركزت على النموذج البشري (الإنسان) باعتباره وسيلة وهدف التنمية فصار ما يعرف "بالتنمية البشرية"، ثم ظهر في مرحلة أخيرة ما سمي "بالتنمية المستديمة. أنظر:

– نصر محمد عارف،"مفهوم التنمية..إعادة الاعتبار للإنسان"،

http//: www.islamoline.net/iol.arabic/dowalia/mafahim.2asp.

– حامد عمار، الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية على الوطن العربي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2004، ص 228.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بلدان العالم الثالث، وقول بأن معظم المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان تعد مشكلات تقنية بالأساس[1].

ويرى عبد الحليم الزيات[2] أن اهتمام رجال العلم وصانعي السياسية وعنايتهم بحقل التنمية السياسية باعتبارها قضية عالمية تعود لسببين:

1-اتساع دائرة البحث العلمي وامتداد أنشطته إلى العالم الثالث.

2-ثم إلى الضرورات العلمية التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتابت مجتمعاتهم خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كنتيجة مباشرة لها.

ومن هنا كان سعي علماء وصانعي السياسة الغربيين إلى الإفادة من نتائج دراساتهم حول العالم الثالث في مجال التطبيق العملي داخل دولهم، فضلا عن التقاء جهودهم مع جهود صانعي السياسية وتعاونهم سويا من أجل مواجهة مشكلات التخلف التي تعانيها دولهم، أما صانعي السياسية في دول العالم الثالث فلم يكن اهتمامهم بهذه القضية سوى محاولة لمعالجة مشكلات التخلف السياسي الذي تعانيه بلادهم، ويحول دون تحقيق متطلبات وغايات التنمية القومية الشاملة التي تجري على أرضهم، ومن ثم كانت مبادراتهم الذاتية لمواجهة هذه المشكلات وسعيهم الحثيث للإفادة من جهود العلماء ومن التجربة السياسية للدول المتقدمة بوجه عام أمر لا مفر منه.

ومن المتفق عليه في هذا المجال أن اهتمام الباحثين الغربيين بقضايا ومشكلات التخلف والتنمية في دول العالم الثالث، لم يكن في معظم الأحوال بمنأى عن الأهداف والأطماع السياسية لحكوماتهم أو بمعزل عن التأثر بالتوجهات الإيديولوجية والقيمية لدولهم، ومن هنا كان الجانب الأكبر من بحوثهم لا يتوخى تطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث بقدر ما كان يميل إلى خدمة أهدافهم السياسية، ومما يؤيد ذلك أنهم كانوا ينظرون إلى ظواهر التخلف وخصائصها على أنها حالات فريدة ذاتية المولد، وكان جهدهم العلمي يرتكز على بعض الجوانب الجزئية من بناء

(1) – ريشتارد هيجوت، المرجع السابق، ص 15.

(2) – عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، ج1، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 51.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المجتمع ،فضلا على ذلك كانوا يقرنون عملية التنمية السياسية بالنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، سواء في جانبه القيمي أو التنظيمي باعتباره المثل الأعلى للتنمية السياسية لكل المجتمعات[1].

في حين كان الباحثون الماركسيون يقرنون عملية التنمية السياسية بالنموذج الماركسي بدعوى أن الماركسية اللينينية هي المنطلق الفكري المتكامل والمناسب لتحقيق التقدم لجميع بنى المجتمع، وغني عن البيان أن كلا من هذين الموقفين يمثل في حد ذاته اتجاها إيديولوجيا متحيزا وغير موضوعي. وعليه فإذا كان مفهوم التنمية الشاملة قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى، فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والاستراتيجي للمفهوم، إذ ظل مفهوم التنمية يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الصناعي الغربي، ويحمل أيضا أحكاما قيمية تقضي بدنو وتواضع باقي الثقافات والحضارات أمام الحضارة المهيمنة في رؤاها للاقتصاد والإدارة[2].

ولعل هذا ما دفع قادة العالم الثالث وزعماؤه إلى أعطاء أهمية أكبر لقضية التنمية الشاملة والسبب في ذلك أن هذه الدول كانت لا تزال حديثة عهد بالاستقلال، وهي وإن حققت استقلالها السياسي لا تزال دول متخلفة ومن ثم غدت قضية التنمية القومية الشاملة بالنسبة لها قضية ملحة وأساسية، وحيث أن عمليات التنمية المنشودة لا يمكن أن تتم أو تنجح دون توافق أوضاع سياسية مواتية ومستقرة نسبيا فقد أصبحت هذه الدول مطالبة بتوفير هذه الأوضاع وضمان استمرارها، إذن فمن الطبيعي-والأمر كذلك- أن تطرح قضية التنمية السياسية نفسها في هذه الدول وأن تصبح قضية محورية وحيوية بالنسبة لحاضرها ومستقبلها وأن تحضى باهتمام قادتها وزعمائها[3].

الفرع الثاني: خصوصية العالم العربي

لا ريب أن الحياة السياسية في الوطن العربي –باعتباره من العالم النامي – بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية تتوافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، تتجاوز الحياة السياسية التقليدية،

(1)-عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص. 52.

(2) -نصر محمد عارف، المرجع السابق .

(3) -عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص ص.55-56.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولذلك طرحت مسألة الإصلاح والتنمية في العالم العربي منذ السبعينات عندما أكشفت العديد من السلطات العربية حدود فعالية النماذج التنموية التي اتبعتها، وباستثناء بعض البرامج التقليدية والأفكار العامة عن الانفتاح الاقتصادي الذي كان أول تجربة إصلاحية عربية، لم يكن هناك رؤية واضحة لمعنى الإصلاح وأجندته ومهامه العملية في البلاد العربية،لاسيما الإصلاح بشقه السياسي ، وبالرغم من أن سياسات الانفتاح لم تفض إلى نتائج ناجحة دائما فإنه لم يكن هناك بدائل نظرية أخرى [1].

وعن أسباب غياب تنمية ديمقراطية –إن صح التعبير– طوال النصف الثاني من القرن الماضي، يرى الباحث السياسي "عبد النور بن عنتر"[2] أن ذلك يعود لعوامل متعددة أبرزها:

1– بروز زعامات سياسية حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير وبشعبية تعدت حدود الدولة الجغرافية، مما ساهم بشكل كبير في إطالة عمر الأنظمة الحاكمة المبنية على الزعامات وصرف النظر عن ممارساتها وأنتج ذلك مع مرور الزمن تراثا سياسيا قمعيا لجم الحريات وخنق نمو مؤسسات المجتمع المدني التي تشكل أساسا ضروريا للبناء الديمقراطي.

2– استبعاد مبدأ التعددية بصفة عامة من الممارسة السياسية خوفا من استفحال الخصوصيات وتحت ذريعة الوحدة الوطنية.

3– فشل الأنظمة وزعاماتها في تحقيق وعودها أدى بها إلى المزيد من التسلط ناهيك عن تعمق تبعيتها للقوى الخارجية التي لم تتورع في التدخل لحماية الأنظمة الموالية لها.

4– لعبت الطفرة النفطية في السبعينات دورا كبيرا في تحصين الأنظمة الريعية التي سمح لها ارتفاع أسعار النفط بتدعيم شرعيتها عبر إشباع حاجات الشعب المادية، وأدى ذلك إلى غض النظر عن ممارسات الدولة القمعية، فلم يهتم المجتمع بحقوقه السياسية والمطالبة بتقييد السلطة.

---

[1] – برهان غليون، "مسألة الإصلاح في العالم العربي"، مجلة ثقافات، العدد13، البحرين: كلية الآداب 2007، ص. 13.

[2] – عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، في إبتسام الكتبي و اخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1(سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 30)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.52.

وأنظر: السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، مصر :دار نهضة مصر للطباعة و النشر، مارس 2002 ، ص .125.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

5- تفشي الإدراك السلبي للديمقراطية خلال عقود ربطها بالانقسامات والفتن، واعتبرت الأنظمة العربية أن الحرب الأهلية في لبنان كانت نتيجة لها، وبنفس المسوغ حُلَّ البرلمان الكويتي خشية تكرار المشهد اللبناني.

6- عدم وجود قناعات سياسية حقيقية للمطالبين بالإصلاح الديمقراطي بل كان همهم الحلول محل الحكام كأشخاص وليس تغيير السلطة.

7-كما لا ننسى دور الغرب ومصلحته في بقاء الأمور على ما هي عليه، رغم ضغوطاته في المجال الاقتصادي عبر المؤسسات المالية الدولية، إلا أن ضغوطاته في المجال السياسي تعد ضعيفة[1].

واستمرت الأمور إذن في التراجع في مواكبتها تقهقر الحالة الاقتصادية والسياسية والمعنوية للمجتمعات العربية، مما أدى إلى بروز ثورات واضطرابات شهدها معظم الدول العربية ، منذ الثمانينات لاسيما تلك الدول الفقيرة نسبيا،ورغم أن الأنظمة السياسية قد نجحت نسبيا في إخمادها وإعادة الأمن والاستقرار من خلال تعديلات محدودة في سياساتها الاقتصادية والقليل من التنازلات السياسية والإصلاح" الكاذب"، إلا أن ذلك لم يقض على المشكلة ولاح شبح الانفجار من جديد، مما استدعى بروز موجة جديدة من الإصلاح والتنمية أخذت تتبلور بشكل واضح منذ تسعينات القرن الماضي، هذه الموجة قامت على دعامتين أساسيتين:

1- تنامي وزن المجتمع المدني العربي وضغوطه المستمرة.

2- تبدل سياسات التكتل الغربي المتنفــذ في المنطقة، بموازاة السعي إلى التكيف مع حاجات العولمة الزاحفة والرد على تحديات الإنفجارات السياسية والعنف المرافق لها[2].

(1) – عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق، ص .53.

(2) – تيسير محسن، "محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح"، http//:www.sis-ps/arabic/royo/29/p5

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولعل تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004 (*)– وقبله تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية في المنطقة العربية لسنة 2002(**)– قد جاء انعكاسا لما ذكرنا حيث أكد أن أزمة التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب بحيث أصبح أي إصلاح لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد إلى جنابات المجتمعات العربية كافة، ويضيف التقرير أن الإصلاح الجزئي لم يعد كافيا مهما تعددت مجالاته ولابد من الإصلاح المجتمعي الشامل الذي لم يعد يحتمل الإبطاء أو التباطؤ.

وهو عموما ما وصلت إليه الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في نهاية التسعينات التي أكدت أن الارتباط المباشر بين طبيعة النظم السياسية القائمة وسوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع بشكل متزايد إلى ربط الإصلاح والتنمية –التي اقتصرت لفترة طويلة ماضية على الميدان الاقتصادي والإداري– بالتنمية والإصلاح السياسي، وجعل "الديمقراطية" الشعار المركزي في الحركة الإصلاحية العربية، وقد جاء ذلك بعد أن أدرجت صعود موجة الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية منذ التسعينات في معسكر الدول الديمقراطية، وبقدر ما فتحت التطورات الدولية الأذهان على ما تعانيه البلدان العربية من ركود وانسداد للآفاق، شجعت على إعادة النظر في طبيعة النظم السياسية القائمة، وقضت على الاعتقاد السائد بأن العالم العربي لا يملك مقومات التحول في الاتجاه الديمقراطي(1).

(*) -يستعرض التقرير أبرز المبادرات ومنها "بيان مسيرة التطور والتحديث " الصادر عن القمة العربية المنعقدة في ماي 2004، ويدعو البيان إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، كما يدعو إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في إطار قانوني، وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان، واستقلال القضاء، كما يشير التقرير إلى إعلان صنعاء ووثيقة الاسكندرية، ويتطرق إلى مضمون الإصلاح المطلوب في البنية الاجتماعية العربية على النحو التالي: يتطلب قيام مجتمع الحرية والحكم الصالح إصلاحا كاملا لنسق الحكم في ثلاث نطاقات مترابطة؛ الإصلاح الداخلي، ويشترط إصلاحا مؤسسيا للدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة، وإصلاحا سياسيا يشتمل على إصلاح الممارسات، والإصلاح القانوني وإصلاح البيئة السياسية، أما على المستوى الإقليمي فيعني الانتقال من نسق الحكم الإقليمي القاصر حاليا إلى تنوعيه من ترتيبات الحكم الإقليمي المتجه نحو التكامل.

(**) – لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير أنظر: (حلقة نقاش): "رؤيا نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية"، المستقبل العربي، العدد287، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2003، ص. 61.

(1) -برهان غليون، المرجع السابق، ص. 14.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولا يقل عن ذلك أثرا – في الدفع نحو مفاهيم الإصلاح– ما طرأ على البيئة الجيوسياسية والجيوثقافية العالمية من تبدلات مستمرة، فبعد حقبة طويلة من السياسات الغربية التي ثابرت على دعم النظم القائمة وتعزيز مواقع النخب المسيطرة عليها، باسم الحفاظ على الاستقرار، وتجنيب المنطقة الهزات الداخلية طرحت تحولات ما بعد الحرب الباردة أجندة جديدة على الدول الصناعية الكبرى؛ ففي مواجهة "الإرهاب" الذي بدأ يوسع قاعدة انتشاره زاد الاتجاه في عواصم الدول الصناعية نحو تعزيز فرص التحول والتغيير في البلاد العربية، ودفعت الأحداث التي شهدتها الو.م.أ في 11 /2001/09 إلى تبني أجندة شرق أوسطية جديدة تربط بين مهام الرد على التحدي الذي يشكله الإرهاب الإسلامي العالمي–حسبهم– ومهام إعادة هيكلة الشرق الأوسط الكبير[1] على ضوء أفكار المحافظين الجدد [2] والتي تجمع بين سياسات هجومية نشطة لتأكيد السيطرة الأمريكية على العالم وتحويل الديمقراطية إلى غاية هذه السيطرة.

وهكذا أصبحت التنمية والإصلاح والتغيير في العالم العربي لأول مرة هدفا ضاغطا، ويتحول شيئا فشيئا مع انكشاف ضعف المجتمعات المدنية العربية وعجزها على مواجهة الضغوط الخارجية، إلى مشروع داخلي طارحا بذلك إشكالية قديمة جديدة حول دور الداخل والخارج في عملية التنمية وضمان نجاحها، ومن ثم فتحت هذه الإشكالية بالإضافة إلى تقرير التنمية الإنسانية المشار إليه آنفا النقاش والمناظرة الفكرية والسياسية حول مسألة الإصلاح السياسي و"التنمية السياسية" في العالم العربي، كما لم يحصل في أي وقت سابق، وجعلتا منها محور الحياة الفكرية والسياسية العربية، وأولوية رئيسية في أجندة الحركات الشعبية، وقد تجاوبت هذه المناقشة العربية الداخلية مع حاجات التغيير والإصلاح السياسي كما نظرت إليها القوى الصناعية الغربية، فبدا وكأن إرادة الإصلاح والتنمية العربية وإرادة التغيير الغربية قد التقتا لأول مرة[3].

---

[1] – عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، راجع: ابن سالم عبد الحميد، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة العربية، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، الفصل 1، 2 ص ص.27-37.

[2] – عن أفكار المحافظين الجدد، أنظر: جهاد الخازن، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون،بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ط1، 2005.

[3] -- برهان غليون،المرجع السابق،ص.15.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المطلب الثاني: التنمية السياسية باعتبارها موضوعا علميا:

تمتد جذور علم السياسة في أعماق الفكر الإنساني إلى ما قبل الميلاد بقرون، كما ترجع أصول علم الاجتماع السياسي إلى منتصف القرن 19، أما التنمية السياسية (Political development) كمفهوم علمي ومبحث دراسي في علوم السياسة والاجتماع فلم تظهر إلى حيز الوجود، و لم تحض باهتمام الباحثين إلا في ستينات القرن الماضي، وإن بدأت إرهصاتها الأولى –كما أشرنا– في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأوائل الخمسينات، وتؤكد معظم الدراسات التي تتبعت نشأة هذا المبحث الجديد أن اهتمام العلماء والباحثين بهذه القضية قد صدر أول ما صدر نتيجة إلتقاء عاملين أساسيين:

1–اتساع دوائر البحث العلمي، وامتداد نشاط الدارسين إلى دول العالم غير الغربي.

2–تغير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث والدراسة في علوم السياسة والاجتماع، بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بعامة وعلوم السياسة والاجتماع بوجه خاص[1].

ولقد عرف مفهوم التنمية تحديدا اهتماما متزايدا من قبل مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، باعتباره واحدا من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المنشغلين بهذه العلوم، وسبق أن ذكرنا أن علم الاقتصاد كان أسبق العلوم إلى الانشغال بهذا الموضوع، كما استخدم هذا المفهوم في علم السياسية، وأصبحت التنمية السياسية أحد أبرز محاور هذا العلم، فقد كان يشير هذا المفهوم إلى: "إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي، وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية"[2].

---

[1] - عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص ص. 32-33.

[2] - علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص.3.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتفيدنا مجالات التنمية وعناصرها وسماتها وحتى وجهتها أنها شكلت ولا تزال ميدانا وموضوعا واسعا للعلم السياسي بكل تفصيلاته وبخاصة الأنتربولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وأنتربولوجيا التنمية، وما دامت التنمية على هذا المنوال فإنها تتناول بالتحليل والتفسير والتنظير للحياة السياسية في الأبنية الاجتماعية بحثا عن مكوناتها ومحدداتها البنائية–نسبة إلى البناء الاجتماعي– كما تغوص استقصاء ومقارنة بين المتشابهات والاختلافات داخل المجتمع الواحد خلال انتقاله من حقبة تاريخية إلى أخرى أكثر تطورا[1].

ولئن كانت المدارس الغربية السباقة في التأصيل لهذا العلم و بلورته،و التقعيد له من خلال إسهامات مدارسها المعتبرة،فانه وجد في التراث العربي الإسلامي آثار دلت على أن هذا الفرع من العلم السياسي كان له حضور –رغم ما اعتراه من نقائص–وهذا ما سوف نستعرضه من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: إسهامات المدارس الغربية في حقل التنمية السياسية.

الفرع الثاني: التنمية السياسية في التراث العربي الإسلامي والأدبيات الحديثة.

الفرع الأول: إسهامات المدارس الغربية في حقل التنمية السياسية:

كما سبق و أن ذكرنا أن من عوامل نشأة هذا الفرع والاهتمام به هو تغير نظرة العلماء إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية؛ فبعد أن كان علم السياسة في الغرب في الخمسينات تحت تأثير منظري النظم الذين حاولوا أن يبروزا أن النظام السياسي عبارة عن نظام فرعي للنظام الاجتماعي، وأنه يتلقى تحدياته من النظام الاجتماعي على شكل مدخلات(Inputs) وهذا بدوره أثمر عن مخرجات (Outputs)تشريعية وتنفيذية وقضائية والتي كانت تتغذى من جديد في النظام الاجتماعي من خلال عملية تعرف باسم التغذية العكسية(Feed back)، وقد ساد هذا النموذج في معظم الدراسات الغربية إلى أن جاءت الثورة السلوكية في العلوم السياسية وما صاحبها من توسع في حقول ومجالات

---

[1] - عــز الــدين ذيــاب،" التنميــة الــسياسية في الــوطن العــربي : الــضرورات والصعوبات"،.http//:www.aweedam.org/politic/22.23/fkr22.23.002.htm

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الدراسة إلى الدول النامية، وتوفر قدر هائل من المعلومات الإحصائية والكمية وبيانات المسح الشامل، وتطور دراسات المقارنة...وغيرها.

وعلى ذلك ظهرت التنمية السياسية كبؤرة جديدة لدراسات علم السياسة[1] وكانت المشكلة المباشرة أمام علماء السياسة الذين يعالجون قضايا الدول النامية تكمن في إيجاد تصالح بين المعلومات الإحصائية والكمية مع التطورات الحادثة في مجال النظرية، وحاولوا بمساعدة المعلومات الإحصائية قياس مستوى التنمية السياسية تماما، كما يفعل علماء الاقتصاد في قياسهم لمستوى التنمية الاقتصادية، ولكن دون تفسير لماذا؟ وكيف؟ وتحت أي ظروف حصل هذا التطور السياسي؟.

وقد لعبت "لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية" بالولايات المتحدة الامريكية (c c p s r c) دورا بارزا وملموسا في هذا المجال إذ اضطلعت بقضايا ومشكلات الحياة السياسية في كثير من دول العالم الثالث، وقدمت في هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة في مقدمتها: كتاب جبرائيل الموند وجيمس كولمان عن "السياسة في المناطق النامية 1960" ويعد من أوائل الكتب التي تطرقت لدراسة وتشخيص أوضاع التخلف والتطور السياسي في دول العالم الثالث، ثم كتاب ليونارد بيندر عن "إيران: التنمية السياسية في مجتمع متغير" وكتاب لوسيان باي عن بورما "السياسة والشخصية وبناء الأمة 1962 " إلى جانب مؤلفات ودراسات أخذت تتوالى تباعا وشكلت الجانب الأكبر من تراث البحث في قضية التنمية السياسية لدى روادها الأوائل"[2].

وبذلك فتحت بلدان العالم الثالث مجالا رحبا فسيحا للدراسة والبحث لا مثيل له فيما سبق من تاريخ الإنسانية خاصة الدراسات المقارنة التي كانت مهدا لظهور وبلورة مفهوم التنمية السياسية، وتجلى ذلك بوضوح ضمن مجموعة المجلدات التي أصدرتها لجنة السياسة المقارنة تحت عنوان "دراسات

---

(1) -أنظر: محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة،، الإسكندرية :منشأة المعارف ، 2002، ص ص 301-304.

(2) - ولقد صدرت تباعا بين سنتي (1963- 1966) وتناولت كل ما يتعلق بالتنمية السياسية في العالم الثالث،و الدراسات المرتبطة بها على مستوى المفاهيم ،والبيروقراطية،والتعليم ،والثقافة السياسية...الخ،لكن دون الوصول الى نظرية واضحة.انظر:

– السيد عبد الحليم الزيات،المرجع السابق،ص 37.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

في التنمية السياسية"[*] ،دون أن ننسى كذلك ما قام به جيل من الباحثين الماركسيين والذين كان معظمهم من بلدان العالم الثالث، حيث قدموا في هذا الصدد إسهامات كبيرة وجليلة في إطار البحث في قضايا التخلف والتنمية في دول العالم الثالث،من بينهم راؤول برييتش وثيوتونيودوس سانتوس، جندر فرانك ،والباحث المصري سمير أمين،وقد تمثلت جهود هؤلاء العلماء بشكل أساسي في تأكيدهم الملح على تأثير العوامل الخارجية في جهود وعمليات التنمية القومية الشاملة في هذه الدول (نظرية المركز والمحيط ونظرية التبعية).

والملاحظ في تلك الكتابات السابقة أنها عجزت عن بناء نظرية واضحة في مجال التنمية السياسية غير أن "لوسيان باي" كان من الأوائل الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية بعمق ورأى أن الخطوة الأولى نحو التنمية السياسية هي تطهير النظام على مستوى الدولة، وفي عام 1953 استطاع "باي" أن يطور ما اعتبره "مفتاح عناصر التنمية السياسية " ،وأن علامات التنمية السياسية يمكن تقفي أثرها-في رأيه- على ثلاث مستويات؛بالنسبة للسكان ككل،وبالنسبة للأداء الحكومي وأداء النظام نفسه، وعموما يمكن القول أن الكتاب الأوائل في التنمية السياسية كانوا مهتمين أكثر بالتعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات النامية وأيضا تلك التي تميز تطور مجتمعات العالم الثالث[1]عن دول الغرب أكثر من التركيز على المراحل التي تمر من خلالها المجتمعات نحو التطور أو التركيز على القوى التي تعجل من عملية التنمية،ولا يعني هذا أن تلك الدراسات لم تفرز نتائج مثمرة فقد كان هناك تقدم مستمر في المنهج الذي تدور حوله هذه الدراسات، فقد بدأت بما سمي بالمنهج التأسيسي الذي استخدمت فيه أجهزة الحكم الشرعية الرسمية،وفيه أكد العديد من الكتاب أن التنمية السياسية كانت أساسا وضيفة مستوى التنمية الاقتصادية، وعيب تلك الدراسات أنها عالجت التنمية السياسية كمتغير مستقل ينشأ عن شيء آخر اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي.

(*) – يؤكد الدكتور محمد زاهي المغيربي أن دراسات التنمية قد تأثرت بنفس الأطر الفكرية والمنظورات التحليلية التي أثرت على الدراسة في حقل السياسة المقارنة عبر تاريخها وهي المنظور الليبرالي، والمنظور المحافظ، والمنظور الراديكالي، أنظر: محمد زاهي بشير المغيربي،المرجع السابق،ص. 4.

(1) -لمزيد من المعلومات حول العالم الثالث والتنمية السياسية، أنظر: محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص. 249.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وحاول "هنتنجتون" أن يحرر التنمية السياسية من التحديث الاجتماعي وعارض ربطها بالتصنيع،بل ركز أكثر على "التفاعل المتبادل" بين العمليات الاجتماعية الحادثة في التصنيع وقوة واستقرار أو ضعف الكيانات السياسية التقليدية أو الانتقالية أو الحديثة من ناحية أخرى[1].

ونتيجة لذلك كله اتجه الباحثون منذ السبعينات في البحث في أطر نظرية ملائمة لدراسة عملية التغير السياسي، وكان من محصلة هذا الاتجاه أن ظهرت محاولة "الموند" وزملائه لإدماج تأثير عوامل البيئة، والقيادة والمهارة، وعلميات الاختيار والتحالفات السياسية في إطار صيغة كلية للتغير السياسي، وظهرت أيضا محاولة "جاري د. بريور"و"اروناالد برنر" لتطوير نماذج للتغير السياسي المعقد يمكن أن يستوعب كافة المتغيرات المكانية والاقتصادية والسياسية في إطارها،فضلا عن عديد آخر من المحاولات التي أمكن عن طريقها تحقيق قدر أكبر من الفهم المتعمق لأسباب وأنماط وعواقب عمليات التغير السياسي بما في ذلك عملية التنمية السياسية ذاتها[2].

وكما سبقت الإشارة إليه، فقد كان تطور حقل التنمية السياسية مرتبطا بالتطورات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، والتغير في موازين القوى، وظهور فاعلين دوليين جدد خاصة من دول الجنوب، ومع تغير هيكل النظام الدولي وانتهاء الحرب الباردة، وانتشار النموذج الرأسمالي، وظهور ما أطلق عليه إجمالا "بالنظام الدولي الجديد" على المستوى الواقعي، وحركة "ما بعد الحداثة" على المستوى الفكري والثقافي والعلمي، دفع ذلك كله إلى ضرورة أن يتحول حقل التنمية ويتم تجاوز النسق التقليدي (الحداثي، السلوكي أو التنموي) [3].

وفي ظل ذلك بدأت نظرية التنمية عموما- بما فيها التنمية السياسية- تتحول سواء على المستوى الأطر النظرية أو النموذج المعرفي أو الموضوعات، فبدلا من التركيز على الثقافة انصرف الاهتمام إلى الاقتصاد كمدخل للتغيير، وبدلا من الدعوة إلى إيجاد ثقافة مدنية عالمية أصبحت الدعوة تتجه إلى إيجاد مجتمع مدني عالمي، وبدلا من التركيز على بناء الدولة وبناء الأمة أصبح الاهتمام

(1) - راجع، محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، مرجع سابق، ص. 308 وما بعدها.

(2)- عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص ص. 50-51.

(3)-نصر محمد عارف، "نظرية التنمية فيما بعد الحداثة"،الفصل الخامس،في ريتشارد هيجوت،المرجع السابق،ص.180 .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

منصرفا لقضايا التعددية وتجاوز الدولة وتحطيم مفهوم السيادة، وبدلا من اتخاذ الدولة كمركز أصبح السوق هو المركز....وهكذا[1].

الفرع الثاني: التنمية السياسية في التراث العربي الإسلامي والأدبيات الحديثة.

إن الناظر في نشأة العلوم الاجتماعية المعاصرة في الغرب يجد أنها تختلف كثيرا عن نشأة العلـــوم التي تتعامل مع الإنسان والحضارة الإسلامية، ففي الأخيرة كانت جميع العلوم والأفكار تتمحور حول "النص" (القرآن أو السنة) و سواء أكانت تلك العلوم منبثقة عنه-أي النص-أو دائرة حوله أو خادمة له فإنها في جميع الأحوال مركزها عالم الأفكار المنزلة[2].

ومنذ القرن الرابع هجري(10م) بدأت التنظيرات السياسية للتنمية في التاريخ الإسلامي تبرز، و نذكر منها باختصار وعلى سبيل المثال:

1-ما دونه "أبو الحسن الماوردي" (364-1450ه/970-1058م) من خلال تحديده لإصلاح المجتمع من خلال ستة ركائز في قوله: "إعلم أن ما به تصلح الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة ستة أشياء هي قواعدها وإن تفرعت وهي: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شـــامل، وأمــن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح".

ويقابل السلطان القاهر الحكومة القوية، أو ما يعرف ب "هيبة الدولة"،وقد حدد لها وظائفهـــا بالتفصيل ،ومن ناحية أخرى يحدد وظائف للعدل الشامل من خلال دعوته للألفة، وبعثه على الطاعة، واعمار البلاد وتنمية الأموال،ويحدثنا أن إنكار العدالة وانتشار الظلم مؤذن بخراب الديار، أما الأمــن العام فهو ما يعرف في زماننا بوظيفة الدولة في حفظ النظام والأمن وفرض القانون.

2-ولقد قدم أبو حامد الغزالي(450-1505 ه /1058-1111م) إسهاما في وضع النمــوذج الإسلامي في الممارسة والتنمية السياسيتين،و ذلك من خلال حديثه عن العلاقة بين العلمـــاء وبــين

---

(1) -نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص. 181.

(2) -أكرم محمد عبد كسار،" التنمية السياسية في التراث الإسلامي"،.http/:www.Albarlaman.com/rext/alrsheef/ajtamait/5islamic/0108.htm

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التقدم والاستقرار، ويقصد بالعلماء أهل التخصص والدراية في كل مجال أي أهم الـصفوة والنخبة الفكرية أو بتعبير اليوم"التكنوقراط". وهؤلاء بحسب الغزالي هم الصفوة التي تحمل على عاتقها وقف الفساد وضرورة الاستمرار في تقدم وتنمية المجتمع، وعليهم تقديم المشورة للنظام الـسياسي، وهـم المسؤولون عن تنظيم المعارضة السياسية، يقول الغزالي: "فساد الرعايا بفساد الملوك وفساد الملـوك بفساد العلماء، وفساد العلماء باستيلاء حب المال والجاه، ومن استولى عليه حب الدنيا لم يقدر على الحسبة على الأرذال فكيف على الملوك والأكابر؟ ! "[1].

3-أما"ابن خلدون"فأفرد في مقدمته فصلا بعنوان (فصل في كيفية طروق الخلل في الدولة) [2] متحدثا فيه عن كيفية نشوء الخلل فيها، ثم ناقش في مواضع أخرى في هذا الخصوص عوامل عديدة- لا يمكن حصرها هنا-أهمها: تخلي الدولة عن الفضائل والأخلاق، وتأكيده أن الظلم مؤذن بخـراب العمران، وتحذيره من اعتقاد المغلوب (المتخلف) بضرورة تقليد الغالب (المتقدم) للخروج من ربقـة التخلف السياسي.

لقد كانت كتابات "ابن خلدون" نقلة نوعية في مجال التنظيم السياسي الإسلامي، لكن الحقيقة أنه منذ القرن 10م، لم تظهر بعد " ابن خلدون " إسهامات ذات قيمة في التنظير التنموي الإسلامي، وفي الفقه الإسلامي بصفة عامة ودخل الفكر السياسي الإسلامي مرحلة الجمود[3]،إلى أن جاء القرن 20م، أين أصبحت قضية التنمية السياسية –كمبحث علمي- تدرس ضمن فروع علـم الاجتمـاع السياسي.

والحقيقة الأخرى في نشأة هذا العلم في الوطن العربي أنها لم تظهر إلا بعد إنـشاء الجامعـات المصرية والعربية التي بدأت مع مطلع القرن 20، وقامت بتأسيس أقسام علم الاجتماع التي عملـت على إدخال التخصصات العلمية والأكاديمية لفروع علم الاجتمـاع المتعـددة، ثم إن كـثيرا مـن الدراسات المرتبطة بعلم الاجتماع السياسي في الوطن العربي عامة كانت ممتزجة بالدراسات السياسية

---

(1) -أكرم محمد عبد كسار،المرجع السابق .

(2)- إبن خلدون، المقدمة، (تحقيق حامد أحمد الطاهر) ، ط1، القاهرة :دار الفجر للتراث، ، 2004، ص. 360.

(3)- أنظر: في الأسباب الداخلية للتخلف السياسي في الوطن العربي، ص.58.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الخالصة، وهذا ما جاء في عدد من الدراسات والبحوث التي ظهرت بصورة خاصة خلال الثلاثينات والأربعينات، ثم إن البحوث السياسية تلك جاءت معظمها في عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه التي منحت لعدد من المبعوثين العرب خاصة لكل من فرنسا والمملكة المتحدة، واهتمت بدراسة النظريات والمذاهب السياسية المقارنة فقط وذات الطابع النظري المجرد.

إلا أن طبيعة اهتمامات المتخصص في مجال علم الاجتماع والسياسية، بدأت تأخذ طابعا أكاديميا متخصصا في مجال الاجتماع السياسي خلال النصف الثاني من القرن 20، ولاسيما بعد أن سنحت الظروف السياسية المحلية وقيام الثورات العربية التي أعطت حرية سياسية للبحث العلمي الأكاديمي ولدراسة مشكلات العالم العربي مع الاستعمار وحركات التحرر والاستقلال وغير ذلك من دراسات اجتماعية وسياسية تعكس مشكلات الواقع العربي المتغير خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن20[1].

وهكذا لم يأخذ موضوع التنمية السياسية عربيا حظه من الاهتمام على الأقل حتى الثمانينات إلا من خلال ما عرفته مجالات علم الاجتماع السياسي من نمو وتوسع ملحوظ، فبعد أن كانت مجالاته كما حددها كل من: "بندكس" و"ليسبت" منحصرة في: السلوك الانتخابي ، دراسة القوة الاقتصادية ، دراسة إيديولوجيات الحركات السياسية ، دراسة الأحزاب السياسية ،دراسة الحكومة وأخيرا الدراسات المقارنة فقد أضيف لهذه الميادين مجالات حديثة أهمها دراسة النظريات السياسية، ودراسة الوعي والاتفاق السياسي، ودراسة الصفوة وأخيرا دراسة التنمية السياسية[2].

ويرى "حسين أحمد فروان"[3] أن السبب في ذلك يرجع إلى عوامل أهمها:

1-حداثة هذا المفهوم، وظهور فكرته في المجتمعات الغربية.

(1)- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة،، بيروت:دار النهضة العربية ، 2001، ص. 48.

(2)- عبد الله محمد عبد الرحمن،المرجع نفسه، ص. 62.

(3)- حسين أحمد فروان، التنمية والتحديث في الوطن العربي: المفاهيم-المحددات-المتطلبات-المعوقات، ط1، صنعاء : مطابع المتفوق2005، ص. 42.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2-صعوبة مفهوم التنمية السياسية وتداخل عناصره في بيئة تتسم بالجهل والتخلف، ومحدودية مراكز البحث العلمي.

3-ما يمثله موضوع التنمية السياسية من تأثير على الأنظمة السياسية العربية باعتباره يدعو إلى الديمقراطية، والمشاركة السياسية وحرية الرأي...إلخ.

الحاصل أنه وحتى منتصف الثمانينات لم تتوفر الأدبيات العربية من تراث يذكر في مجال التنمية السياسية، إذا استثنينا بعض المذكرات الجامعية والأطروحات العلمية، والمقالات المنشودة في بعض الدوريات المتخصصة، والإشارات الطفيفة المتناثرة في صفحات بعض المجلات والصحف السيارة، ثم أخذ الاهتمام العلمي بهذه القضية عربيا ينمو شيئا فشيئا حتى غدت التنمية السياسية مقياسا يدرس ضمن علوم الاجتماع وعلوم السياسة في أغلب الجامعات العربية، بل إن من الدول من خصص وزارة كاملة ضمن الطاقم الحكومي سماها وزارة التنمية السياسية، وهو ما يكفي للتدليل على مدى العناية التي أولتها معظم الدول العربية لهذا الموضوع.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المبحث الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية والمداخل النظرية للدراسة:

بعد أن عرفنا الخلفية التاريخية ومصادر الاهتمام بالتنمية السياسية لابد لنا قبـــل أن نغـــوص في الموضوع أن نحدد ونضبط جملة من المفاهيم والتعاريف التي لابد منها حتى نتمكن من وضع حـــدود بين مصطلحات كثيرا ما تتداخل فيما بينها وتستعمل كمترادفات، ذلك أن لكل دراسة مفاهيمهـــا الخاصة بها،و المفاهيم في أي بحث سياسي هي بمثابة السكة التي يسير عليها القطار، فلا يمكن للبحث أن يصل إلى أهدافه دون تحديد لمفاهيمه، بل ولابد من الوصول إلى مدلول المفهوم الذي يخدم البحث وأهدافه الرئيسية.

ومفهوم التنمية السياسية-كما أشرنا-هو من المفاهيم المستحدثة والتي كثر الجدل حولهـــا، ونشأت من حوله عدة آراء واتجاهات فكرية وسياسية وإيديولوجية، واخـــتلط بـــبعض المفـــاهيم والمصطلحات، وترسخت حوله عدة نظريات متخصصة، واشتقت له عدة تعريفات متباينة ووضعت له مداخل نظرية لدراسته، لهذا كله سنحاول في هذا المبحث أن نستجلي هذا المفهوم ونبين ارتباطـــه وعلاقته بجملة من المصطلحات، وأهم المداخل التي تناولته لنصل في الأخير إلى تعريف إجرائي يخـــدم أهداف البحث ومدخل نظري مناسب لطبيعة الدراسة،كل ذلك من خلال مطلبين:

-**المطلب الأول**: مفهوم التنمية السياسية وبعض المفاهيم المرتبطة بها.

-**المطلب الثاني** : المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية .

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية وبعض المفاهيم المرتبطة بها:

الفرع الأول: في مفهوم التنمية السياسية:

مثل غيره من المفاهيم في علم السياسة فإن مفهوم التنمية السياسية يعاني من كثير مـــن عـــدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق بين العاملين في حقل علم السياسة أو علم الاجتماع السياسي، حـــول

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تعريف دقيق للمفهوم[1]. ولعل هذا الغموض في المفهوم قد أدى إلى تركه حقيقة مع بداية السبعينات من القرن الماضي[2]، حيث حل محله العديد من المفاهيم البدلية التي تحاول أن تكون وصفية بشكل أكبر، وتحليلية بشكل أعمق، وعلى ذلك فإن التركيز يجب أن يكون منصبا على "قيمة المفهوم" وليس على تطوره الفكري والتاريخي، ولقد رأيت أنه من المفيد أن نقوم-على طريقة الأصولين-بتعريف المركب الإضافي"التنمية السياسية" كل لفظ على حدة أي نتعرف أولا على مفرداته التي تركب منها ثم ننتقل إلى حقيقة ومميزات ما تركب من المتضايفين ليسهل علينا معرفة الوليد من اجتماعهما.

أ–**في مفهوم التنمية**: هناك جملة من التعريفات لمفهوم التنمية متباينة لتباين الإسناد النظري لصوغ المفهوم من جهة، وتباين الإيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية وأساليبها من جهة أخرى، مما دفع"أروين ساندوز" إلى القول: "إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد دقيق للتنمية لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه حسب ما يريد كل دارس سواء في أفغانستان أو الهند أو الصين أو غيرها"[3]. ولعل "ساندوز" كان يعني من كلامه-كما يرى معظم الخبراء والباحثين- أن المفهوم العام للتنمية هو مفهوم شامل وكلي لا يقبل التجزئة، ويحمل مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأن أي تغيير أو تحول يؤثر ويؤدي إلى تحول في البقية[4].

إن التراث السوسيولوجي والاقتصادي يزخر بالعديد من التعريفات التي تساهم في تحديد مدلول التنمية، وهذا راجع إلى التباين الملحوظ لدى الدارسين لهذا الموضوع، والمرتبط باختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية وأنماطها ومستوياتها، وحسما لمادة الخلاف سوف نعرض المفهوم اللغوي للتنمية، ثم نعرض جملة من التعاريف المتنوعة، ونرى أيا منها يقترب من المدلول اللغوي، الذي يعتبر أكثر حيادا.

---

(1)– لمعرفة مشكلات التعريف بمفهوم التنمية السياسية وصعوباته، راجع: عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص. 84. ويكفي أن" ريجز"(Rigez) من خلال مراجعاته لمفهومها أحصى مالا يقل عن 65 استخداما له.

(2)– تركي الحمد،" التنمية السياسية في المنظور الإسلامي"، http:// www.liell.com.s0000s29.htm. –

(3) – عبد الحليم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص. 37.

(4)– خالد برجس،" المشروع الإصلاحي ومعوقات التنمية السياسية"، http:/ www.almember.com.view article.asp –

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التنمية لغة: تعني الزيادة والانتشار، وجاء في لسان العرب لابن منظور[1]: "التنمية من قولك نَميَّت الحديث أنَّميته تنمية بأن تبلغ هذا عن هذا على وجه الإفساد والنميمة وهذه صفة مذمومة، أما قولك نميت الحديث أنميه تنمية (دون تشديد النون والميم) أي رفعته وأسندته على وجه الإصلاح، ويقال: نميت الشيء على الشيء أي رفعته عليه، وكل شيء رفعته فقد نميته".

فالتنمية في عقل اللغة العربية وثقافتها هي عملية توالد ذاتي، وحركة جوانية تنبع من الذات، وبصورة مستقلة دائما ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي، وكما يقول هلال العسكري، فإن النما يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه، لا بإضافة شيء إليه، فالنبات ينمو ويزيد، ولا يقال لمن أصاب ميراثا أو أعطى عطية إنه قد نما ماله، وإنما يقال نما ماله إذا زاد في نفسه، والنما في الماشية حقيقة، لأنها تزيد بتوالدها قليلا قليلا"[2].

إذن فأصل التنمية أن تكون نابعة من الذات لا من الغير. هذا عن تعريف التنمية لغة.

أما إصطلاحا فهناك تعاريف عديدة لا تكاد تحصر، وسوف نتطرق لأهمها، ثم نرى العناصر المشتركة بينها لنخلص إلى تعريف إجرائي بينها.

ولعل أقدم تعريف للتنمية والذي اشتهر واستقر في الأذهان لفترة طويلة، هو تعريف الأمم المتحدة الذي يرى بأن التنمية هي عبارة عن"مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد"[3].

(1) - أنظر:- ابن منظور، لسان العرب المحيط،(مادة تنمية)،بيروت دار لسان العرب، (د.ت.ط)، ص. 883.

-أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، بيروت: مكتبة لبنان، ، 1986، ص. 283.

(2) - نصر محمد عارف،" أزمة دراسات التنمية"، المرجع السابق.

(3) - علي غربي وآخرون، المرجع السابق،ص. 32.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثم عرفتها-أي هيئة الأمم المتحدة- سنة 1955 بقولها: "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا واقتصاديا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه". وفي عام 1956 عرفتها بأنها: "العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية"[(1)]. ويلاحظ في هذا التعريف أنه أبرز الدور الحكومي، ورأى أنها مجهود مشترك بين المواطنين والحكومة، وجاء في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد ونشر في 4 كانون الأول سنة 1986، أن التنمية هي: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[(2)].

وعرفها سعد الدين إبراهيم أنها: "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو الفرد أو جماعة أو مجتمع"، أما محمد الجوهري فيعرف التنمية بشكل عام كعملية تغيير ثقافي دينامي وموجه تتم في إطار اجتماعي معين، وترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذا في الانتفاع بنتائجه وثمراته"، وهناك من يرى أن التنمية هي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع[(3)].

إن النظرة التحليلية المتأملة فيما قدم من تعاريف لمفهوم التنمية تكشف أن ثمة جملة خصائص يتسم بها المفهوم تتلخص فيما يلي:

1-التنمية تقتضي اشتراك المواطنين والحكومة معا في العملية.

2-لابد لها من خطة مدروسة(برنامج عمل) من قبل الحكومة، والتي عليها الدور الأكبر في العملية.

---

(1) - عبد الحليم تمام أبو كريشة، المرجع سابق، ص. 39.

(2) - رغدان زيدان.المرجع السابق.

(3) - علي غربي وآخرون ،المرجع السابق، ص .32.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3-النظر إلى التنمية كعملية تغيير شاملة وموجهة لكل قضايا المجتمع، يكون القصد منها تحقيق رفاهية الإنسان الذي هو وسيلة التنمية وغايتها الأسمى.

4-أنها عملية ذاتية داخلية توجد بدورها ومقوماتها داخل الكيان نفسه، وأي عوامل أو قوى خارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.

5-أنها عملية ديناميكية مستمرة وليست دالة ثابتة جامدة.

6-أنها ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات الاجتماعية والسياسية.

إنطلاقا من المعنى اللغوي للتنمية و جملة الخصائص المشتركة التي قدمت في تعريف التنمية يمكن أن نعرف هذه الأخيرة بقولنا: "أن التنمية هي عملية تغيير ذاتي شامل مستمر من أجل تحقيق رفاهية المجتمع وتتسم بتضافر جهود الحكومة والأهالي وفق برنامج عمل هادف لرفع مستوى معيشة السكان وضمان العيش الكريم".

ب-مفهوم السياسة: يوحي منشأ كلمة سياسة في اللغتين العربية والفرنسية بأننا مع السياسة في شأن من الشؤون الذي يعني جميع الناس، ونلاحظ أن كلمة سياسة العربية لا تعبر عن المعنى الأصلي اليوناني لكلمة (politique) الفرنسية أو (politics) الإنجليزية ولكن كلمتي"السياسة المدنية"(*) تعبران عنه، ولذلك راجت كلمتي "السياسة المدنية" والعلم المدني والعلم السياسي عند فلاسفة العرب الوسطويين الذين تأثروا بالفلاسفة اليونانيين، ولو أردنا ترجمة أمنية لعبارة(Science politique)أو (political science) لكان الأصح ترجمتها بعبارة" العلم المدني" أو "علم المدنية" ولكن مفكرينا المحدثين منذ عصر النهضة و في القرن 19 ترجموا العبارتين ترجمة حرفية دون أن ينتبهوا

(*)- عرفت السياسة المدنية بأنها: علم لمصالح جماعة متشاركة في المدنية، وفي بعض الكتب تطلق على علم السياسة، وتسمى الحكمة السياسية والحكمة المدنية، وسياسة الملك، وفائدتها أن تعلم كيفية المشاركة التي بين أشخاص الناس ليتعارفوا على مصالح الأبدان ومصالح بقاء النوع، أنظر:

- حسن صعب، علم السياسة، ط9،بيروت: دار العلم للملايين، 1997، ص. 19.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لأصلها اليوناني، ورجح الاستعمال بعد ذلك عبارة "علم السياسة" أو "العلوم السياسية" أو عبارة "العلم المدني" أو "علوم المدنية"[(1)].

ويذكر موريس ديفارجيه في كتابه "دراسة السياسة" أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي، بينما لا يلاقي الباحث الصعوبة نفسها عندما يتصدى التعريف موضوع كموضوع علم الاجتماع، وبالنسبة لكلمة سياسة فهي قديمة تستخدم في الحديث اليومي لكل إنسان[(*)] وبالرغم من استخدامها الشائع اليومي فهي تستخدم في معنى محدد بالنسبة للسوسيولوجيين، فمصطلحات مثل"علم الاجتماع السياسي" و"علم السياسة" اللذان يعتبران في العادة مترادفان إلا أنهما متمايزان، ويعكس مصطلح "علم السياسة" الاهتمام بعزل الظواهر السياسية، وذلك بالحد من تفاعلها مع بقية الظواهر الاجتماعية، ويورد "ديفارجيه" كذلك تعريفين لعلم السياسة في كتابه "فكرة السياسة" الأول يقول"أن السياسة هي حكم الدول" والثاني"أنها فن ممارسة حكم المجتمعات الإنسانية"[(2)].

وإذا ما تناولنا هذه الكلمة-أي سياسة-[(**)] وحاولنا تتبع معناها في بعض مفاهيم اللغة نجد أن لسان العرب[(3)] يذكر أن أصل الكلمة جاء من السوس وهي تعني الرئاسة وإذا قيل رأسوا فلان أي أهم سوسوه أو أساسوه وعندما نقول ساس الأمر أي أنه قام به والقيام هنا هو القيام بما يصلحه والأمر هنا هو أمر الجماعة أو مجموعة من الناس.

وكلمة سياسة تشير في المقام الأول الى نشاط ما، فضلا عن دلالتها على دراسة ذلك النشاط، فهي عملية(Process) من عمليات النظام الاجتماعي(social-order) إذ أنها تتضمن التعاون وحل

---

(1)- حسن صعب ،المرجع السابق،ص ص. 19-22.

(*)- علما أن من الفقهاء المسلمين من شكك في أصل الكلمة، وهو الإمام المقريزي(أحمد بن علي، ت 845ه) حيث ذهب إلى أنها مصطلح دخيل عرب عن المغولية، وأصلها (الياسة) أي جملة القوانين التي حكم بها جنكيزخان وخلفاءه انظر":

- سعيد فكرة، "محاضرات في السياسة الشرعية"، جامعة باتنة،قسم الشريعة والقانون، السنة الجامعية:2006-2007.

- صلاح الدين أردقة دان، التخلف في الفكر الإسلامي المعاصر، ط1، بيروت :دار النفائس، 2002، ص. 31.

(2)- إسماعيل علي سعد، دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر 2002.ص.127.

(**)- راجع في هذا الصدد ، فيليب سيفان، كيف ولد مفهوم السياسة ، ترجمة، نرمين عبد الله العمري، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية 2004.

(3)- ابن منظور، لسان العرب المحيط، مجلد 2 ، المرجع السابق، ص .239.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية إلى جانب أن السياسة تتضمن أنشطة الجماعات المختلفة داخل نظام المجتمع كالأحزاب السياسية مثلا، والعملية السياسية تتميز عن بقية العمليات الاجتماعية باهتمامها الذي يركز في الغالب على الأهداف العامة للمجتمع[1].

وعندما نظم كلمة سياسة إلى التنمية بما عرفناهما فإننا نحصل على عدة مدلولات وخصائص، وقبل أن نعرضها لا بأس أن نسرد جملة من أهم التعريفات التي وضعت للتنمية السياسية حتى نستأنس بها في محاولتنا الوصول إلى تعريف يخدم مراحل البحث المختلفة.

إن من أشهر من تناول تعاريف التنمية السياسية "لوسيان باي" (Pye Lucein) إذ حدد عشرة تعاريف تتداولها الأوساط السياسية تم تصنيفها من طرف محمد الرضوان إلى ثلاثة أصناف[2].

– صنف أول يعتبر النمو الاقتصادي أساس تحقيق التنمية السياسية، ويرتكز البحث في هذا الشأن حول النظام السياسي الأنسب لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

– صنف ثاني يرى أن التنمية السياسية تتحقق بإقرار مجموعة من الخصائص التي بلغتها الممارسة السياسية في البلدان الديمقراطية مثل الفصل بين السلطات.

– صنف ثالث يرى أن التنمية السياسية بعد من أبعاد النمو الإنساني عامة، وهي عملية تغيير تمتاز بخصائص معينة، وجانب من جوانب التغيير بصفة عامة.

ثم عرفها بعد ذلك بأنها: "عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة وتتميز بثلاث مظاهر: التمايز البنيوي، قدرة وكفاءة النظام، ثم الاتجاه نحو المساواة"[3]

أما روبيرت بركنهام" (Berghinham Robert) فقد أعطاها خمس مدلولات: [4].

---

(1)– إسماعيل علي سعد، المرجع السابق ، ص. 128.

(2)– محمد الرضواني،" التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية "، المجلة المغاربية للكتاب"مقدمات"، العدد 36، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، ، 2006، ص 33-34.

(3) – محمد الرضواني، المرجع نفسه،ص 34

(4)– مصطفى الصوفي، "الجماعات المحلية والتنمية والسياسة"، www.safipness.com/indesc.php ?op=suit et art=96

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أ- مدلول قانوني: يهتم بالنباء الدستوري للدولة، بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

ب- مدلول اقتصادي: يعني تحقيق نمو اقتصادي يوافق تطلعات الشعب الاقتصادية.

ج- مدلول إداري: ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية.

د- مدلول سياسي: تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية، والمشاركة في الحياة السياسية.

و- مدلول ثقافي: تعتبر التنمية السياسية باعتبارها تحديثا تأتي نتيجة ثقافة سياسية معينة.

ولقد لاحظ كل من "هنتنجتون" و"دومنجاز"(Hentington&Domingez) أن تعريفات التنمية السياسية قد تكاثرت بشكل مزعج، حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة: جغرافيا، لغويا غائيا، وظيفيا[1]:

1-الجانب الجغرافي: في الإشارة إلى العلمية السياسية في الدول النامية، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه.

2-الناحية اللغوية: تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي.

3-أما من حيث المقصد فهي تعني الانتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي، وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة ومن بين أهدافها: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، التغلغل، العقلانية، العدالة، الأمن، الرفاهية...إلخ.

4-ومن الناحية الوظيفية فذلك يعني حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر، والتي تشمل تخصص الأدوار، والاستقلالية للأجهزة الفرعية، والعلمانية.

(1) – بومدين طاشمة،" مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية ، 2001، ص. 12.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويرى "أسامة غزالي حرب" أنه واستنادا إلى مجمل دراسات التنمية السياسية فـإن المقومـات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية إنما تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية[1]: المساواة، التمايز والقـدرة. ويعني بالمساواة (Equity) أن تسود في المجتمع قواعد قانونية تتسم بالعمومية وتطبق على جميع الأفراد دون استثناء، وأن يكون تولي المناصب العامة قائما على الكفاءة والقدرة، مع تحقيـق المزيـد مـن المشاركة الشعبية. والتمايز (Différentiation) بمعنى التخصص والفصل بين الأدوار، وكذلك بـين المؤسسات والاتحادات القائمة في المجتمع. وأما القدرة (Capacity) فإنها تعني توافر قـدرات معينـة للنظام السياسي (الاستخراجية والتوزيعية، التنظيمية....إلخ).

هذا وقد حاول "ريتشارد هيجوت" (R-Higgott) في دراسته التحليلية لمختلـف التيـارات الفكرية التي تناولت التنمية السياسية أن يصل إلى مجموعة من المفاهيم أو التصورات من خلال دمجـه لمختلف التيارات الفكرية[2] وكلها لا تخرج عما ذكرنا.

وكان "هنتنجتون" قد قدّم عدة إسهامات لتحديد مدلول التنمية السياسية، ولعله توصل إلى أن هذه الأخيرة تعني"تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة، متطابقة، متعددة، مستقلة ومترابطة" أي ما يعرف بعملية المأسسة[3].

أما "ألموند" فقد أعتبر التنمية السياسية ما هي إلا استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئـة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمـشاركة والتوزيـع، وبذلك فهم" الموند" التنمية في إطار التحديث السياسي[4].

كما تعتبر دراسة "أوركانسكي"(Organski) من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليـوم حول التنمية السياسية، فهي عنده تعني" الزيادة في الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنـسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية" أي أنها ليست إلا جانبا من جوانب التنمية المجتمعة[1]

(1)- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص. 10.

(2)- أنظر: ريتشارد هجيوت ، المرجع سابق، ص. 161 وما بعدها.

(3)- ليتر ترائد بادي، التنمية السياسية، محمد نوري المهدوي مترجما،ط1،ليبيا:تالة للطباعة و النشر،2002،ص.37.

(4)- محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع سابق، ص. 171.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وذهب بعضهم إلى أن التنمية السياسية "تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى المزيد من التكامل للنسق السياسي"[(2)].

على أن عدد ليس بالقليل من الباحثين نظر إلى التنمية السياسية من منظور التخلف السياسي، فرأى بذلك أن التنمية السياسية هي كل ما من شأنه أن يعالج مظاهر التخلف السياسي والتي حددت في "أزمة المشاركة، التغلغل، الثقافة السياسية، الاستقرار السياسي، الشرعية والتكامل" والتي عرفت فيما بعد بأزمات التنمية السياسية.

وكما ترى لم يعقد الباحثين أمرهم على وجهة نظر واحدة، ولا حتى عن تعريف متقارب فضلا أن يكون موحدا، والسبب-زيادة على ما أشرنا سابقا- يعود إلى أن الجهود التي بذلت في هذا المجال قد تمت في أغلب الأحوال من خلال منظورات عديدة متنوعة، أو استنادا إلى رؤى ووجهات نظر متباينة"[(3)].

ولذلك و-كما أشرنا سابقا- لابد من التركيز على قيمة المفهوم، وما يستفاد منه ذلك أن العبرة بالمسميات لا بالأسماء، ولذلك بعد أن عرضنا لمفهوم ومعنى المركب الإضافي"التنمية السياسية"، وعرضنا لأهم التعريفات، والتصورات النظرية التي قيلت بشأنه، نصل إلى أن التنمية السياسية - لاسيما في مجتمعاتنا العربية- تعني"عملية تغيير ثوري، وجواني، تطال النسق السياسي، وتستهدف إحداث تغييرات إيجابية، وتسعى إلى ترسيخ قيمتي العقلانية والحرية التي لا تصطدم مع الثوابت، فهي تنفي الثقافة التقليدية، وتسعى إلى إحلال ثقافة جديدة، كما تنفي المؤسسات التقليدية المدعمة لثقافة الخنوع، والمفسرة للاستغلال والتخلف كنوع من القدرية، وتريد إحلال المؤسسات الحديثة التي تحاول أن تخلق لدى الفرد نوعا من الاهتمام، وتشجعه على النقد واستعمال العقل في إطار من الحرية المشروعة".

---

(1) - هشام عبد الكريم ، المرجع سابق، ص. 54.

(2) - محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، القوة والدولة، ج2 ، الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، 1999، ص 317.

(3) - عبد الحليم الزيات، المرجع سابق، ص 86.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعلى أية حال هذا التعريف ما هو إلا محاولة مؤقتة في ظـــل موضـــوع يمـــوج بـــالتحولات والتطورات السريعة، ومحاولة لوضع حدود رفيعة بينه وبين مصطلحات مشابهة تقترب منه، وتتعلق به وهذا ما سوف نبينه في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: بعض المفاهيم المتربطة بالتنمية السياسية:

لعل من أكثر المفاهيم التصاقا وارتباطا بمفهوم التنمية السياسية مصطلح التحديث السياسي:

أ–التنمية السياسية والتحديث السياسي(Political Moderenzation): تاريخيا يـــشار إلى التحديث بأنه عملية تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في الغرب ابتداء من القرن 17 إلى القرن 19، ثم انتشرت إلى مناطق أخرى من العالم حيث انتشرت مظاهر التحديث أثناء العصر الاستعماري، وصاحب ذلك إنشاء المؤسسات السياسية والـــشركات التجارية وغيرها[1]. ويطرح في الأدبيات السياسية هذا المصطلح ويختلط مع مفهوم التنمية السياسية، والمصطلح بهذا المفهوم يرادف مصطلح التغريب الـــسياسي (Westernisation) أي نقـــل الـــنظم السياسية الغربية إلى البلاد المتخلفة[2]، وأحيانا لا يراد من التحديث السياسي نقل الـــنظم الـــسياسية فحسب، بل وحتى النظم الاجتماعية، ومناهج حياة الإنسان بصفة عامة، ونجد هذا المعنى واضحا في تعريف هنتنجتون للتحديث بقوله: "هو عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغـــييرات في كـــل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه"[3]

ومصطلح التحديث مصطلح شامل يهدف إلى إدخال تغيرات عديدة في وقت واحـــد وعلـــى مستويات متعددة، فهو يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربيـــة المتقدمـــة اقتـــصاديا والمـــستقرة

---

(1) – ناظم محمد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ، 2004، ص .58.

(2) – لتفاصيل أكثر أنظر: حسين أحمد أمين، "نحو رؤيا إستراتيجية لتحديث المجتمع العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد 115، القاهرة: الأمانـــة العامـــة لجامعة الدول العربية، 2003،ص ص 43.41.

(3) – أنظر: -Samuel Humtingtion : **Political order in changing societies ,** New haren and london yale University Press, (Print 15) 1979,P32.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

سياسيا[1]،ولقد ارتبط مفهوم التحديث أولا بالتنمية الاقتصادية نظرا لأهمية الجانب الاقتـــصادي في إحداث التغيير الاجتماعي، وظهرت تفسيرات سياسية للتحديث تركز على الطرق والوســـائل الـــتي تزيد فيها المجتمعات من قدراتها على قبول التكييف، مع التغيير من أجل إرساء ووضع سياسة عامـــة للمجتمع مهتمة بالنسق السياسي عموما[2]. وقد عرف التحديث السياسي بالعديد من التعريفات[*] تدور في مجملها حول نقل النماذج الثقافية و الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناءا على تصور وجـــود ثنائية (تقليدي حديث) أو فكرة التواصل، أو بمعنى آخر جعل الدول الغربية المتقدمة كنموذج يحتذى به من قبل الدول المختلفة عن طريق النقل والمحاكاة[3].

إذن فمصطلح التحديث يتضمن جوانب كثيرة من التحيز والذاتية، فهو مشحون إيـــديولوجيا نظرا لوجود علاقة أو رابطة تاريخية بين مفهوم التحديث، ومفهوم التشبه بالغرب (التغريب) وهنـــا يكمن الفرق الجوهري بين التحديث السياسي والتنمية السياسية، هذه الأخيرة، و-كما أشرنا-هـــي عملية ذاتية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال كل الطاقات المادية والبـــشرية والإمكانات الذاتية للمجتمع بشكل يدعم نموه وتطوره، ومن ثم يمكن الحديث عن تنمية بديلـــة أو

---

(1) – سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ، 2003، ص. 85. كما يشير مفهوم الحداثة والتحـــديث إلى عملية التأقلم والتكيف الجماعي مع الحضارة الحديثة ومحدداتها المتمثلة في (العقلانية، الأخلاق، الثقافة، الهوية، العولمة...) أنظر: برهان غليون، "أزمة التحديث في الوطن العربي– قراءة في كتاب–" يومية الوقت، العدد 251، سوريا، 29-10-2006.

(2) – شعبان الطاهر الأسود، المرجع السابق،ص. 190. وأنظر:

- Karl de schweinitz : "Growth, development, and policial Moderization" World Politics. Vol 22, No 4 (jul, 1970) P P .518, 540. نقلا عن:

(*)– منها تعريف تعريف كلومان"هو تلك العمليات التي تتعلق بتاميز المؤسسات السياسية، وطبع الثقافة السياسية بالطابع العقلاني التي من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسي" وتتجسد مظاهره الكبرى في 04 أبعاد سياسية: ترشيد بناء السلطة من ناحية، وتمايز البنى والوظائف السياسية من ناحية أخرى، فضلا عن تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام، وإشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع. أنظر عبد الحليم الزيـــات، المرجـــع السابق، ص. 95.ومنها تعريف عالم الاجتماع "ماريون ليفي" (M.levy) إذ يرى أن المجتمع يعد حديثا بمقدار قدرة أفراده على استعمال مصادر غير عضلية لاكتساب القوة وزيادة جهدهم ،في حين عالم التاريخ تسيريل بلاك (T.Black) يرى أن المجتمع الحديث نتج عن تكيف المؤســـسات الـــتي تطورت تاريخيا مع الوظائف المتغيرة، والتي عكست معرفة الإنسان بسبب الثورة العلمية التي مكنته من السيطرة على بيئته، أما روستو (Roustour) فيرى أن التحديث يتضمن زيادة القدرة في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد، أنظر:

Somuel P. Hunitington, the change to chanch, Modernisation, development and politics, Comparative politics, 1971, P322.

(3)– علي غربي وآخرون، المرجع السابق،ص. 42.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الاعتماد على الذات، وبالتالي نرى أن مصطلح التنمية السياسية يعد أكثر حيادية، وأكثر شمولا من مصطلح (التحديث السياسي) ولذلك حاول أبتر (Apter) التمييز بين التنمية والتحديث بقوله: "إن التنمية هي مسلسل امتداد عالمي يتعلق بكل التغيرات التي تحدث تحولات على المستوى الاجتماعي، وكذا توزيع جديد للأدوار الاجتماعية، وبالمقابل فالتحديث ظاهرة خاصة ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد الأدوار الاجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية"[(1)].

وربما نتفق مع دود (dood) في رؤيته الخاصة عندما أكد أن كلا من مفهومي التحديث السياسي والتنمية السياسية يتضمنان واحدا أو أكثر من التصورات التالية[(2)]:

1-التغيير السياسي أساسي لتحقيق أهداف معينة كالديمقراطية الليبرالية.

2-عملية التغيير العامة في المجال السياسي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجالات الأخرى للمجتمع، بحيث تسمح بتحقيق التوسع والمركزية، وتباين الوظائف والبناءات السياسية، وتزايد المشاركة الشعبية في صنع السياسة، وتزايد التوحد الشعبي مع النسق السياسي.

3-قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية والمبادرة بطرح سياسات وإصلاحات جديدة.

4-القدرة على التعلم بشكل أفضل لكيفية إنجاز الوظائف السياسية والأبنية.

وحسب نفس الكاتب فإن مفهوم التحديث السياسي قد يستخدم للإشارة إلى النقطة (2) في حين تستخدم التنمية السياسية للإشارة إلى النقاط (1) و(3) و(4)، ويرى أن هذه التفرقة ليست عامة، ولذلك فهو يستخدم التنمية السياسية للإشارة إلى الفئات الأربع.

ب-التنمية السياسية والإصلاح السياسي: ظهرت فكرة الإصلاح منذ عام 1663 ويعرف قاموس "اكسفورد" الإصلاح أنه:"تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة

---

(1)- Bertrand Badie, Le Développement Politique, Economic, 3éme Edition, 1984, P95.

(2)- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص. 193.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ"[1] ،والإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل، ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الإصلاح[2]:

المستوى الأول: الإصلاح بوصفه إستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الإستراتيجية التي تقابل ما يعرف بإستراتيجية (الثورة) أو الاتجاه الثوري في التغيير.

المستوى الثاني: الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية.

المستوى الثالث: هو الإصلاح الفردي وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

والمستوى الثاني هو جوهر الإصلاح السياسي، وهو بهذا المعنى يختلط مع مفهوم التنمية السياسية بل ويتماهى معه ،غير أن هذا التماهي لا ينفي بعض الفروق الجوهرية بينهما والتي يمكن حسب رأيي أن نوجزها فيما يلي:

- إن الإصلاح السياسي يشير إلى إصلاح الخلل الذي يصيب البنية السياسية للنسق السياسي وهو عادة ما يقف عند حدود المؤسسات السياسية الرسمية، وما يتعلق من لوائح وقوانين،غير أن التنمية السياسية تتضمن -إضافة إلى الإصلاح على المستوى المؤسسي- التغيير على المستوى المجتمعي أي أنها تهتم بالقضايا ذات البعد الاجتماعي السياسي الذي كثيرا ما يكون محددا ببعد زماني أو مكاني، أما التنمية السياسية فهي -كما أشرنا- عملية مستمرة ومتواصلة والتي تتشابك مع غيرها من أنواع التنمية.

---

(1) - تيسير محسن، المرجع السابق. وقد عرفت وثيقة الاسكندرية الصادرة عن مؤتمر"قضايا الإصلاح العربي... الرؤية والتنفيذ" الذي انعقد في الفترة (12-14 مارس 2004) عرفت الاصلاح بأنه"جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات العربية قدما نحو بناء النظم الديمقراطية". أنظر: مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2006، ص. 505.

(2) - تيسير محسن ،المرجع نفسه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- إن التنمية السياسية هي منهاج تفكير وأسلوب حياة وبرنامج عمل متعدد الجوانب وتتناول سياسات عامة على مختلف الأصعدة، أما الإصلاح السياسي فعادة ما يكون جزئي أو مؤقت ويقترب من مفهوم التنمية السياسية إذا اتصف بطابع الشمول؛ أي (إصلاح سياسي شامل).
- إن مفهوم الإصلاح مفهوم مرن يمكن الحديث عنه في إطار أطر فكرية ومجتمعية مختلفة، أي أنه يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع لآخر و من فترة زمنية لأخرى داخل نفس المجتمع، وتتعدد مجالاته وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي[1]، أما التنمية السياسية فلها قواسم مشتركة بين جميع الأنظمة والمجتمعات، بل يمكن الحديث عن نظرية في التنمية السياسية مجردة عن قيود الزمان وحدود المكان ! .

ج–التنمية السياسية والدمقرطة: كذلك من المصطلحات والمفاهيم الأكثر اقترانا من مفهوم التنمية السياسية هو مصطلح " الدمقرطة " أو إن شئت قل" بناء الديمقراطية "ذلك أن جوهر الديمقراطية هو "المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك، وظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية أو هي باختصار"حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه"[2] وبهذا المعنى والمفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية، ولكن ثمة تحفظات على هذا الكلام؛ فأولا مفهوم الديمقراطية وإن كان قد حقق نوعا من الإجماع إلا أنه عمليا ليس هناك نموذج ديمقراطي واحد متفق عليه،ولذلك لم تعد الديمقراطية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب بل صارت منهاج تفكير وأسلوب حياة يفرض وجوده على جميع مستويات الحياة وشعبها، ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق العامة والحريات.

---

(1)– مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، ص. 506.

(2)– عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص 122 وما بعدها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثم إن تطبيق الديمقراطية في مجتمع متخلف يموج بالمشكلات الداخلية ويتعرض للتهديدات الخارجية، ولا يتفق ساسته على قضاياه ومشكلاته الأساسية، ولا تلتقي أهدافهم وتتكاثف جهودهم لمواجهة هذه المشكلات –نقول-إن تطبيق الديمقراطية في مثل هذا المجتمع قد يشكل عبئا ثقيلا على جهود التنمية وقد يكون سببا في إشاعة الفرقة والانقسام داخل الدولة [*] بمعنى أنه ليست كل دولة على استعداد لممارسة الديمقراطية ،بل لابد من توفر حد أدنى من شروط تطبيق الديمقراطية ،و لابد من خطوات تقطع من أجل الوصول إلى هذا الهدف، إذن فالديمقراطية زيادة على أنها غاية التنمية السياسية –كما أشرنا- فهي تمثل أيضا وسيلتها الأساسية والمدخل المناسب لها، أو هي إحدى الديناميات الأساسية التي تتحقق من خلالها، ولذلك يقول "روبرت دال": "إن المجتمعات التي تمر بالتنمية السياسية هي مجتمعات تتجسد فيها مظاهر النظم الديمقراطية والتي تتميز بخاصيتين:

1-اتساع دائرة المشاركة السياسية.

2-التداول السلمي على السلطة.

هذا الكلام يعني أن أبرز مؤشر تقوم عليه التنمية السياسية هو مؤشر الديمقراطية ومن هنا اعتبرنا الديمقراطية أهم وسائل التنمية السياسية والديمقراطية غايتها النهائية.

ج –التنمية السياسية و التغير السياسي: يعتبر مصطلح التغيير[1] مفهوما عاما حياديا غير قيمي، وهذا ما يؤكده الأستاذ "فيريل هيدي "Ferel Heady"أن مصطلح التحديث السياسي

(*)- وهذا ما حدث للعراق بعد الغزو الأمريكي وسقوط نظام صدام حسين، ومحاولات تطبيق الديمقراطية على الطريقة الأمريكية !

(1)حظي مفهوم التغير بدراسات مستفيضة، وأقامت نظريات وتصورات فلسفية حوله، وقد قال الفيلسوف الاغريقي قديما "هيراقليدس" « Heraclitus»540-475ق.م أن التغير قانون الوجود والاستقرار و موت وعدم " .وقد درس مفهوم التغير باهتمام بالغ عند العديد من العلماء والباحثين، أمثال :عبد الرحمان بن خلدون 1332-1406 م، في كتابه" المقدمة "عندما تناول أعمار الدولة، وظهور نظريات التطور خلال منتصف القرن التاسع عشر ، وتتمثل ذلك في نظرية" أوجست كانت" قانون الحالات الثلاث ،و"كارل ماركس " ، و "دارندورف"" هربرت سبنسر " ،راجع في ذلك على سبيل المثال: =

– حسن حنفي ، مقدمة في علم الإستغراب، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة .الثانية ، 2000 ،ص ص.294 – 280. و انظر:

- Raymond Aron, Les étapes de la Pensée Sociologique, Paris : Gallimard, 1967, p320-670

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحـــولات السياسية بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح[1].

من هذا يمكن توضيح مفهوم التغير بمعناه الواسع، هو الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير، أو يؤثر على العملية والبنية معا .ويكون التغير كليا متى اقتصر على التغير في حجم النواتج، أما التغير النوعي فيتطلب تغيرا في البنية والعملية، أي أن تغـــير البنية وتغير العملية تغيران نوعيان، ويكون التغير ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبا متى خفض في ذلك المستوى.

والتغير سواء في البنية أو العملية، وسواء تغيرا نوعيا أو كميا يمكن أن يكون وظيفيا بالنسبة لعمليات المجتمع، فيحدث حالة من التنمية أي يزيد من قدرات المجتمع وقدرات نظمـــه الفرعيـــة، ويمكن أن يكون غير وظيفي فيحدث حالة انتكاسية أي يقلل ويعيق قدرات المجتمع ونظمه الفرعية.

ويمكن تحديد صيغ التغير السياسي في صيغتان أساسيتان؛ التغير الجدري، والتغير الإصلاحي، ولو أن أحيانا التغير الإصلاحي الهادف يرمي إلى ذلك، فالتغير الجدري هو ذلك الذي يؤدي إلى تغير كلي وإلى تغير نوعي في آن واحد .كما أنه لا يقتصر على التغير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية الطابع وتنتهي بأن تكون مجتمعة الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعيـــة في الأنظمـــة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

أما التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده. ومن هذا التعريف للتغير السياسي يمكن إبراز الحقائق التالية[2]:

---

(1) - فيريل هيدي ، الإدارة العامة منظور مقارن،(ترجمة محمد قاسم القريوتي)، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص.82 .

(2) - أبو مدين مطاشمة، "إشكالية التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية"،ورقة بحث قدمت إلى ملتقى" واقع و آفاق التنمية السياسية في الجزائـــر" كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،بتاريخ 04-2007/12/05 .ص.5.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أ- أن مفهوم التغير السياسي مفهوم أصيل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، و من ثم فهو لا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها، إنه يؤثر في و يتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية و مؤسساتها بحكم العلاقة الإرتباطية و التأثير المتبادل بين النظام السياسي نظام فرعي و البيئة المحيطة به.

ب- أن التغير السياسي دائما نتاج لعوامل متداخلة و مترابطة، و يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي سواء أكانت داخلية أم خارجية، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف معها، كما أنه يأخذ العديد من الصور و الأشكال التي تختلف باختلاف المجتمعات، بل و تختلف في نفس المجتمع من فترة إلى أخرى نظرا لتأثر المتغير بخصائص المجتمع موضع التغير و طبيعته و مستوى تقدمه . فضلا عن ذلك فإن التغير قد يحدث في القيم السياسية كما قد يحدث في الهياكل أو السلوك السياسي، و قد يكون تدريجيا كما قد يكون فجائيا، و قد يكون عفويا تلقائيا كما قد يكون مخططا، و قد يكون محدودا كما قد يكون شاملا، و قد تكون وسائله و أدواته ذات طبيعة سلمية كما قد تكون ذات طبيعة ثورية، و من ثم فإن تحليل التغير يتم من عدة أبعاد و جوانب من حيث معدله و نطاقه و اتجاهاته و مسبباته و آثاره.

ج-أما أن للتغير السياسي أسبابه البيئية المتعددة، فله أيضا نتائجه و أثاره على الهيكل الاجتماعي برمته .فالتغير السياسي يطرح آثارا تختلف من حيث مداها و عمقها تبعا لشدة التغير و سرعته و مدى حدته و عمقه، و لا شك أن هذا ناتج من كون المجتمع يمثل وحدة عضوية آلية مترابطة يتأثر كل جزء.بما يطرأ على باقي الأجزاء من تغير.

أما مصطلحات مثل"النمو السياسي" و"التطور السياسي" فهي كما يرى بعض الباحثين كلمات مشتقة من التنمية إلا أن الفرق بينهما يكمن في معيار التلقائية والإرادية من جهة، ومعيار المنطقيـــة و العقلانية من جهة أخرى، فالمفاهيم اللاإرادية كالنمو والتطور قد تتضمن معنى التحول دون أن تحدد

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

هل هو إيجابي أم سلبي؟ عقلاني أو عشوائي؟ بعكس المفاهيم الإرادية كالتنمية والتطوير والتي تنطلق من مفهوم التحول الإيجابي المنطقي[1].

د-التنمية السياسية والحكم الراشد والتنمية البشرية:

جاء الحكم الراشد أو الرشيد أو الجيد"good Governance " إلى الاستعمال المنتظم مؤخرا في علم السياسة، والإدارة العامة، وهدف بصفة أكثر إلى تطوير هذه الأخيرة، وارتبط بجانب العديد من المفاهيم منها مفاهيم الديمقراطية، والتنمية السياسية، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان...وغيرها، ولقد عرَّفت منظمة الكومنولث (Commonwealth) الحكم الراشد بقولها: "هو الالتزام بالعملية الديمقراطية والمؤسسات، ودور القانون، واستقلال السلطة القضائية، وإيجاد حكومة ذات مصداقية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية[2].

وتعد الأمم المتحدة المرجع الأساسي في بيان مدلول الحكم الراشد، إذ اشترط برنامجها الإنمائي في الحكم الصالح ثلاثة أبعاد متكاملة: بعد سياسي متعلق بطبيعة السلطة وشرعيتها، وبعد تقني متعلق بطبيعة الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، وأخيرا بعد اقتصادي –اجتماعي متعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[3]. وتقوم هذه الأبعاد على قاعدة (المسائلة والشفافية والمسؤولية).

وغني عن البيان القول أن التنمية السياسية-بالمفاهيم التي عرضناها سابقا- تدخل ضمن مجالات الحكم الراشد لاسيما ببعديه السياسي والاجتماعي، خاصة إذ علمنا أن المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة قد اهتمت بالمفهوم الشامل للديمقراطية-أنظر الشكل (1)- باعتبارها حجر الزاوية في عملية التنمية السياسية، فأدخلت أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا كالفساد والشفافية،

---

[1] - أبو مدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية، المرجع السابق، ص. 04.

[2] - أنظر: - Rogers wo okot-Uma¨ Electronic gouvernance Re-inventing good governance.@ .Commonwealth secretaria.London.rokot-um commonwealth.int

[3] - أنظر: عبد الرزاق مقري،" الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد"، مجلة البصيرة، عدد 10، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004، ص. 10 وما بعدها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والانتخابات، وفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي، والعنف، كما تـضمن المفهـوم إجـراءات وعمليات كالتصويت والانتخابات، والمشاركة السياسية وغيرها [1].

شكل: (1)

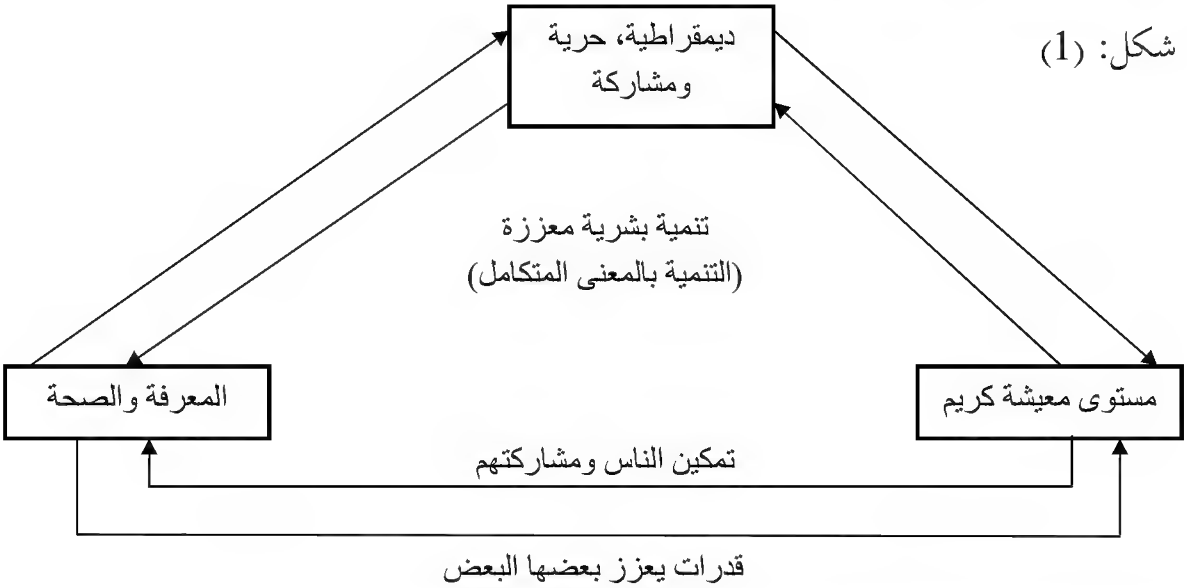

شكل يوضح الديمقراطية في عملية التنمية الشاملة وفق تقارير التنمية البشرية

المرجع: عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج2، ط2،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص 101.

أما مفهوم التنمية البشرية فقد اتخذ أبعاد التنمية الشاملة وفق ما تعكسه تقارير التنمية البـشرية التي تصدرها الأمم المتحدة، فركز على الأبعاد السياسية وعلى مفاهيم كالمساواة والعدالة وغيرها[2]. ويتفق تقرير التنمية الإنسانية العربية مع تقارير التنمية البشرية في تأكيد المفهوم الشامل والمتعدد الأبعاد للتنمية، وتعرض التقارير ما يجب عمله لتخفيف القيود وزيادة الفرص في المجـالات المختلفـة أمـام الأجيال القادمة[3].

إذن فالمفاهيم الثلاثة تلتقي على جملة الأهداف يعزز بعضها البعض حيث من شأنها:

- إحترام كرامة الناس وحقوقهم وحرياتهم وتحرير الناس من أية مظاهر للتمييز.
- مشاركتهم في اتخاذ القرارات وإخضاع صانعي تلك القرارات إلى المساءلة.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج2، ط2،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 99.
[2] راجع مثلا تقرير التنمية البشرية لعام 1995، ص 124.
[3] – راجع مثلا تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص ص. 3-20.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- إرساء مؤسسات وقواعد وممارسات عادلة للجميع.
- القضاء على الفقر وحماية حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية:

إن المدخل المنهجي هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحـــث إلى الاختيار إطار لمفاهيم معينة، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصـــول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته،[1] كما يتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة قضية معينة على إتساقه مع طبيعة وموضع القضية محل البحث ثم كفاءته وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية وتوجيه دراستها من الوجهتين "النظرية والإمبريقيـــة على حد سواء"[*].

و يبدو أن جل المداخل النظرية التي صيغت لتفسير ظاهرة التخلف السياسي ،ودراسة التنميـــة السياسية افتقدت إلى معايير واضحة يمكن التعويل عليها ،و اعتبرها بعضهم معايير قاصرة و ليـــست جوهرية ؛أي أنها نتاج الأصل الذي انعكست عليه[2]، على الاقل من الناحية الامبريقية.و لعلنا نلمس قصور تلك المداخل عند إنزالها على واقع البلدان العربية، فهي كثيرا ما تغفل خصوصيات مجتمعاتهـــا المتميزة .

ولذلك فإن جل المداخل التي وضعت لدراسة التنمية السياسية- والتي سنعرض أهمها- نراها- حسب رأينا- قاصرة في معالجة التنمية السياسية معالجة واقعية لاسيما إذا طبقناها على عالمنا العربي، فهي لا تراعي خصوصياته المتميزة، وفيها تحيز واضح،ناهيك عن الـــشحن الأيديولوجيـــة المـــشبعة بها،والحق ان هناك عدد كبير من المداخل التي وضعت وطورت لدراسة التنمية الـــسياسية وناقـــشت

---

(1)- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي، منشورات قار يونس، 1994، ص. 104.

(*)- عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص. 163.

(2)- عبد الزهرة فيحل يونس، منحى التقليد والتجديد في الفكر التنموي العربي، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002، ص .7.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مفاهيمها، وقد أحصيناها- فيما توفر لدينا من مراجع-فوجدناها تربو عن بضع عشرة مـــدخلا"[1]. سنكتفي بعرض أهمها لأن معظمها إما داخل فيه أو مطور عنه، ثم نحاول بعد بيان عورها-علـــى أن نختار لأنفسنا مدخلا ملائما لواقع مجتمعاتنا، ومحاولا تفادي النقص الموجود في غيره مـــن المـــداخل والمقتربات.و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنني ميزت بين مداخل دراسة التنمية السياسية ، وبين مداخل دراسة "الانتقال الديمقراطي"باعتبار هذا الأخير "الأهم و الأنسب" لحال و واقع المجتمعـــات العربية،لاعتبارات سنوضحها لاحقا.

الفرع الأول :مداخل دراسة التنمية السياسية.

أولا: مدخل النسق- الوظيفة The system –function Approach

يشمل هذا المدخل كتابات "تالكوت بارسونز"و"جبرايل الموند"و"ديفيد ايسون"و"دافيد ابتــــر" و"ماريون ليفي"و"ليونارد بندر"و"فريد يغز" ويمكن إيجاز هذا المدخل بالقول بأنه: " يركز أولا على

---

(1)- منها مداخل دراسة التنمية من منظور التخلف (Underdevelopment) وأولها "المدخل الآلي الاستاتيكي" وهو الذي يعتبر التخلف بمثابة مرض اجتماعي اقتصادي تفتقد فيه الدول المتخلفة خصائص الدول المتقدمة، تلك الخصائص التي تتمثـــل في التـــصنيع، وتكـــوين رأس المـــال، والتكنولوجيا والمهارات الفنية وما إلى ذلك، والحل المقترح لعلاج مشكل التخلف حسب هذا المدخل هو ببساطة نقل الدول الغنية تلك العناصـــر الحيوية إلى البلدان التي افتقدتها !! ومن هذه المداخل أيضا المدخل" الديناميكي البنائي" والذي حل محل المدخل الأول، وهو يعتبر التخلف بمقتـــضاه عملية أو علاقة بنائية مع النمو الذي حققته المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وبناء على ذلك سادت في الآونة الأخيرة نظرة جديدة في التخلف باعتباره القرين المنطقي لعملية النمو التي يشاهدها العالم بأسره في جزء منه يطلق عليه "المجتمعات الفنية" أو "المتقدمة". راجع:-سامية محمد جابر، قـــضايا العالم العربي، ط1، بيروت، 2003، ص ص 199-200.و: -عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص .151. ومنها المدخل القانوني والـــذي يعتبر من المداخل الكلاسيكية التقليدية التي تخلى عنها ،وينطلق ها المدخل من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسي العصري المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية تقوم على كفالتها وتطبيقها مجموعة من المؤسسات الرسمية السياسية التي تتمتع بسلطة الإكراه-ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية- في نظر فقهاء هذا المدخل، يتمثل في قيام الدولة القانونية (State Legal) التي تخضع كل من فيها للقانون، والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإرادة الحاكم. ومنها كذلك المدخل الماركسي والذي أستخلص من الفكر الماركسي، الذي ينظـــر إلى النظـــام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبر النظام السياسي متطورا في رأيه-حين يعكـــس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة"البروليتاريا" ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ويحول دون حدوث الاستغلال في المجتمع، ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية عنده يكمن في انتقال السلطة السياسية إلى الطبقة العاملة، وزوال سيطرة الطبقات المستقلة وانتفاء التمايز الطبقي في المجتمع بوجه عام. ولمزيد من التفاصيل حول المداخل والمقتربات المستعملة في دراسة التنمية السياسية، راجع،- بيير تراند بادي، المرجع السابقن،ص.10و مـــا بعدها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

النسق ككل وذلك كوحدة للتحليل، وافتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل ثانيا، وأخيرا فهو يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والاعتمادية بين مختلف البنى في النسق"

وقد طوّر المدخل عددا من المفاهيم من أجل مقارنة مختلف الأنساق الـــسياسية (Pmotoce, system) وذلــك مثـــل البنيـــة(structure)، الـــشرعية(legitiamcy)، المـــدخلات(Input)، المخرجــــــات(Outputs)، الأثـــــر الاســــترجاعي(Feedback)، البيئـــــة(Environment)، الوظيفة(Function)، التحويل (Transmission)، وأخيرا التوازن(Balance) وباســتخدام هـــذه المفاهيم، فإن هذا المدخل يدرس التغيير السياسي بناء على تعريفه للتنمية السياسية من حيث كونهـــا أحد نتائج عملية التحديث(Modemization) ويقول التعريف أن التنمية السياسية عبارة عن "التمايز والتخصص المتنامي للبنى السياسية، وتزايد النزعة العلمانية في الثقافة". وعند تقويم هذا المدخل، يمكن القول أن ميزته الرئيسية هي في شمولية وعمومية مفاهيمه. غير أن هذه الميزة تشكل مصدرا لعيـــوب عديدة، لعل أهمها تحول المدخل إلى درجة عالية من التجريد بحيث أصبح إطارا نظريا قائما بنفـــسه ولنفسه، وبصفة عامة فإن المدخل واجه نقدا قاسيا على أســـاس أنـــه: "غـــامض لفظيـــا، مبـــهم منهجيا،صعب امبيريقيا، وفي الختام يعاني من نقص القدرة التفسيرية والتنبؤية"[1].

ثانيا: مدخل العملية الاجتماعية The Social Process Approach

في أدبيات هذا المدخل نجد أسماء "دانيل ليز"و"كارل دويتش"و"رايموند هيوارد الكر" و"فيليبس كاراترايت"و"مايكل هدسون" ووحدة التحليل هنا هي العملية(Process) وليست النـــسق(system) يحـــوي علـــى عمليـــات مثـــل التمـــدين (Urbinisation) التـــصنيع(Industriali)، التشجير(Commercialization)، الحركية الاجتماعية والمهنية(Social Mobility)، واتساع نطاق التعليم، يحاول المدخل الاستفادة منها من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين مـــتغيرات يمكـــن أن تقاس أمبيريقيا أو تجريبيا.

[1]- تركي الحمد، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ورغم أن هذا المدخل أقل تجريدا من سابقه، وأكثر قابلية للفحص التجريبي، إلا أن له عيوبه في التعامل مع مشكلات التغير تركيزا على تحليل المجتمعات مكتملة النمو وتجاهل المجتمعات ناقصة النمو، حيث مشكلة التغير السياسي أكثر حدة، وثاني هذه العيوب هو ما يمكن تسميته مشكلة الصحة والمعنى، والتي تتعلق بمستوى التحليل والعلاقة بين المستويين الكلي والجزئي فيه، وثالث هذه العيوب هو أن هذه المتغيرات أعطت دلالات ومؤشرات معينة، وحاولت البحث عن المعلومات الضرورية، دون أن يقدم تعريفا نظريا محددا للمقصود أساسا بهذه المتغيرات[1].

ثالثا: مدخل التاريخ المقارن The comparative History Approach

في أدبيات هذا المدخل نجد أسماء مثل "سيريل بلاك"و"س.ن. ايسنستادت"و"دانكوارت روستو"و"مارتن ليبست"و"بارنغتون مورالابن"و"رينهارد بيندكس" وأخيرا لجنة الـ SSRC في السياسة المقارنة، وحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل. فإذا كان النسق هو وحدة التحليل للمدخل الأول، وكانت العملية هي وحدة التحليل للمدخل الثاني، فإن المجتمع هو وحدة التحليل لهذا المدخل.

والتركيز الرئيسي لهذا المدخل هو في المقارنة بين مجتمعين أو أكثر وذلك من أجل الكشف عن أنماط معينة للتطور السياسي، وذلك من خلال "مراحل عامة" لابد أن تعبرها المجتمعات، والمساهمة الحقيقية لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية إنما تكون في قابليتها للفحص التجريبي فهو يبد"بالمادة الحقيقية للتاريخ" ويركز على الظواهر المتميزة في التحديث. أما أهم عيوبه، فهو الافتقار للدقة والعمومية نتيجة لذلك.[2]

رابعا: نظريات التغيير السياسي Change Theories of Political

يركز هذا المدخل على الحدث، أي التغيير السياسي، دون إعطاءه مضامين قيمية، بمعنى أن أكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الغائية، أو الأهداف المحددة سلفا، و ذلك كما نلاحظ في

---

(1)– تركي الحمد، المرجع السابق.

(2)– تركي الحمد، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

منهج النسق–الوظيفة– والتحرر من تلك المراحل ذات المدى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الـــدقيق والقياس عند أدنى درجاته، كما في منهج التاريخ المقارن، وأخيرا التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه الذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية.

الفرع الثاني:مداخل دراسة الانتقال الديمقراطي

تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم تسلطي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية[1]– كما هو حال البلدان العربية–.

ويجد مضمون عبارة الانتقال الديمقراطي ترجمته في مجموعة من الخـــصائص والمميـــزات ذات الطبيعة التجريبية الدالة بالملموس على تغيير فعلي في المؤسسات والقوانين وفي أساليب ممارسة السلطة وفي علاقات الحاكمين بالمحكومين...الخ،و لقد حققت تجارب الانتقال الديمقراطي تراكمات إيجابيـــة فيما يخص الدراسات والأبحاث حول تجارب الانتقال الديمقراطي وأصبح هناك علم يطلق عليه "علم الانتقال"، وذلك بالاعتماد على مؤشرات وبراديغمات–إن صح التعبير– تتخذ سياقات مختلفة.

و أشكال الانتقال الديمقراطي متعددة ومختلفة في سياقاها، ولكن هذا لا يعني أن الانتقـــال الديمقراطي هو ظرف دقيق يعيشه النظام السياسي وهو بصدد تغيير تنظيمه القديم إلى تنظيم جديـــد يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي وأسلوب المأسسة كنظام للحكم والمجتمع، هذا من جهة ومن جهـــة أخرى تعد كل تجربة من تجارب الانتقال الديمقراطي وصفة جديدة تساهم في بناء النظرية و البراديغم معا في الانتقال الديمقراطي.

و موضوع الانتقال الديمقراطي أصبح مجالا خصبا للدراسة والتحليل، وإطارا واسعا تنصب فيه اهتمامات الباحثين والفاعلين السياسيين على مقاربة هذا الموضوع من زوايا متعددة،و لعـــل أهمهـــا اعتباره الوسيلة المفضية للتنمية السياسية ، و اعتبار الديمقراطية هدفها و غايتها و من ثم كان الحديث عن مداخل الانتقال إلى الديمقراطية.

---

[1]–عبد الواحد بلقصري، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة"،عن موقع:
http://www.assuaal.com/studies/studies.350.htm

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أولا:-المدخل التحديثي: وهو المدخل الذي يربط بين التنمية السياسية-بمعناها الدمقرطة-وبين التنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، وتاريخيا يعد "آدم سميث" أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية سياسية باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة و انتظاما لهذا المدخل عالجها عالم الاجتماع السياسي الأمريكي"ليبست" في مقالته الموسومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" وكذلك في كتابه"الرجل السياسي"[1] حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتراجع الانقسامات العمودية الأخرى مثل الإثنية والطائفية والانفصالية، وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنتظم في عملية متصاعدة تساعد على ولادة الديمقراطية أو تشبثها وتعزيزها وتشمل هذه المؤشرات، دخل الفرد، ومستوى الأمية، وانتشار التعليم، والحراك الاجتماعي وتكاثر استخدام المواد الاستهلاكية وأدوات الاتصال والتنقل[2]،والنقد الموجه إلى هذه المدرسة هو عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة، سواء أدت إلى تطبيق الديمقراطية أو الإقلاع عنها، فإن تركيا مثلا انتقلت إلى النظام الديمقراطي قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، و لم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم توافر معظم هذه المؤشرات والمتغيرات.

ثانيا-المدخل البنيوي: ويفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب[3]، وتبعا لذلك تركز هذه المدرسة على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهذه وتلك في

---

(1)- تسير محسن، المرجع السابق.

(2)- راجع في هذا الصدد، إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقرطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير علي خليفة الكواري، ، أكتوبر 2003، ص ص. 54-55.

(3)- تسير محسن، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، وتحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، ويُركز هذا المدخل كذلك على دراسة وتحليل النظام السياسي وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته، وبيان ما يطلع به من وظائف وأدوار ذلك أن هذه الجوانب جميعا تشكل في حد ذاتها محور البحث في التنمية السياسية لدى أنصار هذا الاتجاه[1].

ثالثا– المدخل الانتقالي: و يركز هذا المدخل على النخب السياسية و نشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة ، و كيفية إدارة الصراع بينهما ، علاوة على ذلك يقترح هذا المدخل أسلوبا دقيقا يحدد العبور من مرحلة لأخرى حتى نصل إلى الديمقراطية ، فهو يركز على آليات الانتقال عوض الشروط التي تسبق هذا الانتقال[2] ، وبذلك فهو لا يهتم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية وإنما يتساءل عن كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

ويزعم الباحث السياسي"دانكورت روستو" –وهو زعيم هذا المدخل– أن النوع الأخير من التساؤل يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل ،وبناء على ذلك يحدد "روستو"، استنادا إلى تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:

1–مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، والتي تشكل الشرط الأولي (بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين).

2–مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم (رغم اختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لآخر، فإن هناك دائما صراعا رئيسا وحادا بين جماعات متنازعة. أي أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع، بل وحتى العنف، وليست نتاجا لتطور سلمي).

---

[1] – لمزيد من التفاصيل حول النظام السياسي لدى أنصار هذه المدرسة راجع: عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص .196 وما بعدها.

[2] – إسماعيل الشطي وآخرون ، المرجع السابق، ص .56.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3- مرحلة القرار وتشهد بداية عملية الانتقال والتحول (لحظة تاريخية تقـــرر فيهـــا أطـــراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي).

4-مرحلة التعود(تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها).

"إن هذه المقاربة التي صاغها "روستو" في عام 1970، طورهـــا آخـــرون مثـــل "أودونـــل" (O'donnell) و"شين"(Shain) و"ليتر" (linz) حيث ركز هؤلاء على المرحلة الانتقالية أي عنـــدما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح. غير أن هذه الخطوة لا تقود تلقائيا إلى الدمقرطة إذ أن الانفراج النسبي في حقل الحريات قد يتم إجهاضه ويعود القمع مرة أخرى. غـــير أنه ما إن ترتخي قبضة النظام حتى تبدأ فئات سياسية متعددة بالانخراط في سياق المواجهة التاريخيـــة بين هذا النظام وقوى المعارضة،ويضم النظام عادة متشددين ومتنورين ونجـــد في ســـاحة المعارضـــة الانتهازيين، والمتطرفين، وتتوقف المحصلة على نوعية العلاقة التي تنشأ بين فئة وأخـــرى مـــن هـــذه الفئات، فإذا حدث تحالف بين متنوري السلطة والمعتدلين من قوى المعارضـــة فـــإن الانتقـــال إلى الديمقراطية يصبح أكثر سهولة"[1] .

تعقيب: تشترك المداخل الثلاثة الأخيرة في تحديد مجموعة من العوامل التفسيرية المشتركة، ولـــو بطرق مختلفة لعملية الدمقرطة، وأول هذه العوامل: التنمية الاقتصادية حيث تقر المذاهب الثلاث بأن الأزمات الاقتصادية قد تقوض عملية التحول الديمقراطي، وأن التخلف الحاد لم يشكل مناخا مشجعا للديمقراطية، وثاني هذه العوامل التباينات الاجتماعية حيث تنمو طبقة وسطى تكون أكثر اســـتعدادا لتقبل القيم الديمقراطية وممارستها. أما العامل الثالث فيتعلق بالدولة والمؤسسات الـــسياسية ومـــدى هيمنتها على المجتمع المدني، ومدى انتشار الفساد السياسي والإداري في مؤسساتها أما المجتمع المـــدني فهو العامل الرابع حيث يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلطية ويلعب دورا حيويـــا في تعزيـــز الديمقراطية والمحافظة عليها، كما تشكل الثقافة السياسية والتفاعلات الدولية وعبر القومية العـــاملين

(1)- إسماعيل الشطي وآخرون، المرجع السابق، ص 58.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الخامس والسادس، لكن الملاحظ والمتأمل في هذه المداخل وهذه العوامل المقترحة يجد أن مفهوم الدمقرطة هنا أو "التحول الديمقراطي" والذي يشكل العمود للتنمية السياسية إنما المقصود به الديمقراطية الليبرالية كما يفهما الغرب، ولذلك نجد أن كل هذه المداخل تلتقي عند نقطة واحدة وهي ضرورة تتبع سنن الغرب للوصول إلى الديمقراطية، ولاشك أن هذا رأي فيه تحيز واضح لمبادئ الليبرالية فهو لا يراعي خصوصية البلدان المتخلفة لاسيما البلدان العربية، وهذا على كل حال لا يعني أن نضرب عنها الذكر صفحا، ولكن هناك من المداخل ما يقترب كثيرا إلى الحالة العربية وخاصة (المدخل الانتقالي) والذي تبدو مراحله ظواهر بارزة في العديد من البلدان العربية، وهذا ما سوف نوضحه لاحقا، ولذلك سوف نستعين بهذا المدخل في دراستنا هذه مع إدخال بعض التعديلات التي نراها ضرورية لتنسجم مع دراسة التنمية السياسية في بلداننا العربية، لاسيما ما تعلق منها بالفكر التنموي العربي بشكل عام وعلاقته بالتاريخ والتراث، ذلك أن "أي حركة نهضوية تجديدية لابد لها وهي تعيد قراءة واقعها بأبعاده الزمانية (الماضي، الحاضر، المستقبل) من أن تحتمي بالماضي البعيد وتوظفه لصالحها"[1] وفي رأيي أن جوهر المشكلة ولب الصراع إنما هو حول الموقف من التراث[2] – بكل ما تحمله من دلالات– وقراءة التاريخ وتوظيف ذلك لغرض تحقيق التنمية الشاملة–بما فيها التنمية السياسية–.

(1)– عبد الزهرة فيصل يونس، منحى التقليد والتجديد في الفكر التنموي العربي، المرجع السابق، ص .115.

(2)– للاطلاع على إشكالية الصراع بين التراث والحداثة، أنظر على سبيل المثال، محمد خاتمي، الإسلام والعالم، تقديم محمد سليم العوا، ط2، القاهرة: مكتبة الشروق، 2002، ص .7 وما بعدها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خلاصة ونتائج الفصل:

بعد هذا المسح السريع لأدبيات التنمية السياسية، والعرض الموجز لتطور حقول دراستها نصل إلى جملة من الاستنتاجات و الحقائق نوجزها فيما يلي:

– إن التنظير التنموي بمختلف جوانبه ارتبط خلال مساره التطوري بجوانب أيديولوجية تمثلت في السعي إلى تسويق القيم الأوروبية ،واتخاذ النموذج الغربي كمقياس لدراسة التنمية في الدول النامية،كما إن التنظير التنموي جعل القيم الغربية المركزية إطارا نظريا يسعى لمنافسة النظريات التي تفسر التحولات الاجتماعية.

– إن مفهوم" التنمية السياسية " وصف من قبل الجامعات الأورو-أمريكية تحت شعار "التحديث والتطور السياسي" ،وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية كمشروع "كاملوث " الأمريكي[1]

– إن التنمية السياسية لا يمكن فصلها عن سياق التنمية الشاملة ،إذ أن هناك شبه إجماع على ضرورة التعامل مع الفعل التنموي بمنهج شمولي، ذلك أن التنمية هي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد ،و قد شبهها بعضهم بالمثلث :قاعدته سياسية وضلعاه اقتصادي اجتماعي.

–إن التنمية السياسية وان ارتبطت بالعالم الثالث فهي قضية عالمية لا تخص المجتمعات النامية فحسب ،ذلك أن التنمية تمتد لتشمل نواحي كثيرة من حياة المجتمعات المتقدمة باعتبار أن العديد من علماء الاجتماع و الاجتماع السياسي يشيرون إلى عدم مسايرة الجانب الأخلاقي ونسق القيم السائد في المجتمع للتقدم التقني الحاصل في الدولة ،لأن ذلك يؤدي إلى الخلل بينهما.

---

[1]- كما تبنت الخارجية الأمريكية بعض الدراسات التي تسير مع أهدافها، منها دراسة "لوسيان باي" حول حرب العصابات في "ماليزيا"، التي خلصت إلى ضرورة توفير أمر جديد لرعاية عملية التحول من العلاقات التقليدية إلى الحديثة لمواجهة المد الشيوعي في آسيا، كما تبنت بعض الخلاصات النظرية التي توصل إليها "هنتجتنون" و"جوان نلسن" في مؤلفيهما "اختبار غير سهل المشاركة السياسية والدول النامية "سنة 1976، الذي دعا الكونغرس إلى ضرورة الاقتصاد في منح المعونات الاقتصادية للدول النامية التي تتسم نظمها السياسية بالرغبة والاستعداد لمحاكاة النموذج الأمريكي الإنمائي. أنظر: أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص. 12.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

– إن حقل التنمية بمختلف فروعه، ليس علما موجها للداخل بقدر ما هو اقتـــراب لدراســـة الخارج، أي أنه حقل معرفي يعكس نظرة المجتمع الغربي تجاه المجتمعات الأخرى.

– إن نجاح الغرب في عملية التنمية السياسية ،ليس لكونه اتبع نظريات معينة ،بل لأنه أبـــدع نظريات تلاءم واقعه،لذلك نرى انه لا يجب البحث عن التنمية السياسية في مجتمعاتنا بعيدا عن تراثنا الديني و الثقافي ، ولقد ذهب بعضهم للقول أن :"ما في الإسلام الصحيح،يغني عما في تراث المسيح،و أنه ليس من أسباب التحضر الأخذ بعموم أساليب المتحضر."

– إنه رغم الحمولات الإيديولوجية التي تعتري التنظير التنموي ،فإنه لا يجب أن تشكل مـــبررا لرفض التنمية السياسية ،وذلك بالتشبث بالخصوصيات و التقاليد و الموقف السياسي الرافض والمقصي للأخر ،كما أنه لا يجب أن نتجاهل الإنتاج المعرفي الموضوعي الذي أنتجته –أي الدراسات التنموية الغربية – وكذا الغايات التي تحملها وتسعى إلى ترسيخها.

– وتأسيسا على ذلك تنبه العديد من الفقهاء و العلماء أخيرا ،إلى أن العـــرب لم يلتفتـــوا إلى التنمية السياسية مما يدفع اليوم إلى التنبيه بضرورة التجسير بين القيم الإسلامية القائمة على التسامح و الاعتدال والمساواة والعدالة،وبين المعطيات الايجابية في الحضارة الغربية ومنظومة القيم الـــتي تـــدعو للديمقراطية،وهو ما يفرض الاهتمام بالعلوم السياسية وإدخالها في حياتنا ،وان كان هذا الأمر قد فاتنا في الماضي ،فانه لا يجب أن يفوتنا اليوم.

– ثم إنه من خلال بيان العلاقة بين التنمية السياسية وغيرها من المفاهيم التي تشترك معها وتقترب منها، لاسيما تكاملها مع مفاهيم التنمية المختلفة ،يمكن اختصار أبعادها ،وخصائصها الرئيسية ومسارات العمل ومجالات التطوير المطلوبة لتجسيدها واقعيا في الأشكال التالية :

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

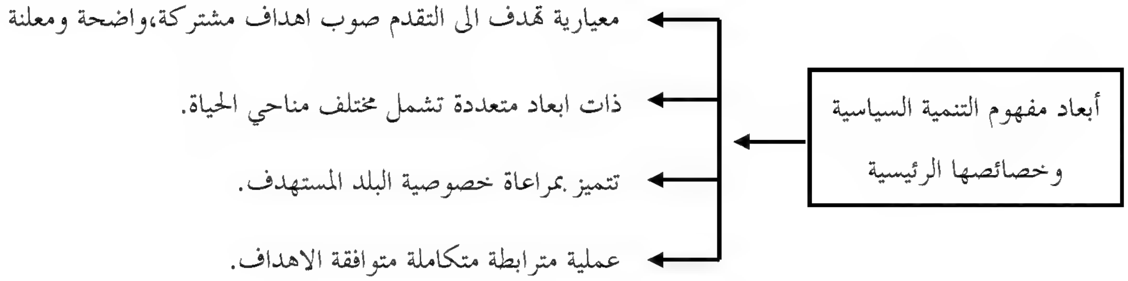

شكل رقم (2).

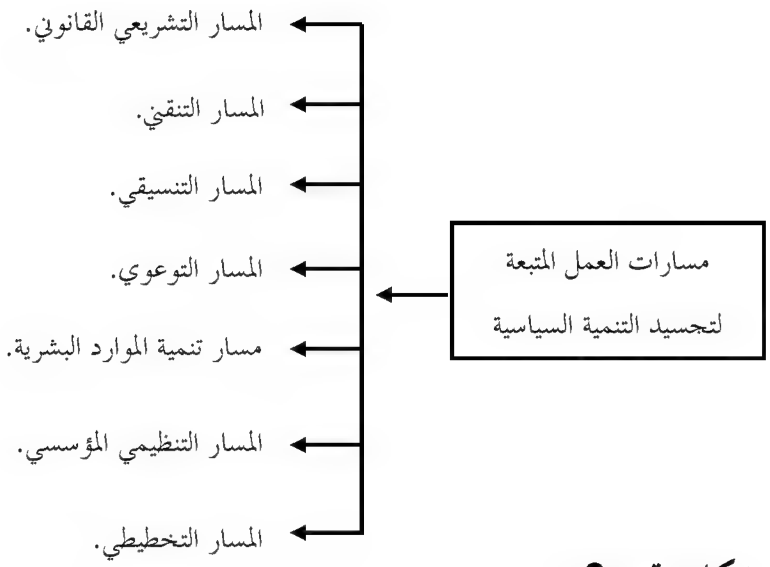

شكل رقم (3).

<u>المصدر</u>: موقع وزارة التنمية السياسية الأردنية بتصرف من الباحث.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

شكل رقم: (04):

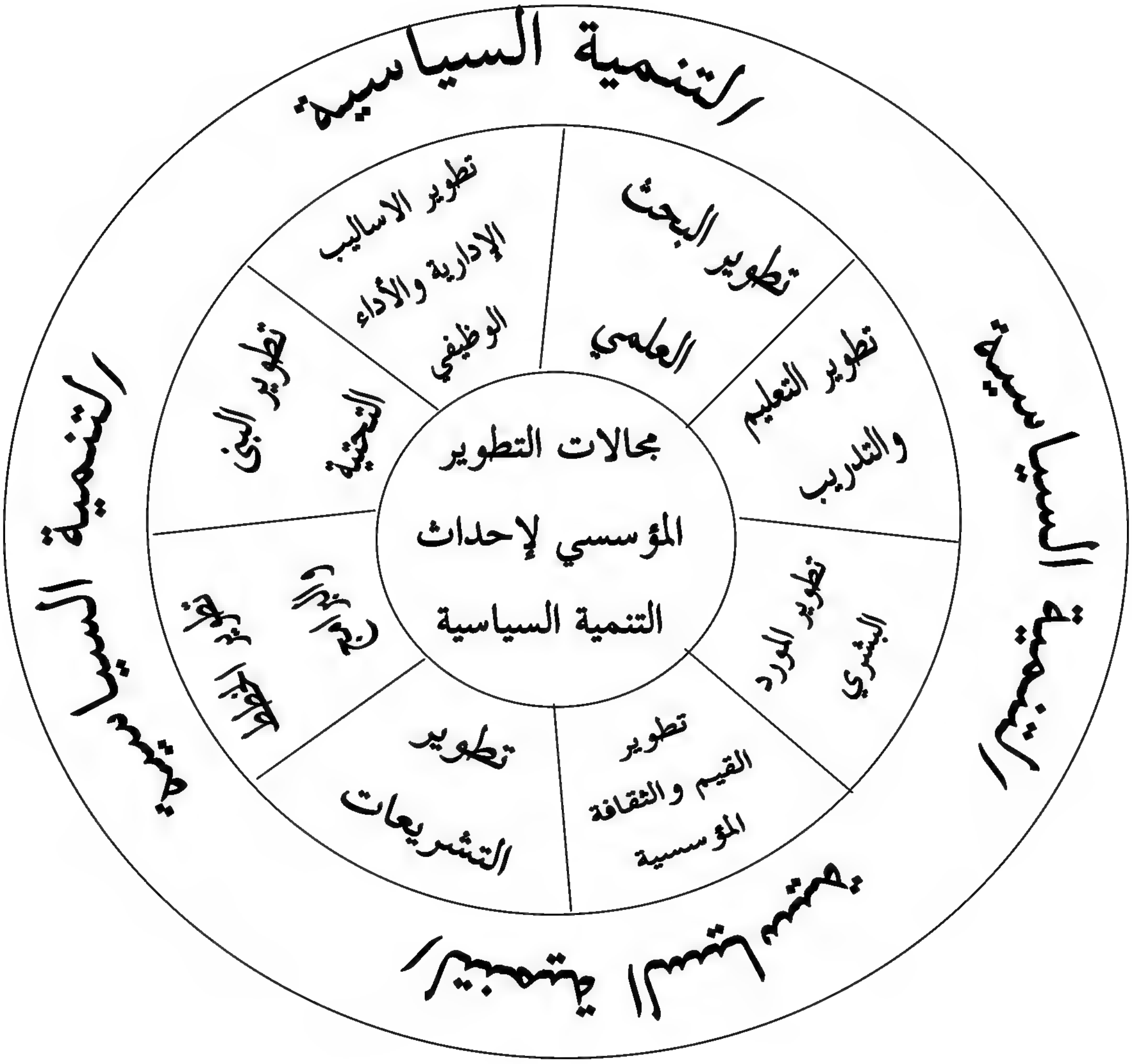

التنمية السياسية بمفهومها التكاملي الشمولي يمكن تحقيقها من خلال تطوير مؤسسي متعدد، الأوجه متنوع المجالات يمس حياة الإنسان بكل أبعادها ومتغيراتها.

المصدر: موقع وزارة التنمية السياسية الأردنية بتصرف من الباحث.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الثاني: أسباب التخلف السياسي في الوطن العربي ومظاهره.

بداية نقول أن مصطلح "الوطن العربي" [1] هو عنوان مجازي مفترض، وفي كل الأحوال لا يعبر إلا جزئيا عن تماثلات سياسية واقتصادية وثقافية محدودة لدول عربية متعـددة تعـيش في جغرافيـا متجاورة أخذت مفهوم الوطن العربي بمقتضى توصيف سياسي عائم، وهذا بعيدا كليا عن مفهـوم الكيان السياسي الواحد في ارتكازاته وتكويناته المحسوسة[2] ،وبالتالي يستحيل وضع مفهوم شـامل لتنمية سياسية تستجيب وتتناسب ومضمون عالم عربي أو وطن عربي كصيغة ملموسة إلا في إطـار ومفهوم عام، فمثلا الإصلاح الديمقراطي والسياسي المطلوب للسعودية- في أولوياته وأساسـياته- يختلف عما هو مطلوب في ليبيا مثلا. "فنحن أمام كيانات سياسية مختلفة في مستوى بناءها السياسي والاقتصادي والثقافي، في هذه الجغرافيا السياسية المسماة الوطن العربي، حيث تنقسم فيها الدول إلى أنظمة مختلفة من حيث مضمون وشكل الدولة؛ فهناك ثماني دول محكومة من قبل ملك كحاكم مطلق أو أمير أسرة يحكم البلد وراثيا دون دستور مدني عصري، وأغلبها يحكم بشكل مركـزي مباشـر.

---

(1)- يمتد الوطن العربي على قارتي إفريقيا وآسيا وهو يشغل الجزء الشمالي من القارة الإفريقية وهو القسم المطل على البحر المتوسط، وكذلك فهو يشغل القسم الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية على شكل شبه جزيرة قاعدتها في الجنوب الشرقي. ويحد الوطن العربي شمالا البحر المتوسط وتركيا، وجزء من إيران، أما جنوبا فحدوده متعرجة وهي برية معظمها يقع في إفريقيا، والدول التي لها حدود مع الوطن العربي من الغرب إلى الـشرق هـي: السنغال، مالي، تشاد، جمهوريات إفريقيا الوسطى، زائير، أوغندا، كينيا، إثيوبيا، أما الحدود الغربية فهي حدود بحرية واضحة تطل علـى المحـيط الأطلسي، أما في الجنوب الشرقي فهي بحرية تطل على بحر العرب والمحيط الهندي. وهذا الموقع في قلب العالم القديم وعند ملتقى القارات الـثلاث ومجاورا للبحر الأبيض المتوسط. **أنظر**: نعيم الظاهر، جغرافيا الوطن العربي، عمان: دار البارزدي العلمية للنشر والتوزيـع، الأردن، 1999، ص 25. **وراجع** لنفس المؤلف: دراسات في الواقع العربي، ط1، عمان:دار البارزدي العلمية للنشر والتوزيع، 1999 ، ص 13. **وأنظر** أيضا: بهجت التكويتي وآخرون، الوطن العربي، النواة والامتدادت عبر التاريخ ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003، ص1.

(2)- كما ينبغي التأكيد أنه لا يوجد واقع عربي واحد، إذا ما نظر إليه من داخله، وكذلك لا يوجد نسق قياسي لنظام سياسي عربي قائم في هذا العصر. وإنما هناك تعدد وشيوع على مستوى النظم أو الأطر الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، مما يجعل من الدراسة المقارنة ضرورة منهجيـة تسهم في فهم الواقع السياسي العربي، إلا أن هذا الأمر يتطلب جهودا مضنية وسنوات من البحث ويصطدم بعوائق موضوعية ومنهجية أشار إليها، الدكتور نصر محمد عارف. **أنظر**: نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، القاهرة:المؤسسة الجامعية للدراســات النـشر والتوزيـع، 2002، ص. 349.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وهناك عشرة جمهوريات يتنوع فيها شكل ومضمون الحكم بين رئيس مطلق أو من يحكم بواسطة حزب سياسي واحد يسيطر على الدولة والمجتمع بشكل مطلق"[1].

ولقد استثنيت من بحثي هذا الدول: جيبوتي، الصومال، فلسطين، العراق، جزر القمر، لوجود خصوصيات استثنائية في وضعها. وقبل أن نخوض في أسباب تخلف هذا الوطن سياسيا لا بأس أن نعرض في عجالة معنى التخلف السياسي الذي نحن بصدده، علما أن التخلف السياسي يعد من أخطر أنواع التخلف لأنه يتعلق برعاية وسياسية مصالح الناس !.

ومصطلح التخلف (Sous développement) من المفردات الشائعة في الأدبيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وهو يشكل نقطة التقاء للعلوم الاجتماعية، كما يشكل المدخل الرسمي لبحوث التنمية، والمفاهيم المطروحة للتخلف من حيث طبيعته وأسبابه وطرق علاجه لا تقل تنوعا عن حجم شيوع هذه المفردة، رغم أن الطابع السائد في بحوث التخلف هو الطابع الاقتصادي[2] إلا أنه ،وكما جاء في موسوعة علم السياسة[3]، فإن الاتجاه السائد في الأوساط الغربية خاصة في أمريكا هو أن الدولة تعتبر متخلفة سياسيا إذا لم يكن بالوسع تصنيفها وفق نموذج الديمقراطية الغربية أي على أساس نظام تعدد الأحزاب، والنظم الانتخابية، والتمثيلية، ومقدار تداول الصحف والمجلات والاتفاق على المبادئ الأساسية للحكم، والاستقرار السياسي، هذا الأخير عُدَّ أهم معيار[4] من المعايير الموضوعة في قياس التخلف السياسي.

وبغض النظر عما في هذه الأحكام من تحيز إيديولوجي، فإن فكر كل من "صامويل هنتنجتون"(Hungtingtion) و"لوسيان باي"(Pye) يعد الأثر قبولا وانتشارا بين المنشغلين بظاهرة

---

[1] شاكر طلال، "الإصلاح السياسي في العالم العربي بين تحديات ومشكلات تتفاقم"، البريد الإلكتروني: Talashker.@hotmail.com

[2] – محمد عبد الجبار" كتاب التخلف السياسي"، نشر على موقع: http//:www.awu.org/politic/08/fka8006.htm

[3] – ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ، 2004، ص. 123.

[4] – كما أن هناك معايير أخرى مثل طبيعة الاتصال بين الحاكم والمحكومين، وفصل الدين عن الدولة،أي عن الحكم والسياسة ،ومعيار المنافسة السياسية، وحرية العمل السياسي، والدستوري....إلخ.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التخلف السياسي، بحيث يعد كلاهما علما بارزا في مجال دراسة تلك الظاهرة ومرجعا أصيلا يرجع إليه في هذا المجال (*) وتأسيسا على ذلك نعرض فيما يلي رؤية ذينك المفكرين لهذه الظاهرة[1].

يرى " هنتنجتون" أن ثمة مقومات ثلاثة للحداثة السياسية وهي:

-ترشيد السلطة (Rationalization of Authority) والتي تعني استنادها إلى أساس قانوني ينظم اعتلائها وممارستها وتداولها.

-التمايز (Differentiation) أي تباين الهيئات التي تقوم على الوظائف السياسية والقضائية للدولة (الفصل بين السلطات).

-المشاركة السياسية: أي ممارسة الجماهير للدور المنوط بها في الحياة السياسية.

وبمفهوم المخالفة فإن " هنتنجتون " يرى أن سمات التخلف السياسي تتمثل في:

1-استناد السلطة إلى اعتبارات غير رشيدة: كالانتماء الطبقي أو العرقي.

2-تركيز وظائف الدولة السياسية في يد هيئة واحدة.

3-تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

ويلاحظ أن " هنتنجتون " قد ركز على سمات تخلف النظام مهملا سمات تخلف بنية المجتمع السياسي ذاته.

أما "لوسيان باي" فقد قدم بحق أعمق الرؤى الفكرية المتعلقة بتلك الظاهرة وأكثرها إلماما بواقعها،حيث يرى أن هناك أزمات خمس تعاني منها البلدان المتخلفة تشكل سمات التخلف السياسي وهذه الأزمات هي(أزمة الهوية، الشرعية،المشاركة، التغلغل،التوزيع) [2] ، وبذلك فقد تجاوز "باي"

(*) – وحتى الباحثون العرب قد راح الكثير منهم يرددون ذات المقولات نقلا عن نظرائهم الغربيين، ولمعرفة أهم الدراسات العربية في هذا الشأن يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى: عبد الحليم الزيات، المرجع السابق. ص.89.

(1) –راجع في هذا الصدد: أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: الدار الجامعية، ، 2002-2003. ص.14.

(2) ـ أنظر تفاصيل هذه السمات في المبحث الثاني من هذا الفصل.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

القصور الملاحظ عند "هنتنجتون"، وأمتد تعريفه إلى سمات تتصل ببنية المجتمعات المتخلفة ذاتها. ورغم هذا فلا يمكن اعتبار أن تلك الأزمات هي سمات التخلف السياسي على سبيل الحصر، لذلك نرى أنه ثمة أزمات أخرى زيادة على ما أشار إليه "باي" تتصل بالمجتمعات العربية وأظهر هذه الأزمات؛ أزمة الثقافة السياسية، وأزمة تنظيم السلطة، وإن كنا نعتبرها إما أزمات متفرعة عن الأزمات السابقة أو متضمنة فيها، وعليه نصل إلى أن التخلف السياسي يمكن النظر إليه من زاويتين: زاوية الأسباب والعوامل؛ أي أسباب التخلف السياسي والعوامل التي أدت إليه، وزاوية المظاهر والسمات أو الخصائص: ففيما يتعلق بالأسباب أو العوامل نجملها في مجموعتين عوامل داخلية وأخرى خارجية، أما المظاهر والسمات فهي أزمات(*): الشرعية والهوية، والمشاركة والتوزيع والتغلغل وتنظيم السلطة والثقافة السياسية، وفيما يلي تفصيل ذلك إسقاطا على العالم العربي ضمن مبحثين:

المبحث الأول: أسباب التخلف السياسي في الوطن العربي.

المبحث الثاني: مظاهرالتخلف السياسي في الوطن العربي.

(*)- يتضمن مفهوم الأزمة فكرة الاضطراب والتعطل في المسار الروتيني لمنظومة أو عملية معينة يحدث اختلال للتوازن وتوترا يستدعي تحويلا معينا، وينتج على المستوى الخطابي ميل-لاواعي أحيانا-إلى التكلم عن أزمة عندما نتمنى لفت الانتباه إلى أحد الظواهر. أنظر:

هيثم اللمع مترجما، <u>معجم على السياسة والمؤسسات السياسية (عربي-فرنسي- إنجليزي)</u> ، ط1، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005،ص. 44 .

ويقصد بمفهوم الأزمة أيضا العلاقة بين المدخلات والمخرجات في إطار النسق وتكون الأزمة حينما يحدث إنهيار أو خلل في هذه العملية فيؤدي إلى الخروج عن القانون وتحدي السلطة القائمة أو بعبارة أخرى فإن مفهوم الأزمة نظريا يتضمن:

- مواجهة ظروف جديدة لم يعهدها النظام.
- موقف حاد يرفع درجة التوتر بين المتغيرات النسق ويقود إلى تغير في العلاقات القائمة بينها. **أنظر:**
- محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص. 319. و يمكن – في رأيي- الاستعاضة عن هذا المصطلح بمصطلح "الإشكالية".

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المبحث الأول: أسباب التخلف السياسي في الوطن العربي:

بدون الدخول في تفاصيل النظريات التي طرحت لتفسير التخلف[*] كتلك التي تربط بين التخلف والمناخ الحار أو الاستوائي أو تربط التخلف بتوافر موارد معينة للطاقة، أو النظريات العرقية أو الجنسية التي تشير إلى تميز الأجناس البيضاء والصفات الذاتية لأفرادها، أو النظريات التي تعزو التخلف إلى سيادة قيم تقليدية وخصائص سيكولوجية تشجع الفساد وتكرس الكسل! فإننا نتفق مع وجهة النظر التي تحمل أسباب التخلف في مجموعتين من العوامل[1]: المجموعة الأولى تلك العوامل الداخلية التي ترتبط بمجمل البناء الاجتماعي في البلدان العربية والصيرورة التاريخية لها، والعوامل الخارجية التي ترتبط بالنظام الإمبريالي العالمي منذ ظهور السيطرة الاستعمارية الأوروبية وحتى عصر ما سمي بالعولمة، وهذا ما سوف نفصله في المطلبين التاليين :

المطلب الأول:الأسباب الداخلية.

المطلب الثاني : الأسباب الخارجية.

المطلب الأول:الأسباب الداخلية:

و يمكن أيضا أن نميز فيها بين أسباب عامة تصدق وتنطبق على كل البلدان المتخلفة في العالم الثالث، وأخرى خاصة بالعالم العربي كونه وطن له خصوصيته التي تميزه عن غيره من الأوطان والعوالم، و لذلك سنقسم الأسباب الداخلية هي الأخرى إلى عامة و خاصة ضمن هذين الفرعين:

الفرع الأول: الأسباب العامة للتخلف السياسي.

الفرع الثاني: الأسباب الخاصة للتخلف السياسي.

(*) -يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:- رشاد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002، ص.14 .

(1) -أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق،ص.11.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفرع الأول: الأسباب العامة للتخلف السياسي :

*__التخلف الاقتصادي__: إن العلاقة بين البعد الاقتصادي والتطور السياسي علاقة قديمة مشهورة، ولعله من النافل القول أن علاقة الوضع الاقتصادي بالوضع السياسي علاقة تأثير وتأثر، ولا يمكن الحديث عن إصلاح سياسي أو تنمية ديمقراطية سياسية في ظل وضع اقتصادي متردي وفي هذا يقول"هنتنجتون": "إن النمو الاقتصادي يؤدي على المدى البعيد إلى تهيئة الأسس الملائمة والبيئة الصالحة لقيام نظم ديمقراطية، أما على المدى القصير فإن النمو الاقتصادي السريع من شأنه أن يسهم في تقويض النظم الشمولية(*)" ومن المعلوم أن جل اقتصاديات الدول العربية هي من النوع الريعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الريع النفطي أو الغازي، وبالتالي فهو مرتبط بحركة أسعار النفط، ونظرة سريعة على الناتج المحلي الإجمالي العربي منذ 2003، نجده قد حقق زيادة كبيرة حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية لن يقل عن 1300 مليار دولار حتى عام 2007، ورغم هذا التحسن الكبير إلا أنه يعتبر هشا نظرا لتبعيته لأسعار النفط خلال هذه الطفرة النفطية الراهنة والتي تعد الثالثة من نوعها فلذلك فهو قابل للتذبذب والتراجع، كما حدث بعد الطفرتين الأولى والثانية، وهذا يؤكد أن فقر المنطقة العربية ليس ناتجا عن فقر في الموارد بل هو نتيجة لواقع التجزئة العربية، وضعف كفاءات الإدارات الاقتصادية وانتشار الفساد داخلها وتشويه لبيئة الأعمال وإفساده لاعتبارات العدالة، ونتيجة لسوء توزيع الدخل وما يولده من ميل ركودي في الاقتصاديات العربية، ونتيجة أيضا للتبعية العلمية والتكنولوجية التي تؤدي إلى اقتطاع قسم من الموارد العربية وتحويلها إلى الدول والشركات الأكثر تقدما يتراوح بين 25% ونحو 40 %منها(1) ، كما أن نزيف الأموال العربية التي تهاجر إلى الخارج بدلا من التحول إلى استثمارات محلية مباشرة محركة للنمو والتشغيل والتقدم في الداخل يؤدي إلى خروج هذه الأموال من تحقيق التنمية الاقتصادية، أما البلدان

(*) – عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص .91.

(1) – أحمد يوسف أحمد،نيفين مسعد (محرران)، <u>حالة الأمة العربية:2005-2006</u> ، ط1،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، مارس 2007، ص .203.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المستوردة للنفط مثل تونس والمغرب والأردن فقد عرفت هي الأخرى معدلات نمو جيدة وذلك في ظل تحسن العوامل الداخلية المحفزة للنمو في تلك البلدان وعلى رأسها معدلات الاستثمار، وأيضا في ضوء حوافز النمو المرتبطة بالتجارة الخارجية لتلك البلدان[1]،واستمرت المنطقة العربية تعاني من معدلات بطالة بالغة الارتفاع وتضعها على رأس مناطق العالم المصابة بالبطالة بكل أنواعها ويبلغ المعدل نحو 15% في المنطقة العربية إجمالا وهذا انعكاسا لما ذكرناه آنفا[2]، ولقد لعبت الطفرة النفطية-وبالتحديد في دول الخليج-دورا كبيرا في تحصين الأنظمة الريعية التي سمحت لها بتدعيم شرعيتها عبر إشباع حاجيات الشعب المادية، وأدت تلك الحقبات النفطية إلى غض النظر عن الممارسات القمعية للدولة؛ فلم يهتم المجتمع بحقوقه السياسية والمطالبة بتقييد السلطة، والحد من إنفرادها بالشأن السياسي العام [3] ،ولقد لوحظت علاقة طردية بين المداخيل النفطية والانفتاح السياسي؛ فكلما انخفضت العائدات شرعت الأنظمة في إجراءات للإصلاح السياسي وكلما ارتفعت هذه العائدات تراجعت المبادرات الإصلاحية .

*__طبيعة الأنظمة السياسية القائمة__: لا تستطيع النظم القائمة على غير اختيار شعبي، بل على تغيب الشعب والرأي العام مهما كانت عقائديتها وفي أي مكان وجدت، القبول بأي تحول ديمقراطي أو إصلاح سياسي يستدعي تطبيق حكم القانون وإلغاء الامتيازات والأفضليات، وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها وهي الولاء والزابونية والرشوة المعممة ،والتعسف وطمس المسؤولية وإخفاء الحقائق وفرض الأحادية الفكرية والسياسية أو الرأي .

(1)، (2) – ولقد أشار التقرير الثالث حول التنمية الإنسانية في العالم العربي لعام 2005، أن ثمة مؤشرات كثيرة تدل على ضعف هذه العملية استنادا إلى معظم- إن لم يكن كل –مؤشراتها، إذ أشارت الإحصائيات أن نسبة الحرمان تبلغ 32,4 % من إجمالي السكان، وأن الناتج المحلي يتراوح ما بين 0،5 % -1 % منذ عقدين، وأن الدخل القومي للفرد قد انخفض بنسبة 40 % ، وعدد من يعيشون تحت مستوى الفقر حوالي 65 إلى 73 مليون نسمة، ونسبة الأمية 25 % ونسبة البطالة 2 % ......إلخ. انظر:

عبد الله التركماني، "جدل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي وإفريقيا"، عن موقع:

http://www.syriakurds.com|deragrat/der/037.htm

(3) – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 57.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفي العالم العربي ثمة ثلاثة أنماط من النظم السياسية القائمة هي: النظم الجمهورية، والنظم الملكية، والنظم الإمبريالية، والجامع بينها- على اختلاف أشكالها- هو ضعف قوامها الديمقراطي، وتتفاوت درجة الضعف بينها، وتعادي أبسط مظاهر الحياة الديمقراطية (غياب دستور، غياب حياة نيابية، إهدار حقوق الإنسان..) [1] وهي الأغلب عددا، وبين أخرى تتمتع ببعض-متفاوت هو أيضا- من تلك المظاهر (مثل لبنان، المغرب، الأردن، اليمن ومصر)،و إلى جانب هذا الورم السياسي الخبيث في جسم معظمها ثمة ورم آخر لا يقل عنه خطورة وفداحة في الحال والمآل: استئثار مؤسسة الجيش والمخابرات بالسلطة خاصة في الدول الجمهورية ومعه تحويل السياسة من شأن مدني عمومي إلى شأن ينفرد به الجند دون سواهم[2]

ولقد كان من نتائج انتشار النظم العسكرية حدوث شرخ يتعسر إصلاحه في المسار الطبيعي للتطور الديمقراطي-أنظر الجدول (1). حيث أن هذه النظم دعمت التوجه ناحية الواحدية السياسية وحالت دون نمو التعددية الحقيقية أو الواقعة في الحياة السياسية والاجتماعية، ويلاحظ كذلك أن عملية بناء المؤسسات وإرساء قواعد الممارسة السياسية لا تزال مستقرة في مختلف النظم السياسية العربية ذلك أن هذه الأخيرة قد استندت إلى مبادئ أساسية عدة من الناحية التنظيمية من أهمها [3]: مبدأ الدمج بين السلطات، ومبدأ المركزية الشديدة، ومبدأ الاستغناء عن الحزبية؛ فمن ناحية أولى استندت الدولة إلى مبدأ الجمع بين السلطات، وهو ما ميزها بما يسمى "حكومة الإدارة"، وذلك بقدر ما جعل جهاز الإدارة هو المؤسسة الوحيدة في الدولة بقدر ما أناط بها من صلاحيات رسم السياسة وتقريرها، فضلا عن وظيفة الجهاز الأساسية في التنفيذ، وهكذا امتزج أمن الإدارة ونقدها بأمن الدولة ونقدها، وتجسد النظام السياسي في هذا الكيان الأوحد، ثم جاءت التوجهات الاشتراكية في مجموعة من الأقطار العربية بما رافقها باضطلاع الدولة بالدور الأساسي في عملية التنمية ليضيف

(1)- برهان غليون،" مسألة الإصلاح في العالم العربي"، المرجع السابق.

(2)- عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع.. مدائح الأسطورة، المغرب: الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2001، ص.144.

(3)- مجموعة مؤلفين، الديمقراطية والتربية الديمقراطية في الوطن العربي، الكويت:، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم اصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت،و نشره مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، مارس 2001. ص ص. 496-497.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إلى تلك السلطة قوة على قوة ونفوذ على نفوذ ، وكان من الطبيعي في هذا السياق أن يتضاءل دور الرقابة على نشاط الدولة سياسيا كان أو إداريا.

جدول رقم (1): أنماط النظم التسلطية وعملية التحول الديمقراطي.

النمط	تداول السلطة سلميا	الموقف من التحول الديمقراطي
عسكري	-لا يسمح العسكريون بتداول السلطة عادة. -قد يعتبر العسكريون أنفسهم الأجدر بالحكم، وقد يعلون أن سيطرهم على السلطة مؤقتة، لكن يندر تنازلهم للمدنيين عن السلطة طواعية. -يرتدي الضباط الزي المدني، على أمل تمدين النظام، لكنهم قد يعسكرون المجتمع المدني ويفضلون تولي العسكريين المناصب الرئيسية في الدولة. -مناورة العسكريين ومراوغتهم عندما يحين وقت الانسحاب من السياسة.	- لا يسمح العسكريون بالمشاركة السياسية، ويرون فيها نوعا من التسيب والفوضى. -يرفضون التعددية، ولا يسمحون بوجود أحزاب، ويحتفظون بحكم إداري. وتحظى المؤسسة العسكرية بالتفوق المطلق بين مؤسسات النظام. -قد يتحالف العسكريون مع قوى أخرى، برجوازية أو أجنبية، أو مع أجهزة الأمن أو مع الملك...لتكريس الطابع غير الديمقراطي.
مدني	-النظم المدنية في الوطن العربي عادة ملكيات مطلقة، أو نظم منتخبة، لكن الخضوع للملك أو الرئيس يصاحبه مظاهر سلطوية عامة، وتمرب من تداول السلطة بوسائل شتى.	-الحكومات المدنية أكثر ملاءمة عادة للتحول الديمقراطي ولتحقيق متطلبات الديمقراطية وشروطها، لكن قد ترد استثناءات على ذلك.
حزب واحد (أو حزب مسيطر)	-تتبنى معظم النظم التسلطية اليوم تعددية حزبية شكلية مع سيطرة حزب واحد لا يختلف كثيرا عن نظم الحزب الواحد التقليدية. -تعاني هذه النظم من ظاهرة اندماج الحزب في الدولة، مما يعوق المنافسة الحزبية ويقوض تكافؤ الفرص، ويقضي على إمكانية تداول الأحزاب للسلطة. -تمثل الأحزاب أهمية شكلية لكنها أساس للديكور الديمقراطي، وقد يفلح الحكم في إضعاف الأحزاب وتعميق الإنشقاقات بينها.	-يتبنى الحزب الحاكم (المسيطر) عادة شعارات ديمقراطية، وإجراءات تمنحه الطابع الديمقراطي شكلا وتسلب منافسيه من مقومات أي وجود حقيقي بطرق شتى.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فردية مطلقة	-لا يتخلى الحاكم الفرد عادة عن سلطاته المطلقة طواعية، بل يحتفظ بها وقد يراوغ في سبيل ذلك ويسمح بتداول السلطة معناه إزالة الديكتاتور، وهذا يتناقض وجوهر هذا النوع من النظم.	-النظم الأوتوقراطية لا تتلاءم ومتطلبات الديمقراطية . -لا يسمح الحاكم الدكتاتور في كل الأحوال بتحولات ديمقراطية حقيقية.
تعددية مطلقة	-قد يشهد النظام السياسي مرونة وتوسيعا لنطاق اتخاذ القرارات، لكن النظم السلطوية تتسم بضيق هذا النطاق دائما، واستبعاد قطاعات من المجتمع.	-في التعددية المقيدة قد تتخذ خطوات في سبيل تحولات ديمقراطية، وإن ظلت طبيعة جزئية، لكنها تظل بعيدة عن تحول ديمقراطي حقيقي.

المصدر: عبد الغفار رشاد القصبي، التطور الديمقراطي والتحول السياسي، ط2،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 86.

ومن ناحية ثانية تعتبر المركزية الشديدة من السمات الأساسية في بناء أجهزة الدولة، فقد أخذت السلطات الحقيقية والفعالة تتركز شيئا فشيئا حتى وصلت إلى قمة الهرم في شخص الرئيس حيث يمسك بسائر الأقنعة والخيوط، ويظهر الرئيس القائم على رأس الجهاز مصدرا للشرعية ومنبعا للسلطة على نطاق المجتمع بأسره[1]. أما المبدأ الثالث فهو مبدأ الاستغناء عن الحزبية في عمومه سواء في شكل تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد، وذلك من حيث الجوهر، وبغض النظر عن الإطار الشكلي للممارسة الحزبية، مما يؤدي إلى غياب المؤسسات السياسية المتخصصة (أحزاب ومجتمع مدني) وهذا في حقيقته يعد سببا ومظهرا من مظاهر التخلف السياسي[2] .

وعلى الرغم أن الخبرة التاريخية العربية غنية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة إلا أن التراث السياسي العربي تميز بـ: "الحساسية الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة"[3]، ولعل ابن خلدون كان محقا عندما تحدث في مقدمته عن نوع من الطباع العربية في التمسك بالحكم حيث قال "...وفي العرب متنافسون في الرياسة، وقلما أن يسلم أحد منهم الأمر

(1) – محمد عبد المحسن المقاطع، المرجع السابق، ص.497.
(2) – أنظر المطلب الثاني من المبحث الموالي.
(3) – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق،ص.58.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته، إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياء..." [1]،إن هذا الطبع الذي تحدث عنه ابن خلدون انعكس على طبيعة الدولة في البلدان العربية حيث أن الدولة هناك إما واقعة تحت سيطرة نخب سياسية (أقلية) أو مجموعات عسكرية أو زعامة روحية تاريخية، ولقد شكل الميراث التاريخي عائقا للوصول إلى "دولة مدنية عصرية" وتجاوز "دولة الجماعات"[2] ولقد ارتبطت بطبيعة هذه الدولة خطابات شعبوية مشبعة بقيم التخلف، استمرت ببقاء ما كان يسمى بـ "الدولة الوطنية" القائمة على "العسكر" و"منطق القبيلة" التي كان من المنطق التاريخي أن تبقى مرحلة زمنية كحاجة تاريخية ثم تزول، ولكنها للأسف استمرت فخلقت "الدولة الهجينة" وتآكلت من الداخل وأفرزت نقائضها[3].

ولعل من أبرز نقائضها مساهمة الحكام العرب وطوابيرهم من كتاب وأبواق العالم العربي وبعض المنتفعين من القوى "القومية" و"الإسلامية" في تحنيط حالة القنوط والخنوع السياسي الحاصل في العالم العربي "وتعليب" الحالة العربية، وإعطائها صبغة الغموض والضبابية السياسية تحت شعار"الواقعية والعقلانية السياسية"[4] . فساد بذلك العمل بقانون الطوارئ وأصبح ذلك سياسة لمواجهة المجتمع بقمعه وانتهاك حريته باسم الحفاظ على الأمن؛ فمصر مثلا تعمل بقانون الطوارئ منذ اغتيال السادات، والأردن والجزائر طبقتا نفس القانون لسنوات عديدة، وتعودت الأنظمة العربية بعد ذلك على المعالجة الأمنية للمشاكل السياسية[5]، وتكون بذلك بيئة مناسبة لتعشيش التخلف السياسي بكل صوره وأصنافه.

---

(1) – ابن خلدون، المقدمة ، (تحقيق حامد أحمد الطاهر) ،ط1، القاهرة: دار الفجر للتراث، 2004 ، ص.195.

(5)– يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى، محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، ط2، القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1961. ص.10 و ما بعدها

(3) – اسماعيل الشطي وآخرون، المرجع السابق، ص ص .232-233.

(4)– شكري الهزيل، "ثقافة المرتزقة والخنوع في العالم العربي"، مجلة (المنار العربية) ،العدد 118، الجزائر: الشركة العربية للنشر والطباعة والتوزيع بالوادي، أفريل 2007، ص. 09.

(5)عبد النور بن عنتر، المرجع السابق ، ص.69.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفرع الثاني: الأسباب الخاصة:

لقد تعددت النظريات والآراء المفسرة للأسباب "الخاصة" لتخلف العالم العربي سياسيا[1] حتى وصل بعضهم إلى آراء متطرفة في تفسير أسباب التخلف، فقد رأى فريق منهم أن سبب التخلف السياسي للشعوب العربية يقع على عاتق العوامل الأجنبية والظروف الخارجية وحدها، في حين ذهبت فئة لا بأس بها إلى أن سبب تخلف هذه الشعوب هو مقومات هويتهم وتقاليدهم، وبين هذا وذاك سنحاول أن نحصر أهم الأسباب الموضوعية الخاصة-حسب رأينا-والتي أدت بشكل أو بآخر إلى التخلف السياسي الذي تعانيه المجتمعات العربية.

1-إقصاء الإسلام عن دوره في القيادة والتشريع:

لم يكن للرؤى الإسلامية حتى وقت قريب تأثير عملي كبير في الحياة السياسية العربية ذلك لأن أغلبية الدول العربية ظلت علمانية اعتمدت القومية وليس الدين أساسا لخصائصها الثقافية ونظمها التشريعية[2]، ومعلوم-في عقيدتنا الإسلامية- أن هناك ارتباط وثيق بين السياسة والدين على نحو يصل إلى مرتبة الترادف، حيث تقطع الدلالات اللغوية والإصطلاحية بأهمية هذا الارتباط، ولقد قام د.محمد بدر بمحاولة رائدة لتقصي دلالات كلية الدين في الحكم والسياسة[3] ، فلا فصل بين الدين والسياسة، واعتقادنا أيضا أن الإسلام –كما قال الإمام حسن البنا: "نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعا؛ فهو

---

(1)- يمكن الرجوع في هذا الشأن إلى: بيان "نحو مبادرة للإصلاح السياسي في العالم العربي"، بيان صادر عن مؤتمر بيروت، نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2004، ص.144 .

(2)- بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (تحرير علي خليفة الكواري)، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001، ص.63.

(3)- محمد السيد بدر، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، ج1،القاهرة: مطبوعات كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، (د.ت.ط)، ص ص. 55-487.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وطن ودولة أو حكومة وأمة..." [1]، ورغم هذه المسلمات إلا أن الأنظمة العربية – وقبلها الاستعمار الغربي للبلاد العربية – قد عملا على الحفاظ على كل المظاهر الإسلامية التي لا تؤثر في

سلطتها الفعلية كالمساجد والوظائف الدينية وأقصت الإسلام عن دوائر التأثير في المجتمع، وأبدلت الأحكام الشرعية بأحكام وضعية، و لم تسمح للحكم الشرعي إلا في الأمور التي تتعلق بحياة المسلم الفردية أو الأسرية، ولكن في أضيق الحدود، و لم يفسح للإسلام في مجالات التأثير على بناء الشخصية الإنسانية ولا على تحديد هوية النظام السياسي ولا حكم القطاعات الفاعلة كالصناعة والسياسة الخارجية والأمنية...إلخ[2]، و لم ينطلق إقصاء الإسلام عن التأثير الفعلي في حياة المسلمين من قضايا فكرية بحتة كالنيل المباشر من العقيدة الإسلامية وإثارة الشبهات في وجه مفاهيم الإسلام وتصوراته في ميادين الحياة، وإن كان هذا قد مورس بإصرار من خلال المؤسسات الجامعية والاشتراكية والإعلامية–وما يزال– ولكن الأدهى منه والأعمق تأثيرا كان تغير أنماط السلوك الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية في البلدان العربية[3].

وإذا أضفنا إلى ذلك كله ما يمكن أن نسميه بـ "تخلف الفقه السياسي الإسلامي"[4] نتيجة نزعة الجمود والتقليد التي انتشرت منذ أواخر القرن الرابع هجري (11م) وأدت إلى إغلاق باب الاجتهاد، والاقتصار على تقليد الأئمة الكبار، وأيضا نتيجة ضعف عناية فقهاء الإسلام بالمباحث الدستورية المتصلة بأمور الحكم والسياسة، وكذا انتشار النظم الاستبدادية عبر التاريخ الإسلامي... أدى هذا كله إلى تشويه حقيقة الدين ومفاهيمه عن الحرية والعدالة وعن مؤسسات المجتمع المدني وفي الشوري والديمقراطية، وغيرها مما جعل العالم الأزهري المشهور علي عبد الرازق في كتابه "الإسلام وأصول

(1) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، ط1،الإسكندرية: دار الدعوة، 2002، ص.372.

(2)– صلاح الدين أردقه دان ، المرجع السابق، ص130. وراجع في هذا الصدد، عبد القادر عودة، الإسلام بين جهل أبنائه وتقصير علمائه، ط1، 1951، (دون مكان الطبع)،ص. 29. وما بعدها.

(3)– صلاح الدين أردقه دان، المرجع نفسه ،ص.151.

(4)– محمد بوهالي، "مصدر شرعية الحاكم في النظام الإسلامي والنظامين الرئاسي والبرلماني"، رسالة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الشريعة، 2006–2007 ، ص.67 وما بعدها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الحكم" يقف مشدوها ويقول: "ومن الملاحظ في تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين أن حظ العلوم السياسية فيهم كانت بالنسبة إلى غيرهم من العلوم الأخرى أسوأ حظا، وأن وجودها بينهم كان أضعف وجود، فلسنا نعرف لهم مؤلفا في السياسية ولا مترجما، ولا نعرف لهم بحثا في شيئا من أنظمة الحكم، ولا أصول السياسة اللهم إلا قليلا لا يقام له وزن إزاء حركتهم العلمية في غير السياسية من الفنون..."، وانتشرت بذلك ثقافة الإقصاء، والعقلية التقليدية المتخلفة عند الناس كما عند الأمة تلك الثقافة التي لا تقبل الديمقراطية والحريات السياسية"[1]

2–فشل برامج التنمية ومخططاتها وسياساتها: إن تتبع نشأة النظام العربي تكشف عن التأثير الشديد بالعديد من الأفكار التي سادت في البلاد الاشتراكية، وقد ترجم هذا الشأن عن نفسه في تبني سياسات محددة أدت إلى الوضع الراهن الذي تعيشه البلدان العربية؛ حيث قضت هذه السياسات على المجتمع المدني بمؤسساته وذلك باسم الثورة والاشتراكية والوحدة العربية وعاشت الشعوب العربية على أسطورتين: "الثورة بغير ديمقراطية" و"الاشتراكية بغير مشاركة شعبية"، فقامت هذه "الثورات" رافعة شعار تحديث المجتمع، وانغمست في تطبيق سياسات تصنيعية وزراعية، وكان القرار يتخذ بشأنها من قبل نخبة بيروقراطية وتكنوقراطية لا تخضع لأي رقابة شعبية فأهدرت بذلك– برغم بعض الإنجازات– مئات الملايين، ثم طورت بعض هذه الثورات من برامجها وانتقلت من مرحلة "الثورة" الى مرحلة تطبيق الاشتراكية،غير أنها كانت دون مشاركة شعبية[2] فأدى ذلك إلى استغلال الإنسان العربي اقتصاديا وقهره سياسيا، لاسيما في الدول العربية ذات النظام الجمهوري.

فقد تحطمت تلك السياسات على صخرة الواقع بعد انهيار النظام الاشتراكي، ففي الجزائر– مثلا–التي استندت عملية البناء التنموي على أساسين: رمزية الدولة والريع النفطي، لكن الدولة هي المالك والمشغل الأكبر،ومع أن المشروع الوطني للدولة استهدف التحديث والتصنيع، وبناء مجتمع على

(1)– تيسير محسن، المرجع السابق.

(2)– أنظر: السيد ياسين، المرجع السابق،ص ص.145-146.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أسس جديدة فقد كانت المحصلة ظهور تكنوقراطية اهتمت بإشباع حاجاتها الخاصة على حساب المشروع الوطني[1]، و لم يختلف الأمر كثيرا في دول المغرب، تونس، ليبيا...إلخ.

فقد اعتمدت مصر النموذج "الناصري"، وتأثر العراق وسوريا بذلك، وأدى إلى ما أدى إليه من أحداث واضطرابات خلال الستينات إلى غاية الثمانينات "أين اكتشفت العديد من السلطات العربية حدود فعالية النماذج التنموية التي اعتمدتها، وباستثناء البرامج التقليدية المستمدة من توصيات بعض المؤسسات المالية الدولية والأفكار العامة عن الانفتاح الاقتصادي الذي كان أول تجربة إصلاحية عربية بعد سنوات طويلة من الانغلاق الاقتصادي، والسياسات الحمائية القومية لم يكن هناك بدائل نظرية أخرى واضحة لمعنى الإصلاح وأجندته ومهامه العملية واستمرت الأمور في التراجع وتقهقر الحالة الاقتصادية والسياسية والمعنوية للمجتمعات العربية"[2].

والحاصل أن كل المناهج التي اعتمدتها الأنظمة العربية بمختلف صورها كانت قائمة على استبعاد الديمقراطية بل وتغييبها على المستويين ؛الحكم وأسسه، والإيديولوجي في المشروع النهضوي العربي"[3].

3-الخوف من الديمقراطية وتأجيلها: تتفق الأنظمة العربية على تأجيل الديمقراطية بحجة مجموعة من الذرائع منها[4]:

1-عدم النضج السياسي.

2-وحماية الوحدة الوطنية خوفا من استفحال الخصوصيات؛ لكن هذا لم يؤدي إلى انصهار الخصوصيات في بوتقة الدولة، فكانت النتيجة تجاهل الدولة للواقع الاجتماعي، فلم تحسم قضايا مثل الهوية و غيرها.

(1)- أنظر: السيد عوض عثمان وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (تحرير أحمد منيسي)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص ص.53-54.

(2)- برهان غليون: المرجع السابق، ص. 1.

(3)- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص .51.

(4)- المرجع نفسه، ص. 53.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3-التنمية الاقتصادية وتلبية حاجات الشعب، لكنها فشلت على النحو الذي اشرنا إليه.

4-الصراع العربي-الإسرائيلي (ذريعة عند بعض الأنظمة) حيث خنقت الحريات باسم مواجهة العدو الإسرائيلي ورفعت مصر شعارا "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة".

ثم إن غياب الفكر الديمقراطي طوال النصف الثاني من القرن الماضي كان لأسباب أخرى عديدة منها:

1-بروز جماعات سياسية حظيت بتأييد واسع من قبل الجماهير، وبشعبية تعدت حدود الدولة الجغرافية، أدت إلى صرف النظر عن ممارستها وتجدر شخصانية السلطة، مما انتج مع مرور الوقت تراثا سياسيا قمعيا استخدم في لجم الحريات وخنق نمو المؤسسات المجتمع المدني التي تشكل ضرورة لأي بناء ديمقراطي.

2-تفشي الإدراك السلبي للديمقراطية خلال عقود وربطها بالانقسامات والفتن ،إذ لم تتوان بلدان عربية في إرجاع الحرب الأهلية في لبنان والصراع في الجزائر إلى الديمقراطية!

3-وفي الواقع العربي، المناداة بالديمقراطية لا تنبع دوما من قناعات سياسية حقيقية، فالبعض يطالب بها ليس لإصلاح اعوجاج الحكام ،بل ليحل محلهم، وينطبق الحال على العديد من الأحزاب السياسية[1] .

4-الأداء السيئ للنخبة المستغربة المسيطرة :

إنه مما ينبغي الإشارة إليه أن نظم الحكم القائمة في الأقطار العربية خصوصا تلك التي عمدت النخبة العسكرية على ابتكارها واستنباتها، ليست ثمرة طبيعية من ثمرات التطور الحقيقي للحضارة العربية الإسلامية، وإنما هي نتاج هجين بعض عناصره محلية ذاتية، وبعضها الآخر مستنبت في البيئة

(1)- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق ، ص .57

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الغربية عن طريق الاستقبال المباشر من الحضارة الأوروبية لذلك لم يتفاعل معها الضمير العربي تفاعلا حقيقيا، و لم تؤدي في معظم الحالات وظائفها الحقيقة[1] .

والحال أن هذه النخب المسيطرة تدرك أن تطبيق أي إصلاح سياسي أو "تثقيف" سياسي يعني إلغاء وجودها نفسه لصالح صعود نخبة جديدة وبالتالي فهو "عملية انتحارية"فهذه النخب ترفض الخروج من الإطار الذي رسمته لنفسها منذ البداية والقائم على الاحتفاظ و الإشراف الكامل على كل ما يتعلق بموارد السلطة المادية و المعنوية، ويضمن احتكارها من دون أي مشاركة مع أي طرف كان مع تحويل حركة المجتمع المدني إلى جيوب هوائية موزعة ومتباعدة، فاقدة للوزن والفعالية، ومنقطعة عما حولها"[2]

ضف إلى ذلك أن هناك العديد من القوى السياسية والاجتماعية في البلاد العربية تنظم مقاومة شرسة للحفاظ على بقاء واستمرار النظم الأوليجارشية الحاكمة، وبالتالي استمرار منافعها، مع أن كثيرا من هذه القوى ترعرع على الهامش، وفي الهامش إلا أنه مثل ما يشبه "اللوبي" السياسي الضاغط ضد أي إصلاح سياسي أو تحول ديمقراطي، بل هو-كما يقول عبد الإله بلقزيز-الذخيرة الحية الضاربة لتخريب أي إصلاح سياسي أو انتقال ديمقراطي[3] ، فهذه النخبة-بل وفئة لا بأس بها – اعتقدت لا-بسبب التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والمتأخرة- أن سبب تخلفهم هو مقومات هويتهم وتقاليدهم، لذلك برزت على السطح هذه الفئة في العديد من الدول العربية تدعو إلى التحلل من كل الأعراف والتقاليد وكسر جميع الطابوهات والدعوة على تقليد الغرب في كل شيء حتى القدى في عينيه ![4] ، لكنهم في النهاية اكتفوا بالقشور على اللب، وقمعوا شعوبهم تحت دعوى التقدم كما فعل النظام التونسي، والموريتاني في عهد معاوية ولد سيد أحمد الطايع.

(1) – مجدي حماد،" الديمقراطية في الوطن العربي"،في:ابتسام الكتبي و اخرون ،المرجع السابق، ص. 503.

(2) – برهان غليون، المرجع السابق.

(3) – أنظر: عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص. 135.

(4) – محمد عبد الجبار، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

5_ضعف التعاون بين الدول العربية، وغياب إستراتيجية جماعية للإصلاح:

لقد عجز العرب على تحقيق ما يسميه محمد جابر الأنصاري "المفاهيمية" السياسية على أساس العطاء والأخذ وخدمة المصلحة العامة،و غياب هذه المفاهيمية يعتبر من أخطر مظاهر القصور السياسي، ويفسر الصراعات الدموية، فلم يسبق أن وجدت مشاريع سياسية عربية أديرت وفقا للقاسم المشترك وخدمة الصالح العام ومراعاة اهتمامات كل الأطراف من خلال الحوار للتوصل إلى تسوية تراعي مصالح الجميع وتحظى بالإجماع اللازم[1] .

ولقد حذر تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2004[2] من أن أزمة التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب بحيث أصبح أي إصلاح لإحدى النواحي السياسية يستلزم أن يمتد إلى جنبات المجتمعات العربية كافة[3] . إذن فقد كان الواقع السياسي للأنظمة السياسية العربية يشير إلى غياب التكامل في معالجة الظواهر السياسية والثقافية المشتركة بينها، فكل منهما يعتمد منظومة ثقافية وفكرية مختلفة نسبيا أحيانا، وكليا أحيانا أخرى، ويمارس سلوكه وتصرفاته اعتمادا عليها، من دون أن يأخذ بعين الاعتبار عناصر المنظومة الثقافية الأخرى، ودون أن يوليها أدنى اعتبار يذكر[4] .

هذا رغم أن وصول الأنظمة السياسية العربية إلى السلطة كان — في كثير من الأحيان – على عجلات الدفع القومي وشعارات الوحدة إلا أنها عززت واقع التجزئة والقطرية بين البلدان العربية، وأخفقت في مختلف مجالات النشاط السياسي القومي، وكان لذلك وقع مأساوي في نفوس جماهير الأمة العربية، ولعل القمم العربية[*] المتوالية التي انعقدت لاسيما بعد هزيمة 1967، وحتى آخر قمة،

---

(1)– عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 64.

(2)– سبقت الإشارة إليه.

(3)– تيسير محسن، المرجع السابق.

(4)– خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 237.

(*)– ولعل هذا الخلل حاول الحكام العرب استدراكه من خلال القمة العربية العادية السادسة عشر المنعقدة بتونس، في ماي 2004، لاسيما ما سمي بوثيقة "مسيرة التطور التحديث في الوطن العربي" والتي دعت إلى العمل من أجل توسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام العربي، وإلى وضع إستراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية قصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد، ومعالجة ظاهرة الفقر والأمية...إلخ في الوطن العربي، والعمل على الإسراع في إنجاز سوق عربية مشتركة...إلخ ولكن وبحسب بعض المتتبعين، فإن هذه الوثيقة وهذا"الإعلان" كان متأخرا جدا،

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قد كشفت عن وجود مساحات بين البلدان العربية هي أكثر اتساعا من المدى الجغرافي، وعن تبـــاين كبير في نوعية التجارب التي سلكتها الدول العربية خلال العقود الماضية سياسيا وتنمويا، وفـــشلت الجامعة العربية في إيجاد إستراتجية عربية مشتركة.

6 قصور مناهج التربية والتعليم: إذ يظن الكثير من أبناء مجتمعاتنا العربية أن برامج التعلـــيم والتربية يجب أن تقتصر على التعليم التقليدي ذي السمت الخاص، ويستغربون إن خـــرج المـــدرس بطلابه إلى الطبيعة ليدرسوا أعشابها وطيورها، ويمتد الاستغراب إن كان في البرامج ما يتعلق بتنميـــة شخصية الطالب أو الطالبة كالحوار والنقاش الحر المفتوح على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، أما السياسية فيشتد النكير إن هي درست أو نوقشت، ولربما وقع المدرس أو المدرسة ما لا يحمد عقباه، باعتبار (السياسة) أمر نكتوي بناره دون أن يكون لنا الحق في توجيهه أو معالجته[1] .

وإذا كان هذا حال المدارس والمعاهد، فإن الوضع داخل الأسر والبيوت، والنوادي وغيرها من المرافق لا يختلف كثيرا، وهذا في رأيي نتيجة سببين: التنشئة الأسرية، والتنشئة المدرسية، إذ هما أساس التنشئة السياسية للفرد داخل وطنه، فإذا تربى الطفل في ظل القهر من طرف الحاكم داخـــل البيـــت (الأبوين) وفي ظل القهر من طرف الأستاذ الحاكم داخل المدرسة وفي ظل القهر والتسلط من طرف النظام الحاكم، فلنا أن نتصور طبيعة النشأة و التنشئة التي ينشأ عليها الطفل، فلا حرية ولا ديمقراطية، ولا آداب حوار، ولا مبادرات فردية، ولا غيرها من أبجديات الوعي والثقافة السياسية.

لقد حاولت الكثير من الدول العربية–ربما نتيجة الضغوط الخارجيـــة–إدخـــال تعـــديلات أو "إصلاحات" على مناهج التعليم في مختلف الأطوار الدراسية، وشكلت لهذا الغرض لجـــان خاصـــة وعملت على إدراج بعض المفاهيم الجديدة، وبعض المقاييس التي تعنى بالجانب السياسي، أو المـــدني

وجسد سياسة ركوب الموج التي ينتهجها حكام العرب، وذهب آخرون على أنه كان رد علـــى مـــا سمـــي "نـــدوة الإســـكندرية" في : 12-2004/03/14. والتي شارك فيها عدد من المثقفين العرب، والتي اعتبرت بمثابة انضج مشروع إصلاحي ديمقراطي عربي صدر حتى الآن.

أنظر : حبيب الجناحي ،"الجامعة العربية وقضايا الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي"، (دراسة مفصلة) نشرت على موقع الإنترنت http/www.cnhr.org.in/Menbar DH/chadab.Janbani.htm.

(1)– صلاح الدين اردقه دان، المرجع السابق، ص. 173.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقد أثارت هذه الخطوة جدلا واسعا في الشارع العربي حول جدوى هذه الإصـــلاحات ومغزاهـــا الحقيقي، وعلى كل حال لا تزال المناهج في عمومها قاصرة، وتشكل أحد أسباب التخلف السياسي في الوطن العربي.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية:

لقد كان لمجموعة من العوامل الخارجية دور في تخلف العالم العربي، ويمكن حصر هذه الأسباب والعوامل فيما يلي:

1-التاريخ الاستعماري للبلاد العربية:

إن الوضع العربي المتخلف على جميع الأصعدة هو نتيجة مباشرة لتركة الاستعمارات الطويلـــة الأمد[1] التي شكلت إرثا تاريخيا ثقيلا، لعب دوره الكابح في تعطيل الانتقال إلى التنميـــة بمختلـــف جوانبها، ومنها السيطرة العثمانية التي دامت عقودا- وإن كنا لا نراهـــا اســـتعمارا- وفيمـــا بعـــد الاستعمارين البريطاني والفرنسي، إضافة إلى إيطاليا وهولندا وإسبانيا وغيرهـــا في محـــاولات بـــسط نفوذها على الوطن العربي، شكلت هذه الفترة استنزافا حقيقيا لموارد وطاقات الوطن العربي، وعطلت إمكاناته ونموه على نحو سليم وطبيعي، وساهمت في كبح جناح الحركة الإصلاحية الصاعدة باتجـــاه الانعتاق وتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الحديثة المتطلعة للسير في طريق التقدم الديمقراطي[2]، فمـــن الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، الى السيطرة البريطانية –الفرنسية، الكاملة على الوطن العربي عام 1918-1919، إلى إلغاء الخلافة عام 1924. استطاع الغرب تدريجيا أن يصفي الكيان العربي الإسلامي الموحد نهائيا-لأول مرة في التاريخ- وأن يحكم غالبية أقطاره حكما مباشرا، وأن يفـــرض

---

(1)- دام الاحتلال الفرنسي للجزائر-مثلا- 132 سنة، ولتونس 75 سنة، وللمغرب الأقصى 44 سنة، والاحتلال الإيطالي (ثم الإدارة البريطانيـــة) والفرنسية لليبيا 40سنة، والاحتلال الفرنسي لموريتانيا 57سنة، و لم تبتعد دول المشرق العربي كثيرا في ذلك، فالنفوذ الأخـــير للإمـــارات مـــن 1820-1971، وفي سوريا 1920-1945، ولبنان 1918-1946...إلخ.

(2)- أنظر: عبد المحسن شعبان، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة...الديمقراطية المفقودة"،في: ابتسام الكـــتبي و اخرون ، المرجع السابق، ص. 240.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أسلوبه في الإدارة والتشريع، ومنهجه في التربية، ونمطه في الاقتصاد والسياسة، وأصبحت مؤثراته الخارجية تبعا لذلك تنفذ إلى المجتمعات العربية بقوة واندفاع.

وما زاد الموقف تعقيدا أن الجديد الذي أتت به أوروبا لم يكن جديدا واحدا، فقد جاءت أوروبا بكل صراعاتها وتناقضاتها، وألقت العبء كله على عاتق الجيل الذي حاول الاضطلاع بمهمة التجديد، ونتج عن ذلك سوء استيعاب وهضم للمؤثرات الغربية، أدى إلى ارتباك واضطراب في تلك المجتمعات واختل التوازن إلى حد كبير بين موروثها وجديدها[1] .

2-الصراع العربي الإسرائيلي وانعكاسات الحرب الباردة:

فكما عطلت عملية الاستعمار الاستيطاني التطلع نحو الديمقراطية، وغدت مسألة الوجود تشكل القضية الأولى، فقد تراكم ذلك على نحو شديد حروب إسرائيل وعدوانها ضد البلدان العربية وبخاصة (مصر، سوريا، الأردن ولبنان) وساهم هذا الصراع العربي-الإسرائيلي، في عرقلة التطور الديمقراطي السلمي في العديد من البلدان العربية، ففي بلدان المشرق العربي السالفة الذكر مثلا شهدت تجارب جنينية متفاوتة، تعثرت بشكل مريع بالارتباط مع تطور الصراع العربي-الإسرائيلي ،وكذلك بحجته، وربطت المنطقة بأحلاف عسكرية، ونضاعفت مصادرة الحريات والتضييق على المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان[2] .

ثم إن الوطن العربي-إضافة إلى ما سبق- قد عانى كغيره من مجتمعات الجنوب وضعية الاستقطاب الدولي بين المعسكرين المتنافسين ولقد استطاع المعسكر الاشتراكي أن يفرض منظومته بمساوئها على قطاعات واسعة من المجتمعات العربية.

3-زعزعة استقرار الوطن العربي واجهاض محاولات النهضة:

إن موقف الغرب من محاولات النهضة القومية العربية في مجالات الوحدة والتنمية والديمقراطية، يؤكد أنه يعارض التقدم العربي أساسا حتى ولو اتخذ من الغرب ذاته نموذجا لذلك التقدم، وأن الغرب

(1)- أنظر: مجدي حماد ، المرجع السابق، ص. 493.

(2)- عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص. 241.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مهتم أساسا بمصالحه المتنوعة أكثر من اهتمامه برسالته الحضارية وقيمه الإنسانية، بل إن الجيل الليبرالي العربي، الذي تربى في ظل الحكم الأوروبي، ثم عاد إلى وطنه يبشر ويدعو للقيم الأوروبية في السياسة والحضارة، أخذ يدرك أنه كان مخدوعا، وأن للغرب وجهين متناقضين، وأنه يسعى لزعزعة تراث المنطقة العربية وهدم كيانها الحضاري أكثر منه نشرا مخلصا للفكر الإنساني الحديث المتحرر[1].

وإلى جانب الموقف الغربي هذا، فقد سعى بكل الوسائل إلى زعزعة استقرار الوطن العربي خلال العقود الماضية، وإثارة العراقيل كلما لاحت بوادر الاستقرار الذي هو شرط مسبق لأي تحول ديمقراطي أو نمو سياسي، فقد افتعل النزاعات الحربية والحدودية بين دول المنطقة وبين جيرانها، فبعد الصراع (العربي- الإسرائيلي) اندلعت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) ثم الغزو العراقي للكويت، وبعده حرب الخليج الثانية، ومن أشهر النزاعات الحدودية النزاع الإماراتي-الإيراني، والنزاع المصري-السوداني، والقطري-البحريني، والجزائري-المغربي،والمغربي-الإسباني، السعودي-اليمني، واليمني-اليمني قبل الوحدة... وغيرها.

فكل هذه الحروب والنزاعات والصراعات وتبديد الموارد كانت على حساب قضية التنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي، فبحجة "الخطر الخارجي" جرت مصادرة الحريات والتضييق على المواطنين ودفع البلاد للعيش على الحافة[2].

وإذا أضفنا إلى هذا كله، الحصار الجائر على بعض الدول العربية كليبيا والعراق، والذي خلق نتائج كارثية بكل المقاييس فإننا حتما سنصل على قناعة مفادها أن الغرب يسعى جاهدا لإجهاض أي محاولة إصلاحية تغييرية لا تخدم مصالحه، وهو بالمرصاد لكل من يشهر لواء التغيير والإصلاح الحقيقي، والواقع الذي نعيشه خير دليل على ذلك.

وإضافة إلى ما سبق ذكره، يمكن أن نضيف جملة من الأسباب الخارجية-والتي هي في نفس الوقت معوقات للتطور السياسي- أدت إلى تخلف العرب سياسيا منها:

(1)- يمكن الرجوع في هذا الشأن إلى: مجدي حماد، المرجع السابق، ص.144.

(2)- المرجع نفسه، ص. 494.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1-تداعيات العولمة السياسية على الدول العربية بعد انتهاء الحرب الباردة[1].

2-الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة[2]،وتصويرهم شبح يهدد الأمن والاستقرار.

(1) – مجدي حماد ، المرجع السابق، ص. 242.

(2)– وهذا ما أكده خبراء وباحثون متهمون بالديمقراطية، في لقاء بعمان نظمته المبادرة العربية للإصلاح، افريل 2007،أنظر:

– عابد شارف، "الإصلاحات في العالم العربي بين الجمود الداخلي والتلاعبات الخارجية"، الشروق اليومي، العدد 1978، 2007/04/26 .

أنظر: باسكال بونيفاس،" التحديات الداخلية التي يواجهها العالم العربي من وجهة النظر الأوروبية"، ورقة قدمت إلى أعمال المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي ، تحت عنوان: "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية" من 25-1994/01/27، ونشرته، دار بلال، بيروت، 1997، ط2، ص. 65.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المبحث الثاني: مظاهر التخلف في الوطن العربي

لقد اجتهد العديد من الدارسين في بيان مظاهر التخلف السياسي في البلـــدان الناميـــة وبيـــان خصائص النظام السياسي في تلك البلاد، وأوجه اختلافها عن النظم السياسية المتقدمة مثـــل عـــدم الاستقرار والتكامل السياسي والاجتماعي، وغياب العقلانية في اتخاذ القرار السياسي، وهي خصائص تتضمن بدورها العديد من العناصر التفصيلية مثل الانفصال بين الحاكم والمحكومين وانعدام المشاركة السياسية، والاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشرعية وغياب الاتفاق العام حول هوية المجتمع[1]...إلخ

ولدى تطرقنا إلى مظاهر التخلف السياسي في العالم العربي لاحظنا أنه يمكن تقسيم هذه المظاهر إلى نوعين استنادا إلى طرفي علاقة الحكم (الحاكم ونعني به النظام السياسي العربي، والمحكوم ونعني به المجتمعات العربية)، وعليه يمكن تقسيم مظاهر التخلف السياسي إلى مظاهر متعلقة بالنظام السياسي وأخرى متعلقة بالمجتمعات العربية،و هو ما سنفصله في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مظاهر متعلقة بالنظام السياسي ومؤسساته.

المطلب الثاني: مظاهر متعلقة بالجمهور و المجتمع المدني.

المطلب الأول: مظاهر متعلقة بالنظام السياسي ومؤسساته:

تمتاز النظم العربية في عمومها بعدد من المظاهر، متفاوتة من حيث درجتها، ومن حيث زمانها من دولة لأخرى، ولعل أبرز تلك المظاهر التي اشتهرت بها النظم العربية: مشكلة الـــشرعية وتنظـــيم السلطة، ومشكلة عدم الاستقرار السياسي والتغلغل، وفيما يلي بيان كل منها ضمن الفرعين التاليين:

الفرع الأول: إشكالية الشرعية وتنظيم السلطة.

الفرع الثاني: إشكالية عدم الاستقرار السياسي والتغلغل.

(1)- أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص. 11 .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفرع الأول: إشكالية الشرعية وتنظيم السلطة

إن أغلب الكتاب والمفكرين والباحثين من العرب المحدثين والمعاصرين، وحتى الأجانب يكادون يجمعون على أن إشكالية المجتمعات العربية الحالية هي إشكالية الشرعية، بل وأصبحت إشكالية الشرعية هي مشكلة الحكم المركزية في الوطن العربي المعاصر، وغيابها وضعفها يفسران الطبيعة المتقلبة للسياسات العربية[1]، فمشكلة الشرعية تولدت عنها إشكاليات وسمات أخرى للتخلف السياسي، ومن هنا كانت عناية جل من تكلم عن مشكلات الأنظمة العربية بإشكالية الشرعية عناية بالغة.

أولا: بين الشرعية والمشروعية:

1-يثير مفهوم الشرعية قدرا واضحا من الإخلاف والالتباس بين المفكرين والباحثين فيها، لاسيما عندما يختلط بمفهوم آخر يقترب منه وهو مفهوم "المشروعية" (legality) لذلك فسوف نفرق بينهما على النحو الآتي:

-تقوم (صفة) الشرعية(legitimate) على جانب موضوعي وهو قناعة ورضا أفراد المجتمع بالسلطة الحاكمة.

-وتقوم (صفة) المشروعية على جانب شكلي وهو "دستورية" السلطة أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور[2]. وهو ما سميته بـــ "تنظيم السلطة".

2-وحينما نتكلم عن إشكالية المشروعية أو تنظيم السلطة في الأنظمة العربية فإننا نعني بها إغفال "الدستور" فيما يتعلق باعتلاء السلطة وممارستها وتداولها[3]. أو عدم وضوح وضبط القواعد

---

(1)- أنظر: خميس عزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط1، القاهرة : مركز الحضارة العربية، 2005 ، ص. 12.

(2)- أنظر: خميس عزام والي، المرجع نفسه، ص. 28.

(3)-راجع في هذا المعنى: أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص99-100.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والقوانين المتصلة بذلك، أو بعبارة أخرى فإن المشروعية تعني "القانونية" أي الجانب القانوني والشكلي للشرعية[1].

3-على الرغم من التمايز الذي بينته بين المفهومين إلا أهما -واقعيا-لا ينفصلان عن بعضها البعض، لذلك سوف أتكلم عنهما بالتوازي ودون فصل.

وقبل الخوض في هذا الموضوع لا بأس أن أورد جملة من التعريفات التي وضعت لمفهوم الشرعية، ثم نختار منها ما يناسب بحثنا هذا.

- الشرعية "هي سند شرعي يتمثل في قبول المواطن في الدولة لهذه السلطة على أنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي"[2].

- ويقول دافيد ايترن: "...ولكن الشرعية هي أن يجد المحكوم أنه من المقبول عنده، والمناسب له، أن يطيع متطلبات النظام السياسي القائم، إذا يجد أنها تتسق مع قيمه ومبادئه، وأخلاقياته وأمانيه، ذلك ليس لمنفعة شخصية مباشرة له، ولكن بمعنى المنفعة العامة"[3].

- الشرعية هي "صفة السلطة التي تخضع أحكامها إلى اعتبارات مبدئية يقوم حولها إجماع عام (قبول ورضا عام)" [4]، ويذهب ماكس فيبر إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة[5].

ويوجز هربرت كليمان تعريف الحكومة الشرعية بقوله: "عندما يقبل بها كصاحبة الحق في ممارسة سلطاتها في حقل معين وضمن حدود محدودة... " والحقيقة أن ثمة تعاريف كثيرة للشرعية[6]،

(1)- أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في الوطن العربي، ط1،القاهرة: ، مركز الحضارة العربية، 2005، ص .21.

(2)- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، المرجع السابق، ص. 321.

(3)- أحمد بهاء الدين، المرجع نفسه، ص. 22.

(4)- خميس حزام ولي، المرجع السابق، ص. 22.

(5)- المصدر نفسه ، ص.23.

(6)- يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى: - خميس حزام والي، المرجع نفسه، ص ص.19-31.
- أحمد بهاء الدين، المرجع نفسه ، ص 22-24.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إلا أنها تصب كلها في تعريف بسيط ودقيق في نفس الوقت هذا التعريف يذهب إلى أن الشرعية هي"قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة"[1].

ثانيا: في مصادر شرعية الأنظمة العربية وتآكلها:

إذن فبمفهوم المخالفة فإن إشكالية الشرعية تحدث عند تراجع القبول أو انعدامه لدى الأغلبية من المحكومين للحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة، وبتفصيل أكثر فإن مشكلة الشرعية هي"إنهيار في البناء الدستوري، وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي، وذلك فإن مشكلة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة أو في طابعها الأساسي، وتغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها–أي مشكلة الشرعية– والتغيير في الطريقة التي يتم بها تصور السلطة أو الطريقة التي تعمل بها"[2].

أو بتعبير أبسط فإن إشكالية الشرعية تنشأ أثناء عملية إحلال مؤسسات جديدة محل المؤسسات التقليدية في المجتمعات المتخلفة أو إحداث وظائف لم تمارسها المؤسسات من قبل[3]، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الشرعية السياسية ليست حالة دائمة وإنما قد تتآكل عبر الزمن، وهذا ما سوف نلاحظه في عديد التجارب العربية..،ولكن ما هي مصادر الشرعية التي اعتمدتها الأنظمة العربية، وخلقت لها الإشكالية التي ذكرناها؟.

قديما ميز ابن خلدون بين أنواع ثلاثة مصادر يستمد منها الملك شرعيته: "الطبيعة[4]، التنظيم والشرع[5]" وإذا لم يعد من المقبول الحديث عن النوع الأول ببساطة لانه يمثل حالة نظرية افتراضية،

---

(1) – السيد يسين، المرجع السابق، ص.140.

(2) – أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص. 181.

(3) – محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، المرجع السابق، ص .322.

(4) – وهي التي تتم بمقتضى الغرض والشهوة ولا تستند إلى أي قانون ويسميها (بالملك الطبيعي).

(5) – ويقصد بها "السياسة العقلية" أو "الملك السياسي" والتي تعتمد على مراعاة المصلحة العامة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فإن النوعان الآخران مثلا: إلى اليوم-المصدران المهيمنان على أنظمة الحكم في العالم اللذان تستمد منهما شرعيتها، ولا يذهب ماكس فيبر بعيدا حين يقر أن مصادر الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة هي، التراث، التقاليد، والزعامة الملهمة والعقلانية القانونية؟[1]، ودون الدخول في تفاصيل أكثر[2]، فإنه عموما يمكن الاعتماد على التقسيم الثنائي لمصادر الشرعية القائل بأن مصادرها إما تقليدية (كالكارزمية، العادات والتقاليد...وغيرها)، أو حديثة (كشرعية القوانين وشرعية الصندوق.....وغيرها).

ومن الملاحظ عربيا أنه حين حصلت الأقطار العربية على استقلالها، فإن مجموعة "النخب" التي تسلمت السلطة لم تكن حزمت أمرها حول مصدر الشرعية الأساس الذي تستند إليه، فبعضها أبقى على المصدر التقليدي أو حاول أن يبعثه من جديد، وبعضها حاول أن يبني مصدرا حديثا وهو الشكل الليبرالي البرلماني الجمهوري، وبعضها الآخر حاول أن يوفق بين المصدرين: في شكل برلمانية دستورية[3].

ففي دول الخليج ظل النظام الوراثي في الحكم هو المستند على أساس صلة الدم والنسب والقرابة في إطار الأسرة الواحدة، فتنتقل السلطة بشكل سلمي أو بالعنف أحيانا عند وفاة الحاكم أو عندما ترى الأسرة الحاكمة أن الحاكم غير قادر على إدارة الحكم فتنتقل إلى الوارثين بتأييدها، وعلى الرغم من التغيرات الجذرية في بنية المجتمع الخليجي إلا أن هذا النمط ظل سائدا، و لم تكن هناك معايير واضحة ومحددة لانتقال السلطة الأمر الذي كان يؤدي أحيانا إلى حدوث اضطرابات سياسية في بعض الإمارات مما جعل التفكير في إيجاد إجراء لتأمين انتقال السلطة تمثل في ولاية العهد[4].

---

(1) – وهو–حسبه– أعلى المصادر وأقواها، إذ يمكن أن يجمع بين كافة المصادر إذا طبق.

(2) – يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:– مفدي الزايدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002، ص. 48.

– سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ط3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ، ماي 2002.

(3) – إبتسام الكتبي و اخرون، المرجع السابق ، ص. 490.

(4) – عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، ط1،القاهرة: دار الفكر العربي، 2002، ص. 10.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما في الدول الأخرى فقد اشتهرت الشرعية الثورية التي صحبت نظام الحزب الواحد، ولطالما استمد الحاكم شرعيته التاريخية لدى الرأي العام من خلال إنجازاته في النضال الوطني التي حكمت بعض الأحزاب العربية وتزعمت قيادته في عهد المستعمر مما جعل الحزب يلقب بالتحريري المكلل بشهادات النصر، وافرز بين صفوف الشعب نخبة مناضلة تفرغت لتوعية الجماهير ولتلقينها ثقافة النضال، وبالتالي قيادها للاستقلال، ثم يتولى هو فيها بعد بناء الدولة،وما تبقى من مناصب عليا فهو من نصيب الأنصار المخلصين أهل القرابة الجهوية والعشائرية ومن ولاهم[1].

إذن فثمة خصائص معينة للبيئة السياسية العربية خلال الحقبة المعاصرة جعلت من شرعية البنى السياسية العربية المعاصرة محل طعن أهمها[2]:

أ- مركزية السلطة السياسية التي تميزت بمظهرين متكاملين:

الأول: تركيز السلطة عسكريا وسياسيا وأمنيا في شخص رئيس الدولة، ضف إلى ذلك غياب مبدأ الفصل بين السلطات الذي هو أساس المشروعية.

الثاني:هو الدور المتضخم للجهاز الإداري في الاقتصاد، بعد أن انتزعت الدولة لنفسها الدور الرئيسي في تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية، إن هذه الخاصية شبه عامة في معظم الأنظمة السياسية العربية سواء كانت ملكية أم جمهورية، غنية أم فقيرة، وبغض النظر عن الإيدلوجيا السياسية لهذا النظام أو ذاك.

هذه الدولة التي تتصف بالمركزية الشديدة والسلطوية تحتاج إلى العنف أو التهديد به كي تقوم بوظائفها، ويترتب على ذلك أن تقوم شرعية النظام فيها على استعمال العنف والقوة أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية، وهو ما يجعلها محل نظر.

ومن جانب آخر فإن الإخفاق الاقتصادي والسياسي للدولة عمل على إضعاف ما كانت تتمتع به النخب الحاكمة من شرعية سياسية.

(1)- يحي الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 398.

(2) – خميس حزام والي، المرجع السابق، ص. 73.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ب-عدم إمكانية التناوب الديمقراطي على السلطة السياسية في المجتمع العربي (غياب المشروعية)، وهذا يعود إلى أن الأنظمة السياسية العربية لا تملك قواعد واضحة للعمل السياسي الديمقراطي ولا توجد فيها إيديولوجية مستقرة، إنما تطغى عليها الاعتبارات الشخصية مما يفقد الجماهير صدقية المعارضة الشرعية وكذلك جدوى العمل العام.

ج-عدم قدرة الأنظمة السياسية العربية على استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة في المجتمع العربي (بخاصة الشباب) وعدم إنشائها المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب طاقاتهم وإشراكهم في صنع السياسة المرتبطة بمستقبلهم، الأمر الذي أدى إلى أن تفقد قطاعات كبيرة من المجتمع الثقة في جدوى ممارسة أي نشاط سياسي في إطار المؤسسات الشرعية القائمة.

والخلاصة أن النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي استندت إلى شرعية القوة عموما لحفظ سلطتها وإعادة إنتاجها، لكنها حاولت إلى جانب ذلك بناء تلك الشرعية سياسيا، ولم يكن ذلك شأن النظم الجمهورية فحسب بل شمل كل النظم، وقد تنوعت عناوين محاولات بناء الشرعية من إنجاز المشرع التنموي، إلى النضال من أجل الوحدة القومية، إلى مواجهة الخطر الصهيوني، إلى تحرير الأرض من الاحتلال، وتخليص الثروة من الاستغلال، وليس ثمة شك من أن بعضا قليلا من هذه النظم نجح نجاحا نسبيا في تحصيل قدر من الشرعية، إما بسبب الجهد الذي بدله في ميدان التنمية الاقتصادية أو بسبب مبدئية موقفه الوحدوي القومي، أو بسبب تماسكه الوطني في وجه الاغتصاب الصهيوني...إلخ .

غير أن ذلك البعض سيشهد فيما بعد، إخفاقا ذريعا في تحقيق المشروع الذي قام عليه شرعيته؛ سيتعرض البرنامج التنموي (الاشتراكي) إلى الفشل، وستنكسر شوكة جيشه-ومعه هيبته-أمام الصهيونية، وسيتمخض مشروعه الوحدوي القومي عن دفاع سلبي عن حدود دولته القطرية[1]. وسترتفع بذلك كل الذرائع التي استند عليها.

[1] عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 126.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والرأي عندي أن سبب تآكل شرعية النظم العربية هو أن جل النظم أو "النخب" الحاكمة لم تكن موصولة لا بحبل من الله ولا بحبل من الناس، ذلك أنه ومنذ سقوط الخلافة العثمانية التي كانت تستند إلى أقوى أنواع الشرعية التي تليق بالعرب ألا وهي "الشرعية الدينية"[*] لم تفلح غيرها من مصادر الشرعيات أن تصمد طويلا، وكان بقاؤها طوال هذه العقود مجرد استمرار و "استضرار" لا استقرار، وحتى الشرعية الثورية التي كانت "تقليعة" النظم الحاكمة ،والتي هدفت إلى إقامة شرعية جديدة، كان أصلها انقلاب اغتصب السلطة،وأحاط المغتصب نفسه بكل أشكال الشرعية وأنواع القوانين والتشريعات[1] (المشروعية)، ونسي أن القانون ليس أي ورقة عليها توقيع الحاكم، إنما القوانين أحكام خارجة من ضمير الناس!.

لقد وصل تآكل شرعية الأنظمة العربية إلى حد المثل الذي يضربه "مايكل هدسون" – الأستاذ الأمريكي صاحب كتاب البحث عن الشرعية في العالم العربي–، والذي هو حكاية عن محاولة القيام بإحصاء علمي لعدد السكان، قال: "فالناس يكذبون في الأرقام التي يقدمونها حتى عن هذا الشيء البسيط، أحيانا لتخلفهم، وأحيانا لخوف موروث من كل ما هو آت من السلطة وشكهم في نواياها"[2].

والحاصل أن عموم الأنظمة العربية واجهت إخفاقات أضعفت كثيرا شرعيتها التي هي كانت شرعية ضعيفة في الأساس، ولا يزال هذا الوضع مستمرا في الكثير منها، وهو ما سوف نلاحظه منعكسا على باقي المظاهر السياسية للتخلف.

(*)–وهو ما ذهب إليه ابن خلدون في مقدمته، أنظر: ابن خلدون، فصل"في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصيغة دينية" المرجع السابق، ص. 196.

(1)–كأن تترع السلطة الحاكمة إلى تعددية سياسية مقيدة لتخفيف الضغط عن النظام السياسي، وإسكات أصوات المعارضة، أو تلجأ إلى استعمال القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم تعترف بحقها في المشاركة السياسية (كما حدث للإسلاميين) أو تلجأ–كما في النظم الملكية– إلى صياغة دستور أو إقامة برلمان يشارك في الحكم ولا يحكم !

(2) – أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص. 26.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفرع الثاني: إشكالية عدم الاستقرار السياسي والتغلغل:

أولا: بين التغلغل والاستقرار السياسي:

إن التغلغل يعني باختصار "قدرة الحكومة (السلطة الحاكمة) على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية"[1]؛ أي قدرتها على الوصول إلى كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها، والذين تمارس سلطتها في مواجهتهم، وذلك يتحقق عندما تكون كافة قوانين وسياسات الحكومة المركزية نافذة في سائر أرجاء إقليم دولتها سواء كانت هذه القوانين بالضرائب أو التجنيد أو تحقيق الانضباط أو غير ذلك، وسواء كانت السياسات الحكومية تنصب على الرفاهية الاجتماعية أو الاقتصادية، وكذا السياسات التي تتصل بالسكان ونظيرتها ذات الصلة بأنماط وقنوات المشاركة السياسية[2].

والحق أن التغلغل يرتبط مباشرة بالاستقرار السياسي، هذا الأخير خاضع لقوة أو ضعف التغلغل النظامي داخل الإقليم وبينهما علاقة طردية؛ فكلما قوي التغلغل وزاد شكل ذلك استقرار سياسي، وكلما ضعف التغلغل وغاب، فسح المجال أمام القلاقل والاضطرابات السياسية بل وحتى الثورات، والمنتج لمشكلة عدم الاستقرار السياسي، ولذلك ربطنا بينهما في هذا المبحث.

وقديما عرف الماوردي الاستقرار السياسي للنظام بقوله: "...واستقرار السلطان قدرته على البقاء والاستمرار في مواجهة التحديات المختلفة، سواء كانت هذه التحديات مادية تتعلق بعناصر الثروة المختلفة، أو فكرية تتعلق بالقيم الفاسدة والأفكار الضالة المنحرفة ،أو كانت تحديات سياسية داخلية كفساد الحاكم أو حاشيته وجورهم، أو تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة وتربصهم بها"[3].

---

(1) – أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص 186، ويرى المؤلف أن التغلغل هو العنصر الثاني المشكل للتكامل القومي إذ يعتبر أن العنصر الآخر هو الشعور بالولاء والانتماء إلى الوطن القومي.

(2) – أحمد وهبان، المرجع السابق ،ص ص. 59-60.

(3) – محمد شلبي،" مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند، دراسة مقارنة" المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 1، الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص .242.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما الموند فقد ربط بين الاستقرار وبين تأدية النظام السياسي لوظائفه[1]. وكثيرا ما عبر عـــن النظم الديمقراطية"بالنظم المستقرة "[2]. أما "هنتنجتون"، فقد أكد على العلاقة الوطيدة بين الاستقرار السياسي من جهة وبين فتح مجال للمشاركة بمعناها الواسع وبناء المؤسسات السياسية[3].

ثانيا: مظاهر غياب الاستقرار في النظم العربية:

ولاشك أن جل النظم العربية وخلال العقود الأخيرة قد عرفت اضطرابات وأشكالا متنوعة من العنف السياسي والقلاقل الاجتماعية وحتى الحروب الإثنية، فلقد انتشرت أحداث الشغب والتمردات العامة لاسيما في السودان والمغرب، كما كانت محاولات الاغتيال والانقلابات هي الأكثر تكررا في النظم العربية، ومن الملاحظ أن التظاهرات المحدودة تزايدت بصفة خاصة في مصر وكانـــت أغلبـــها مظاهرات طلابية.-انظر الجدول (2)،(3)-

ويلاحظ كذلك أن المحاولات الانقلابية تركزت في ليبيا والسودان والعراق وسوريا والـــيمن، ويعبر هذا عن طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي للجيوش في هذه البلدان[4]، كما عرفت الجزائـــر أحداث دامية خلال العشرية الماضية اصطلح عليها بالعشرية الحمراء، راح ضحيتها أزيد من مئة ألف قتيل، وعرف لبنان خلال الثمانيات حربا أهلية ضارية، ومن خلال تحليل أحداث العنف السياسي في النظم العربية يتضح أن القوى الرئيسية التي مارست العنف هي بالترتيب[5]: الجماعات والتنظيمات

---

[1] – وهي:الوظيفة الاستخراجية–التنظيمية–التوزيع–الاستجابة والوظيفة الرمزية.

[2] – محمد شلبي ،المرجع السابق ، ص .243.

[3] – أنظر: samuel Huntingtion OP. cit. PP 397,398.

[4] – حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط2،العدد 17، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص ص. 130-131.

[5] – راجع تفصيل ذلك في: حسنين توفيق إبراهيم، المرجع نفسه ، ص ص.121-167.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الإسلامية والطلبة، والقوى المنخرطة في حروب أهلية، والعمال، والجيوش، وهكذا سادت أجواء العنف من قبل الأنظمة العربية (العنف الرسمي) في مقابل ردود الفعل العنيفة من قبل قوى المجتمع المدني المختلفة(العنف الغير رسمي) سادت هذه الأجواء لفترات طويلة من الزمن كان لها إنعكاسات سلبية على الجو العام سواء في السلطة أو في المعارضة، فأصبحت الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة – من قبل المعارضة في الوطن العربي- هي صورة الاستيلاء بالعنف وفي نسخ متكررة هي الانقلابات العسكرية [*].

وحتى الثورات الشعبية العربية كالثورة العراقية لعام 1958 والثورة السودانية عام 1985،وهما الثورتان اللتان نجحتا بإسقاط النظام وإيصال قوى المعارضة إلى السلطة ،سرعان ما تعرضتا لإجهاض من قبل النخب المعارضة ذاتها التي أصبحت حاكمة !

كما أن صيغة التوافق والتسوية لاقتسام السلطة لم تحصل في الوطن العربي سوى في تجربة سياسية واحدة ولفترة زمنية محددة، هي تجربة اليمن الموحد في بداية التسعينات من القرن الماضي[1]، وبدرجة أقل لبنان بعد اتفاق الطائف، والمغرب في عهد حكومة عبد الرحمن اليوسفي مارس 1998 بين أحزاب اليسار وأحزاب الوسط[2].

ومما غذى مظاهر عدم الاستقرار لاسيما في بلدان المغرب العربي العجز عن تلبية المطالب الاجتماعية "واستمرار تفكك الآلة الإنتاجية، وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة موجات العمال المسرحين، وازدياد وضوح ابتعاد الدولة عن مجتمعها، وربما أمكن القول أن "انتفاضة"[**] 1988 بالجزائر كانت نموذجا قابلا للتكرار وبنفس السيناريو، وحتى المملكة المغربية التي تعد من أكثر الدول استقرارا في المنطقة شهدت لحظات صدام عنيفة بين السلطة وعناصر شعبية

(*) - انظر في هذا الموضوع، صلاح زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، ط1، مصر: مكتبة مدبولي، 1996.

(1) - عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 17.

(2) - أنظر المرجع نفسه، ص 18.

(**) - ولعل مصطلح "احداث" أكثر ملائمة وحيادية من مصطلح "انتفاضة".

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

من أمثلتها ما وقع خلال انتفاضة (1965) حينما قام الطلاب بتنظيم إضرابات إثر محاولة النظام الحد من توجيه الطلاب إلى التعليم العام، وسرعان ما تحولت إلى مظاهرات عمت شوارع الدار البيــضاء، ووصل عدد الموقوفين إلى 3000 متظاهر، ثم تلا ذلك اغتيال المعارض المشهور "المهدي بن بركة" في باريس، وما واكبه من أحداث أدت إلى القطيعة بين النظام والمعارضة، فقد حُل البرلمان وأعلنت حالة الطوارئ، وعُلق دستور (1962) واعتمد كلية على أجهزة الأمن لاحتواء الموقف.[1].

وبمنظور عام، وكمؤشر له مغزاه في الدول المغاربية يذكر باحث عربي أن عدد الإضـــرابات في تونس مثلا ارتفع من 25 إضرابا سنة 1970 إلى 452 إضرابا سنة 1977 في المدة نفسها[2].

ولكن-والمفارقة تكمن هنا- فإن هذه الإضرابات والانقلابات والقلاقل في الدول العربية قابلها استقرار عجيب للنخب الحاكمة، وكما يقول "الهواري هادي" وهو يضرب مثالا بحالة الجزائــر[3]: "...ومن هذا المنطلق تغير النظام و لم تتغير النخب الحاكمة" ولهذا يعجب من ينظر إلى النظام السياسي العربي ويكتشف أن هناك استقرارا عجيبا- وإن كان ظاهريا- من تجلياته تحول تأييد النظم القائمــة، وبقاء التشكيلات الوزارية محافظة على ذاتها، ينقل فيها الوزراء أنفسهم من وزارة لأخــرى بــشكل طبيعي انسيابي، ويبدو الشارع العربي مستقرا سياسيا ولا يعاني من مشاكل سياسية أو اقتــصادية أو خدماتية، ويبدو أنه يشعر بالرضا نحو أداء الأنظمة والحكومات، ففعله السياسي يكاد يكون معدوما؛ فلا أحزاب حقيقية، ولا وجود لإعلام حقيقي، ولا مجتمع مدني فعال، ولا غيرها، والأعجب مــن ذلك أن هذه الحالة هي القاسم المشترك بين جميع الأنظمة العربية، فهذه حالة عجيبة فعلا تــستحق الدراسة .

---

(1) - السيد عوض عثمان وآخرون، المرجع السابق، ص ص. 60-61.

(2) - المرجع نفسه، ص. 62.

(3) - أنظر: Zohouari addi, l'Algérie démocrate : Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Edition Paris, la Decomverte, 1998,P175.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المطلب الثاني: مظاهر متعلقة بالجمهور والمجتمع المدني:

كما عانت الأنظمة العربية مشكلات وأزمات لم يكن حال المجتمعات العربية التي مثلتها قوى المجتمع المدني بأفضل منها، إن لم نقل انعكاس أو نتيجة لها، فلقد عانت قوى المجتمع المدني- ومن ورائها الجماهير العربية- من مشكلات نابعة من داخلها كضعف البناء المؤسسي وعدم توافر الكوادر، ونقص الخبرة، كما أن هناك مشكلات ترجع إلى ثقافة المجتمع العربي الموروثة، وإلى تقاليد العمل الأهلي العربي أدت إلى عدم تمكن المجتمع المدني من القيام بدور إيجابي إزاء الأزمات المتعاقبة[1]، وانعكست على جملة من المظاهر منها (إشكالية الهوية، الثقافة، المشاركة....وغيرها)،و هذا ما سنتناوله في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: إشكالية الهوية والانتماء.

الفرع الثاني: إشكالية المشاركة و الثقافة السياسية.

الفرع الأول: إشكالية الهوية والانتماء:

يعاني الإنسان العربي المعاصر أزمة هوية وانتماء تتصف بطابعي العمق والشمول، وتعود هذه "الأزمة" إلى وجود الإنسان العربي في ظل كيانات اجتماعية متعددة ومتعارضة ، تبدأ بالقبيلة والطائفة أحيانا، وتنتهي بالدين والقومية أحيانا فالوطن العربي كما تعلن إحدى المؤسسات العربية"كيان مركب معقد، تتداخل فيه عناصر الولاءات السياسية مع حدود الأمة"،وبالتالي فإن تعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الانشطار في الهوية الاجتماعية،والى حالة من التمزق الوجداني الداخلي للفرد الذي تتخطفه مشاعر انتماءات اجتماعية متعارضة على مختلف المستويات والاتجاهات[2].

(1) – راجع في ذلك، محمد سعد أبو عامود، "دور المجتمع المدني العربي في الأزمات"، مجلة شؤون عربية، العدد 110، مصر، جامعة الدول العربية، 2002، ص ص.204-220.

(2) – علي أسعد وطفة، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، المستقبل العربي،العدد 282، بيروت: 2002، ص. 96.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أولا: في مفهوم الهوية والانتماء:

يستند الأستاذ "عفيف البوني" في تحديده لمفهوم (الهوية) إلى القـــاموس الفـــرنس(La Rousse) وكذا الانسكلوبيديا الشاملة (Encyclopededia universalis) على أساس أن مصطلح الهويـــة يقابـــل كلمة (Identité) في الفرنسية و(Identity) في اللغة الإنجليزية، حيث مرجعها لاتيني ويعني الشيء نفسه أو الشيء الذي هو ما هو عليه، كما يعني هذا المصطلح في اللغة الفرنسية "مجموعة المواصفات الـــتي تجعل من شخص ما هو عينه شخصا معروفا أو متعينا"[1].

والهوية في اللغة العربية مصدر صناعي مركب من "هو" ضمير للفرد الغائب المعـــرف بـــأداة التعريف "الـــ" ومن اللاحقة المتمثلة في (ياء) المشددة وعلامة التأنيث، وقد عرف "الجرجاني"الهويـــة بأنها "الأمر المتعقل من حيث امتيازها عن الأغيار" أما "ابن رشد" فقال: "هي المعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود"، وعند "الفرابي": "هوية الشيء أي عينته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد لـــه الذي لا يقع فيه اشتراك"، ويميز "علاء الدين هلال" المستويات الثلاث للهوية: [2]

-الهوية على مستوى الفرد: أي شعوره بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات.

- على مستوى التعبير السياسي الجمعي في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري.

- على مستوى تبلور وتجسيد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وأشكال قانونيـــة علـــى يـــد الحكومات والأنظمة.

(1)- ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص. 383.

(2)- المرجع نفسه، ص. 385. ويدخل في تكوين الهوية عناصر أساسية هي: الثقافة، الدين، الأرض والدولة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويتشاكل مفهوم الهوية والانتماء في تقاطعات عدة تطرح منذ زمن بعيد على بساط البحث العلمي، إذ غالبا ما يستخدم أحدهما في مكان الآخر في الأدبيات الاجتماعية المعاصرة،إلا أنه يمكن أن نسجل عنصرين من عناصر التباين بينهما[1].

1-يتميز مفهوم الهوية بطابع الشمولية، ويشكل الانتماء عنصرا من عناصر الهوية.

2-يأخذ مفهوم الهوية طابعا سيكولوجيا وفلسفيا بالدرجة الأولى يوظف بشكل واسع في مجال الفلسفة، ويأخذ مفهوم الانتماء طابعا سوسيولوجيا، ويوضف غالبا في مجال الأدب والسياسة وعلم الاجتماع.

وتفضي إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية إلى ظاهرة "عدم التكامل" في الوطن العربي، إذ أنه وعلى الرغم من أن حوالي 88% من سكان الوطن العربي يعتبرون أن اللغة العربية لغتهم الأساسية وثقافتهم الأولى، وعلى الرغم من أن 91 %منهم مسلمون وأغلبهم على المذهب السني إلا أن البلدان العربية تعرف بدرجات متفاوتة ظاهرة التعدد والتنوع على أسس اثنية ولغوية ودينية ومذهبية، وفي بعض الحالات تتفجر مشكلات الأقليات بشكل يهدد الكيان الاجتماعي لبعض الدول كما هو الحال في لبنان[2].

ثانيا: في تراجع مشاعر الهوية والانتماء وموقف الأنظمة منها:

لقد عمل الاستعمار على تعميق الانقسامات السلالية واللغوية والدينية والإقليمية في المستعمرات من منطق فرق تسد، ومثلت الأقليات في الوطن العربي قنوات لتدخل بعض القوى الخارجية (الإقليمية غير عربية والدولية) ومثلت مسالك لتحريك العنف فيما بين النظم العربية والتدخل في شؤون بعضها البعض[3]. ومما يزيد من خطورة الأقليات في الوطن العربي أن خطوط

(1) – أنظر: تفصيل ذلك في: علي أسعد وطفة، المرجع السابق، ص ص. 99-101.

(2) – أنظر: حسين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص ص. 226-227.

(3) – فعلى سبيل المثال: ساندت ليبيا– في فترات– حركة التمرد في جنوب السودان، وقام العراق بمساندة القوى السنية المعارضة للنظام السوري، ووقفت سوريا بالمقابل مع المعارضة الكردية والشيعية، واتجهت اليمن الديمقراطية إلى مساندة حركة التمرد في ضفار ضد نظام سلطنة عمان، ودعمت الجزائر جبهة البوليزاريو ضد بالنظام الملكي المغربي....إلخ.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التقسيم الطائفي والديني والإثني تلتقي مع خطوط التمايزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنسبة إلى العديد من الأقليات مما يجعل معاناتهم متعددة الأوجه[1].

فإذا ما توجهنا تلقاء المغرب العربي ومصر وجدنا أن أقوى مظاهر إضطراب الهوية جانبين أساسيين هما: حركات الإسلام السياسي، والأمازيغية ومطالب الخصوصية[2].

فلقد شغلت الظاهرة الإسلامية حيزا وافرا من الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي في أقطارنا العربية، وسواء نظرنا إلى هذه الظاهرة كبديل مطروح لسقوط وتهاوي الإيديولوجيات الكبرى في عالم اليوم، أو نظرنا إليها كجزء من صيرورة الحداثة والمعاصرة التي يعيشها العالم اليوم، فهي ظاهرة معقدة تتعدد تجلياتها بحسب الزمان والمكان، والحاملين لها، فقد اتسمت الجماعات الإسلامية في الدول العربية بالتعدد إلى حد التشرذم، وتعددت مرجعيات العقائدية والفكرية، ومن أهمها:

1-الفكر السلفي من ابن تيمية إلى محمد بن عبد الوهاب.

2-الفكر السلفي الإصلاحي لمدرسة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده بتفرعاتها.

3-فكر الجماعات الإسلامية بتفرعاته (مدرسة البنا-المودودي-ومدرسة سيد قطب).

4-فكر الحركات الشيعية المتنوعة.

ولقد لعبت هذه الجماعات الدينية، أو ما بات يعرف بحركات الإسلام السياسي دورا بارزا في الدعوة إلى الحفاظ على الهوية الإسلامية، ونبذ التقاليد الغربية الوافدة، والدعوة إلى إقامة الحكم الإسلامي، وتطبق الشريعة الإسلامية، وإقحام الدين في السياسة والحكم، ورفض كل أنواع أنظمة الحكم القائمة في الساحة العربية، وكان من نتائج نشاطها-لاسيما الراديكالية منها- أن دخلت في

(1) – راجع، حسين توفيق إبراهيم، المرجع نفسه، ص. 229.

(2) – السيد عوض عثمان، المرجع السابق، ص 64 وما بعدها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مواجهة مفتوحة مع أنظمة الحكم. التي اضطرت إلى العمل على إبعاد الدين-كعنصر من عناصر الهوية-عن الاستغلال السياسي، كما فعلت الجزائر ومصر وتونس وغيرها من الدول.

ورغم ذلك إلا أن الأمر لم ينته بعد، فما زال العديد من تلك الجماعات يعمل-بطرق مختلفة- على إقامة دولة على أساس مبدأ الهوية الإسلامية بدلا عن مبدأ المواطنة كما هو المفهوم الغربي[1].

أما بخصوص الأمازيغية، ومطالب الخصوصية، فإن البربر يشكلون في بلاد المغرب العربي عنصرا مهما في تركيب مجتمعاتها وهم سكان المغرب الأصليون قبل الفتوحات الإسلامية، ومع أنهم قبلوا الإسلام، إلا أنهم ظلوا متمسكين بهويتهم الثقافية ولغتهم الأمازيغية، وتتنوع لهجاتهم في المناطق المختلفة، وقد انتشرت في المغرب حركات سياسية وثقافية تدعو إلى التعددية الثقافية والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية وتعليمها في المدارس، كما انتشرت بين البربر حركات سياسية ثقافية تدعو إلى الخصوصية البربرية[2].

وأشارت دراسة جزائرية حديثة إلى أن هناك جماعات وأحزاب تعمد على استخدام البعد الإثني (قبائلي، شاوي، ميزابي.....إلخ) كورقة ضاغطة سواء في المجال السياسي، الثقافي أو الاقتصادي[3].

ومعروف أن الجزائر شهدت اضطرابات خلال تاريخها الحديث، منها أحداث مدينة تيزي وزو 1980، ومظاهرات جانفي 1994، والأحداث الأخيرة في منطقة القبائل 2001، مما أدى إلى تحريك المسألة الثقافية وتساؤلات الهوية بوجه عام، وانتقل التأثير إلى الدول المجاورة[4].

(1) – مثلت المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة أساس عملية الاندماج الوطني وشكلت حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة وكانت المدخل إلى إرساء أسس نظم حكم ديمقراطي فيها، ومفهوم المواطنة الحديث لا يتعارض كلية مع مبادئ الإسلام بل ليس غريب عنه، فقد طبقه المسلمون طوال تاريخهم الطويل... أنظر في تفصيل ذلك، بشير نافع وآخرون، المرجع السابق، لاسيما الفصل الثاني، ص.55.

(2) – السيد عوض عثمان وآخرون، المرجع السابق، ص 70.

(3) – أنظر إسماعيل علي قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 201.

(4) – لمزيد من المعلومات حول المسألة البربرية في المغرب العربي، أنظر، محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية...الحداثة والتنمية: المغرب: الدار البيضاء، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، 1958، ص. 85.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما حال المشرق العربي فلا يبدو بأفضل من حال المغرب، فهناك البنى الاجتماعية العشائرية والقبلية والطائفية والدينية التي تعيش جنبا إلى جنب في قلب الدولة القطرية وعلى حسابها، و يؤكد هشام شرابي على خصائص البطريكية للمجتمع العربي الذي يتسم ببنية داخلية لا تزال تقوم على علاقات القرابة والعشيرة والفئة الدينية والإثنية[1].

وفي هذا السياق يبين "أحمد شكر الصبحي" في دراسة مهمة أجرها حديثا حول مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي أن البنية الاجتماعية العربية تقوم على أساس علاقات القرابة والدم حيث يقول: "إن العلاقات المسيطرة هي علاقات القرابة والأهل والنحلة والمذهب والطائفة والعشيرة ..إلخ" إنها علاقات طبيعية، عضوية جمعية، قسرية، علاقات مرتكزة على روابط الدم"[2].

إن الولاءات التبعية العشائرية العائلية هي من أكثر الولادات التقليدية رسوخا وتأثيرا في مجمل الحياة العربية المعاصرة، ففي اليمن- مثلا-أصبحت القبيلة نظاما متكاملا له قوانينه وتقاليده وله نظام انتخابي ونظام توزيع للأعمال بين فئاته، كما أن له نظاما تعاونيا، وتحديدا دقيقا للحقوق والواجبات !.

والحاصل أن المجتمع العربي مجتمع أهلي حيث لا تزال علاقات قربى الدم هي الغالبة، وأن العصبية المتأتية من هذه القربى لا يزال لها تأثيرها في علاقات الناس السياسية والاجتماعية والثقافية، ولها علاقة مباشرة في طابع الانتماءات المحلية والوطنية والقومية، وتصل في تأثيرها على مواطنة الإنسان العربي لأن علاقات القربى في مستوياتها وعصبياتها تجعل الإنسان العربي يعيش في دائرة أو سلسلة متواصلة من الانتماءات، أُسُّهَا أو علتها الرئيسية قربى الدم، فهو في المجتمع الأهلي ابن أسرته أولا، ثم ابن عائلته ثانيا، وابن فخذه وبطنه وعشيرته وقبيلته، وابن حارته قبل أن يكون ابن قريته أو مدينته، وابن قريته ومدينته قبل أن يكون ابن وطنه[3].

---

(1) – على أسعد وطفة، المرجع السابق، ص. 103.

(2)– المرجع نفسه ، ص. 105.

(3) – عز الدين دياب، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إذن فالدول العربية ما زالت تفتقر الى القدرة الكافية لتحمل التعددية الديمقراطية بسبب عدم انصهار "التعدديات العصائبية" في بوتقة الدولة و الجتمع الحديثين؛ إذ أن التعددية البدائية سرعان ما تطغى على التعددية السياسية الحديثة مما يؤدي إلى الفوضى والتناحر الدموي"[1]. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن النظم العربية قد استعملت الاستيعاب القسري في مواجهة هذه المشكلة.

الفرع الثاني: إشكالية المشاركة والثقافة السياسية:

تقدم إشكالية المشاركة السياسية وجها من وجوه أزمة السياسة والحياة السياسية في البلاد العربية اليوم، وهي قطعا مظهر صارخ لغياب الإشارات الدالة على وجود مجال سياسي بالمعنى الحديث في هذه البلاد، وقد لا نقصد بالمشاركة السياسية ما بات مألوفا التعارف عليه بأنه انعدام الحق في ممارسة الحقوق السياسية المعروفة[2]، فقد تكون هذه الحقوق مكفولة قانونا – وهي كذلك في بعض الدول العربية– بدون أن تتحقق بها المشاركة السياسية من النوع الذي نقصده.

أولا: بين المشاركة والثقافة السياسية (المفهوم والدلالات):

يفترض مفهوم المشاركة السياسية أن ثمة مواطن ينبغي أن يشارك في الشؤون السياسية، كما يعني ضمنيا أن هناك اعتقاد أن مشاركة المواطن لها تأثير على عملية صنع القرار، وهذا التأثير كان محور اهتمام غالبية التعريفات التي قيلت بشأن بمفهوم المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية هي في المقام الأول: "إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق الرفض أو التأييد أو المقاومة أو التظاهر...وما إلى ذلك"[3]. ويعرفها بعض الباحثين بأنها: "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع"[4].

---

(1) – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 65.

(2) – كالحق في الرأي والتعبير، والحق في الانتماء، وتأليف الأحزاب، والحق في التمثيل والاقتراع...إلخ.

(3) – إسماعيل علي سعد، دراسات في العلوم السياسية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص. 290.

(4) – شعبان الطاهر الأسود، المرجع السابق، ص. 175.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتعرف المشاركة السياسية كذلك بأنها: "تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفـــراد المجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"[1]، وعلـــى أي حال فإن المدى الذي يشترك فيه المواطن في العمل السياسي يتوقف على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي فكريا وماديا واجتماعيا، بل وحتى اقتصاديا السائد في المجتمع بالدرجة الثانية، هذا وإذا كان معجم علم السياسة قد عرف الثقافة على أنها: "منظومة مدولولات يتقاسمهـــا عادة أعضاء جماعة اجتماعية ويستخدمونها في تفاعلاتهم"[*] فإن مفهوم الثقافة السياسية ومعه مفهوم التنشئة السياسية يعد من المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسية، ولقد عرفت من قبل علماء الاجتماع والسياسة لعدة تعريفات منها: [2]

تعريف سدني فيربا (Verba): "هي منظومة المعتقدات المجربة بالرموز والقيم المعتبرة، التي من خلالها يتم التعرف على الوضع أو الحدث السياسي المتخذ والقائم".

تعريف الموند وزملائه: "هي عبارة عن توزيع معـــين للإتجاهـــات والقـــيم والأحاســـيس والمعلومات والمهارات السياسية، ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها...."

على أن أكثر التعريفات تداولا هو ما اختاره "جيمس أندرسون" حيث يقول: "هي ذلك الجزء من ثقافة المجتمع، المتضمنة للقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وكيـــف تقوم به، وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتنتقل من جيل لآخر عن طريق التنشئة الاجتماعيـــة والسياسية حيث تصبح الثقافة السياسية جزء من نفسياتهم ويترجمونها إلى سلوك حياتي".

---

(1) – المرجع نفسه، ص. 175، ولمزيد من التعريفات التي قيلت في المشاركة السياسة يمكن الرجوع إلى: أحمد وهبان، المرجع السابق، ص. 39.

(*) – (ترجمة هيثم اللمع)، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية المرجع السابق، ص. 165.

(2) – فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص. 200.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولقد أستقر في الأدبيات السياسية أن النظام الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة ديمقراطيـــة، -ثقافيـــة سياسية حديثة- قوامها بالأساس عملية المشاركة السياسية، وأن النظام الغير ديمقراطي-كي يستمر- يكون في حاجة إلى ثقافة من النوع التقليدي[1].

إن الخبرة العملية تؤكد على أن المجتمعات التي خرجت لتوها من مرحلة التـــسلط تـــشهد في المراحل الأولى للتحول الديمقراطي معدلات عالية للمشاركة السياسية تبدو غريبة قياسا إلى افتراض أن هذه المجتمعات لم تنضج فيها الثقافة السياسية بعد[2]. وبالطبع فإن الثقافة السياسية ليـــست مرادفـــا لمفهوم المشاركة السياسية، فهي تحمل في طياتها – فضلا عن فرص تدعيم عملية المـــشاركة- قـــيم الحرية، والمساواة، وسيادة القانون ...إلخ.

وهذا يعني أن عملية المشاركة ليست بالضرورة متزامنة مع وجود الثقافة السياسية، فالمـــشاركة هي آلية وليست قيمة في حد ذاتها، أي أنها ممارسة وليست فقط اعتقاد، وإن كان هذا الاعتقاد يؤثر بلا شك على نمط وفعالية المشاركة.

وإن كان الكثيرون يربطون تلقائيا قضية عدم المشاركة السياسية في النظام الغير ديمقراطي وبين طبيعة الثقافة السياسية السائدة فيه، فإن ذلك ليس بالضرورة صحيحا على الأقل في حالة الدول التي دخلت مرحلة التحديث –كما هو حال دولنا العربية – دون أن ينـــتج ذلـــك انفتاحـــا سياســـيا، والصحيح في هذه الحالة أن الأمر ربما يكون مرتبطا أكثر بجدوى هذه المشاركة، التي تبـــدو عديمـــة القيمة في ظل نظام غير ديمقراطي[3].

(1) – السيد عوض عثمان وآخرون، المرجع السابق، ص. 8.

(2) – حالة موريتانيا مثلا بعد سقوط نظام معاوية ولد سيد احمد الطايع، سنة 2004.

(3) – السيد عوض عثمان وآخرون ، المرجع السابق، ص. 9.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثانيا: في أبعاد أزمة المشاركة والثقافة السياسية:

يقسم علماء السياسة شرائح المجتمع من حيث المشاركة إلى أربع[1].

1-شريحة المشاركين الذين يمارسون حقوقهم ويتصفون بالاهتمام بما يجري حولهم من أحداث ووقائع ولديهم الشعور بالثقة بالذات والقدرة على التأثير في العملية السياسية، ويتسمون بالتفاعل والتجاوب، وهم أعضاء نشيطون في التنظيمات الوسيطة من أحزاب وجماعات ونقابات وجماعات ضاغطة.

2-شريحة المهتمين ويمكن وصفهم بالمتابعين وهم مشاركون بالمعنى الضيق كالتصويت في العملية الانتخابية-مناقشة الأحداث العامة-الاهتمام بالتطورات السياسية.

3-شريحة السلبيين وغير المهتمين وهم من لا وعي لهم ولا اهتمام لديهم بما يجري حولهم من وقائع سياسية فتعتصرهم مشكلات الحياة اليومية، وتتركز حياتهم حول الوقائع والأحداث غير السياسية وعادة ما توصف هذه الشريحة من الأفراد باللاسياسيين.

4-شريحة أخيرة و هي المتطرفين أو ما يعبر عنهم بالحركيين أو النشطين وهذه الشريحة عادة يقومون بالاضطرابات والمظاهرات ويقومون بأعمال شغب وتخريب وما شابه ذلك وقد يتعاونون مع جهات خارجية وهم يشكلون المعارضة للنظام أو للحزب الحاكم أو الحزب القائد الذي بيده مقاليد الأمور.

وبشكل عام تكثر الشريحة الثالثة والرابعة في الوطن العربي وتتقلص شريحتي المتهتمين والمشاركين، وحتى وإن وجدت مشاركة فهي مشاركة موسمية شكلية غير فعالة، كظاهرة المرشح الواحد أو التزكية أو نفس المرشح ونفس الوجوه، والانتخابات الغير نظيفة واختفاء المعارضة الحقيقية

(1) – عبد الرحمن تيشوري، "متى مؤسس لمشاركة فاعلة في الحياة العامة؟" البريد الإلكتروني: www.a ataych a acs.net.org
ولمزيد من التفاصيل حول التصنيفات التي وضعت لمستويات المشاركة السياسية لاسيما تصنيف كل من "رفش وألتون" ، يمكن الرجوع إلى:
-إسماعيل على أسعد، دراسات في العلوم السياسية، ط1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 295.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أو أنها مشاركة إجبارية متحكم فيها نأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للأحزاب والنظم الحاكمة، دون أن تعبر عن مشاركة حقيقة.

ويمكن حصر أهم أسباب العزوف عن المشاركة السياسية في الوطن العربي فيما يلي:[1]

1-التفاوت الاجتماعي الاقتصادي وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.

2-انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة انتشار الأمية ونقص الخبرة وغياب الحرية الإعلامية

3-غياب القوى الاجتماعية الوسطى حاملة التغيير وحاملة التنمية وصانعة المشاركة.

4-طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.

5-ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات الضغط

6-إقامة خلايا وتنظيمات ذات أنشطة سرية نتيجة عدم الاعتراف بالمعارضة وقبول النقد والرأي الآخر.

كل هذه الأسباب والعوامل- وغيرها مما لا يمكن حصره- أدت إلى حالة سلبية شديدة وانصراف واضح عن القضايا العامة، واستغراق كبير في ملاحقة لقمة العيش ومشاكل الحياة اليومية، بالإضافة إلى حالات عدم الثقة، مما كرس الإحباط عند عامة الشعوب العربية.

وقد يتساءل البعض ويقول: أليس التمثيل النيابي، والانتخابات، والاستفتاءات هي أهم مظاهر المشاركة السياسية، وجل الدول العربية تشهد ذلك وإن بدرجات متفاوتة؟ فالجواب يأتي سريعا بالقول أولا: أن جل البرلمانات العربية شكلية وغير ذات سلطات تشريعية أو تقريرية في المعظم منها. ثانيا: أنها ليست منبثقة عن إرادة حرة يمارسها الشعب من خلال اقتراع نزيه وشفاف بمقدار ما نتعرض للتدليس والتزوير والإفساد. ثالثا: أن النظام السياسي في البلاد العربية ليس نظاما برلمانيا بل هو نظام رئاسي في الجمهوريات كما في الملكيات. رابعا: -وهذا الأهم- أن البرلمان ليس دائما المكان الوحيد لصناعة القرار-بل لعله لم يكن كذلك يوما-إنما القرار يصنع خارج الأطر الرسمية

(1) – عبد الرحمن تيشوري، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أصلا". ولذلك شهدت جل الانتخابات البرلمانية في البلاد العربية عزوفا رهيبا للنـــاخبين ومقاطعـــة حزبية وشعبية واسعة؛ منها الانتخابات النيابية في الأردن نوفمبر 2007، الانتخابات البرلمانية المغربية سبتمبر 2007 (لم تتجاوز 37%)، الانتخابات التشريعية في الجزائر ماي 2007(35%)، الانتخابات التشريعية في مصر 2005 (25%)، وفي استفتاء 2007 (27%)،...إلخ[1].

وفي ندوة نظمها مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكنغز (الأمريكي) تحت عنوان"الانتخابات في العالم العربي: تقدم أو تراجع؟ " أكد البيان الصادر عن الندوة والمتضمن لأهـــم النتائج المتوصل إليها ما يلي: [2]

1-أن الانتخابات التي أجريت في الدول العربية أفادت الأنظمة القائمة في شرعنة اســـتبدادها وترسيخ سيطرتها على السلطة، وفسرت حرص بعض الأنظمة العربية على إجراء الانتخابـــات لمساعدتها في احكام السيطرة على السلطة.

2-أن جل النواب المنتخبين في البرلمانات العربية يعتمدون كليا على النظام بدل من ارتبـــاطهم وتعبيرهم عن ناخبيهم.

3-أن كل الانتخابات في البلدان العربية، باستثناء اليمن، تـــشرف علـــى تنظيمهـــا وزارات الداخلية، وهذا ليس في مصلحة النزاهة لأن وزراء الداخلية غالبا لا يكونون محايدين وأجهزتهم تتبع السلطة وهي عادة طرف في الانتخابات.

4-أن الإعلام العام في الدول العربية أقرب إلى مفهوم الإعلام الحكـــومي منـــه إلى الإعـــلام المفتوح، وهذا من شأنه أن يجعل إمكانات التواصل السليم منتفية مع المواطنين.

ويذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002[1] بعيدا حين يقـــر بخـــصوص المـــشاركة السياسية في البلدان العربية أنها لا تزال جزئية و تخضع لتنظيم شديد لا يشمل جميع المـــواطنين، ولا

---

(1) – أنظر: مايكل ماير: "الانتخابات العربية "الربيع العربي القصير" عن http//:.com/modules.php?www.arabevoice

(2) – ملف:" الانتخابات في الوطن العربي"، مجلة المنار العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 10-11.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يزال الكثيرون مستبعدين من التيار العام بسبب الفقر والأمية، أو النوع، أو مكان الإقامة، ونتيجة لذلك تجاوزت عملية التحرير السياسي أناسا عديدين، فعلى سبيل المثال تحرم المرأة من الحق في الانتخاب في بلد فيه مجلس وطني منتخب، وتبقى نسبة تمثيل النساء في دول أخرى جد متدنية في جميع الهياكل السياسية(لا تتجاوز3% في جميع المقاعد البرلمانية في البلاد العربية).

ويضيف التقرير أن المقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي سرعان ما تكشف عن تقدم خطى المشاركة السياسية في تلك المناطق أكثر من تقدمها في البلدان العربية، ولاحظ التقرير أن أنساق الحكم المركزي الطابع ما زالت قائمة في عدد من البلدان العربية، وما زالت حرية تكوين الروابط المدنية وجمعيات النفع العام مقيدة في بلدان عربية أخرى كما أن التداول الفعلي على السلطة من خلال صناديق الاقتراع لا يزال دون المستوى المطلوب.

ضف إلى ذلك لجوء الحكومات العربية إلى فرض حالة الطوارئ[2] مما يحد من ممارسة العديد من الحقوق المدنية والسياسية، ويفرض قيود على حرية التعبير عن مواقف الرأي العام، وعلى القدرة على تغيير المسؤولين أو السياسات وفقا للإدارة الشعبية، ولا بأس أن نشير في هذا الصدد إلى التقرير السنوي الذي تنشره مؤسسة "بيت الحرية"، وهي مؤسسة تتولى قياس وتقييم الحقوق السياسية في كل دول العالم تقريبا، إذ يقول أنه لم تتمتع أي دولة عربية بحقوق سياسية قوية لخمسة أعوام متعاقبة في الفترة بين (1972-2000)، باستثناء لبنان الذي تمتع لثلاث سنوات متعاقبة بالحقوق السياسية القوية نسبيا[3].

وحتى وإن حدث تطور ملحوظ بعد عام 2002، وتحقق تقدم مهم في السنوات الأخيرة حيث أصبح من حق المواطنين في الكويت وقطر مثلا انتخاب ممثليهم في هيئة تشريعية، وحصل المواطنون في

---

(1) – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، ط3،ص ص. 103-104.

(2) – منذ أكثر من عقد من حالة الطوارئ معلنة بحكم القانون أو بحكم الواقع في 7 بلدان عربية "البحرين، الجزائر، سوريا، السودان، الصومال، العرق ومصر".

(3) – ألفرد ستبن (alferd stepan)، "الفوارق الانتخابية في العالم الإسلامي" (على إبراهيم مترجما) عن:

http:// www.project-syndicate.org/print-commentary/stepan1/Arabic.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

البحرين وعمان على حقوق مماثلة، وارتفعت نسبة المشاركة السنوية- مرشحة أو ناخبة- وفاقت في بعض الأحيان نسبة المصوتين من الذكور، ورغم تمتع بعض الدول العربية بدرجة أكبر من حرية التعبير وتكوين الروابط والجمعيات، وانحسار النمط المركزي للنظام السياسي وبقي في أربع بلدان عربية حاليا، وهو ما أشارت إليه التقارير الإنسانية العربية لاحقا-اقول- بالرغم من ذلك إلا أنه على العموم لا تزال أزمة المشاركة قائمة بالنظر إلى المناخ العام السائد في البلاد العربية، الذي أشرنا إليه آنفا، وبالنظر إلى بعض المظاهر التي أضحت منتشرة بشكل ملحوظ في المجتمعات العربية من بينها ظاهرة الاغتراب(Alionation)[1]، والاستيلاب السياسي (Alionation on politique)[2]،وهيمنة الثقافة السياسية الهامشية [3] على حساب الثقافة المشاركة، وانحصار عدد المنتمين إلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني... وغيرها، وتجلت هذه الحقيقة في عدد من الدراسات العربية، إذ تجدر الإشارة مثلا إلى دراسة أحمد جمال[4] الميدانية التي أجريت على عينة واسعة من طلبة المدارس والجامعات في الأردن، والتي هدفت إلى دراسة منظومة القيم الاجتماعية والسياسية التي تكرسها اتجاهات التنشئة الاجتماعية، إذ بينت أن القيم السائدة هي: الولاء للعائلة أولا، ثم للدين ثانيا، فالقومية ثالثا، وتأتي الدولة في المرتبة الرابعة، وأجمعت العينة على تفضيل العائلة على الأرض، وأن فقدان الأرض خير من فقدان أحد أعضاء الجسد !.

[1] – ينطوي مفهوم "الاغتراب" أو "الانخلاع" على مظاهر متعددة أهمها الانسلاخ في المجتمع، والعجز والعزلة عن التلائم، والاخفاق في التكيف مع الأوضاع السائدة، واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء، بل وأيضا عدم الشعور بمغزى الحياة ! أنظر: عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي، المرجع السابق، ص. 102.

[2] – ويعد من العوامل الأسياسية لممارسة العنف السياسي، ولقد عرف "ميشل راش، و"فيليب ألتوف" الاستيلاب السياسي بأنه: "شعور الشخص بالغربة إزاء السياسة والحكومة في مجتمعه، والميل نحو التفكير بأن الحكومة والسياسة للأمة تداران من قبل الآخرين، ولمصلحة الآخرين، ووفقا لمجموعة من القواعد الغير عادلة ... ". أنظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص. 58.

[3] – وهي كما عرفها "الموند وباول"-الثقافة التي تدل على عدم الاهتمام التام تقريبا بالنظام السياسي، على اعتبار أن هذا النظام يعبر عن حالة عرضية، متصفة بثقافة محلية لا تحظى بأي تفاعل أو اتصال في ما بينهما. أنظر: فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص. 2001.

[4] – علي أسعد وطفة، المرجع السابق، ص. 108.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

كما أشارت الدراسة المهمة لتزار إبراهيم بعنوان"البنى الاعتقادية في الذهنية الـــشبابية العربيـــة المثقفة" إلى أولوية الانتماء الضيق عند الشباب العربي، حيث أخذت الانتماءات إلى العائلة والقبيلـــة أهمية أولية على الانتماء الوطني أو القومي[1].

وفي دراسة مهمة أيضا حول "الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنـــيين" أجريت أواخر الثمانينات على عينة واسعة من طلبة عرب من مختلف الجنسيات تبين أن نسبة 56% يشعرون بأزمة الانتماء القيمي، وأنهم غير قادرين على التكيف مع القيم الاجتماعية الـــسائدة، وأن 57% منهم يشعرون بأنهم لا يملكون طاقة توجيه الذات، وأن قوى خارجية تسيطر على وجودهم وقواهم[2].

خلاصة ونتائج الفصل:

بعد تعريفنا لظاهرة التخلف السياسي، وتعرفنا على أهم أسبابه ومسبباته الداخلية والخارجية، ثم استعراضنا لمظاهر هذا التخلف في الوطن العربي، تبدت لنا جملة من الحقائق والاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

-تعتبر دراسة التخلف السياسي المدخل الرسمي لبحوث التنمية السياسية، ذلك أن مظاهر التخلف السياسي ما هي إلا ما اصطلح عليه بأزمات التنمية السياسية.

-إن ظاهرة التخلف السياسي هي محصلة جملة من الأزمات تشكل حلقات متداخلة ومتشابكة في بعضها البعض.

-إن التخلف السياسي الذي تعيشه المجتمعات العربية لا يمكن فصله عن السياق التاريخي الذي يتم فيه، ذلك أن مناطق اليوم المتخلفة كانت بالأمس متقدمة، والعكس صحيح، وهذا يعني أن فهم ظروف التخلف وأسبابه في المجتمعات العربية لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات التاريخية التي سبقته.

(1) – المرجع نفسه، ص. 109.

(2) – علي أسعد وطفة ، المرجع السابق، ص.109.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

– إن غياب مظاهر الديمقراطية عن المشهد السياسي العربي هو غياب مزدوج –كما يقول محمد عابد الجابري– فهي غائبة على المستوى السياسي (نظام الحكم وأسسه)، وعلى المستوى الإيديولوجي (في المشروع النهضوي العربي) بل وحتى على المستوى الثقافي والشعبي .

–إن بعض الأزمات التي أشرنا إليها والتي تعاني منها الدول العربية قد يتناقض مع بعضها الآخر حيث أن القضاء على بعض الأزمات قد يفجر بعضها الآخر، فتحقيق المشاركة السلمية مثلا قد يفجر أزمة الهوية أو أزمة الشرعية، وهذه خاصية في الدول النامية عموما.

–إن معايير استحقاق الدول العربية لوصف (التخلف) ليست معايير جوهرية في ذاتها، بل هي نتاج الأصل الذي انعكست عليه، أي ما أفرزه (الروح الجمعي) من قيم ومسلمات وعقائد، ولذلك يتكرر التأكيد على ضرورة مراعاة الخصوصية العربية.

–إن المتأمل في الأنظمة العربية يجد أنها قائمة إما على أساس الحزب الواحد، أو العائلة الواحدة، أو أبناء جهة واحدة، ومن هؤلاء وأولئك تتكون الأجهزة القيادية والرئاسية، وعلى رأس هذه الأجهزة مجموعة أشخاص يمتون إلى تلك النظم بصلات قربى كثيرة، وهؤلاء من خلال مواقعهم في السلطة يضفون عليها طابعا اجتماعيا وسياسيا وأهليا لاسيما في إطار توزع السلطات.

–إن نمط الولاءات والانتماءات القائم في الوطن العربي هو الذي يجعل النسق السياسي العربي نسقا انقساميا، وإن كانت هذه الانقسامات تقوى وتضعف أمام قوة الانتماء الفكري أو السياسي وضعفه من جهة، ووجود عصبيات أقوى وأكثر فاعلية من عصبية قربى الدم من جهة أخرى.

–لا تزال العديد من الأقطار العربية –رغم تحقيق بعض التقدم الإيجابي– تعيش حالة مما أسماه (عبد النور بن عنتر) اللاحسم الحضاري (التراث، العصرنة، القومية، القطرية، الدين، العلمانية، علاقة الدين بالسياسة، التأرجح بين نظم سياسية واقتصادية مختلفة...إلخ)، ولا يبدو أن زمن الحسم قد اقترب !.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الثالث: مؤشرات التنمية السياسية في الوطن العربي ومعوقاتها.

سبق وأن رأينا في الفصل الأول كيف تفاوتت الــرؤى، وتباينــت الدراســات واضــطربت الإشكالات حول تحديد مفهوم التنمية السياسية يحضى بنوع من الإجماع بين الباحثين والمنشغلين بهذا المجال، وحاولنا-بعد عرض ونقد -أن نخرج بتعريف لهذا المفهوم يتلاءم إلى حد ما -حسب رأينا-مع متطلبات مجتمعاتنا العربية من جهة وينسجم مع طبيعة الدراسة من جهة أخرى، ولعله مــن النافــل القول أن "مؤشرات[1] التنمية السياسية بدورها لم تكن محل إجماع بين الباحثين تبعا لاختلافهم حول القضية الأولى، ولقد اجتهد الكثير منهم في تحديد مؤشرات للتنمية السياسية في الــدول الناميــة[2]، ولسنا في هذا الفصل بصدد الخوض فيما قيل حول هذه المسألة ، ولكن سنكتفي بذكر أهــم تلــك المؤشرات والتي هي مستخلصة من التعريف الذي قدمناه للتنمية السياسية[3]، ولكن قبل ذلــك ثمــة ملاحظات:

1-لقد كشفت بعض التجارب العربية-المتواضعة- في طريق الديمقراطية والتنمية الــسياسية أن البعد الخارجي يعد مؤشرا هاما في مجال التحول الديمقراطي، بالرغم من ذلك فــإن الدراســة المقارنة لأدبيات التنمية-وكما أشرنا- تشير إلى أنها عملية داخلية وذاتيــة في أساســها، وأن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقا على العوامل الداخلية ، ولذلك سنستبعد هذا المؤشر-علــى أهميته- من هذه الدراسة.

2- إن الوجه القاتم-إن صح التعبير-التي عرضناه عند حديثنا عن مظاهر التخلــف في العــالم العربي لا يشكل في الحقيقة جميع ملامح الصورة، فثمة ملامح مشرقة تبشر بتحول إيجابي نحــو

(1) – المؤشرات هي "آليات" تبين حالة ظاهرة معينة واتجاهها وتستخدم لتوضيح التقدم نحو غايات الأهداف الانمائية المحددة.

(2) – أنظر على سبيل المثال: عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق الممكنات،" في المستقبل العربي،عدد 30، المرجع السابق، ص.19.

(3) – أنظر التعريف، ص.40.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المسار الديمقراطي في الكثير من الدول العربية، وثبت أن العديد منها قد وضع القطار على السكة الصحيحة، وتجسد ذلك من خلال حدوث إنفراجات وسياسات انفتاح تبنتها بعض الدول العربية، وصار"الخيار الديمقراطي(*) ينظر إليه كطوق نجاة، وحديثنا في هذا الفصل يكون حول أهم مؤشرات هذا التحول[1].

3-ثم إن المنشغلين بحقل التنمية السياسية من علماء ومفكرين وباحثين، بما فيها مراكز الدراسات المهتمة بهذه القضية لا يكادون يختلفون على أن "الإصلاح السياسي هو أول خطوات التحول الديمقراطي، الذي يعد بدوره الطريق الموصل إلى تحقيق التنمية السياسية"، لذلك سنحاول في هذا الفصل الوقوف على أهم المؤشرات الدالة على هذا التحول في الوطن العربي.

ونظرا لتعدد جوانب التحول الديمقراطي وتشابك اتجاهاته فسوف نحافظ على التقسيم الثنائي الذي تبنيناه عند حديثنا عن مظاهر التخلف السياسي، أي أننا سنقسم الفصل إلى مؤشرات تتعلق بالنظام السياسي – مؤشرات فوقية- وأخرى تتعلق بالجمهور والمجتمع المدني- مؤشرات تحتية- لاعتقادنا أن الإصلاح البديل لابد أن يكون فوقيا وتحدتيا في آن واحد[2]، وذلك وفق ثلاثة مباحث:

– **المبحث الاول**: مؤشرات متعلقة بالنظام السياسي.

–**المبحث الثاني**: متعلقة بالجمهور والمجتمع المدني .

–**المبحث الثالث**:معوقات التنمية السياسية في الوطن العربي.

(*) – إن الحديث عن الديمقراطية بشكل عام يصطدم في كثير من الأحيان ببعض الأفهام، والانطباعات الغير دقيقة، واعتقد أنه يجب التفريق جيدا بين الديمقراطية الغربية التي تشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية في آن واحد، والديمقراطية التي نتناولها اليوم، والتي تتناول الديمقراطية السياسية المتعلقة بنظام تداول السلطة أو المشاركة في السلطة السياسية، وفي ظل هذا التفريق فإننا نتجاوز الجدليات المتعلقة بالتباين الاجتماعي والحضاري، وربما الديني بيننا وبين المجتمعات الغربية. أنظر: جواد محمد الحمد،" رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها"،في، ابتسام الكتبي و آخرون، المرجع السابق، ص. 464.

(1) – أنظر: اسماعيل الشطي وآخرون، المرجع سابق، ص. 7.

(2) – حول بدائل الإصلاح المطروحة أنظر: مصطفى كامل السيد محررا، المرجع السابق، ص.536.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المبحث الأول: مؤشرات متعلقة بالنظام السياسي:

شهدت الموجة الثالثة للديمقراطية-كما عبر عنها "هنتنجتون"- ظهور فيض من الكتابات التي توافرت حول دراسة الدول التي كانت نماذج لهذه الموجة، وقد أبرزت تلك الكتابات حقيقة هامة مفادها أن تلك الدول اتسمت بوجود دور هام ومحوري للنخبة الحاكمة- أي النظام السياسي- في قيادة عملية"الإصلاح السياسي" ومن ثم التحول نحو الديمقراطية[1] .

ولقد ركز دارسوا هذه الموجة على تعرف مختلف الشروط التي ساهمت في دفع النخبة إلى تبني قضية الإصلاح، كما اهتموا بإبراز ما يتم في داخل النخبة ذاتها من عمليات وخطوات تسهم في نهاية الأمر في دفع عملية التحول إلى الديمقراطية، والوصول الى أولى مؤشراتها الرئيسية- من وجهة نظرهم- وهي تداول السلطة بمقتضى انتخابات عامة وحرة[2] .

ولن يكون حديثنا في هذا المبحث عن الأسباب الدافعة بالنخبة الحاكمة إلى الإصلاح[3] ، ففيما ذكرناه في الفصل السابق من مظاهر للتخلف كاف بدفع تلك النخب إلى ذلك، وإنما سيقتصر حديثنا عن أبرز المؤشرات الدالة- وإن كانت لم تكتمل بعد- على تبنى النظم العربية بمختلف أصنافها لمسألة الإصلاح السياسي، والخيار الديمقراطي، وأولى هذه المؤشرات الإصلاحات الدستورية والقانونية التي شهدها جل النظم العربية،ثم التطوير المؤسساتي للبرلمانات العربية و هذا ما سوف نوضحه فيما يلي:

المطلب الأول: الإصلاحات القانونية والدستورية في النظم العربية.

المطلب الثاني: التطوير المؤسساتي للبرلمانات العربية.

---

(1) – حنان قنديل، "عملية الإصلاح السياسي في مصر بين النظرية والممارسة"،في: مصطفى كامل السيد محررا، المرجع سابق، ص. 478.

(2) – المرجع نفسه، ص. 479.

(3) – لمعرفة تفاصيل ذلك أنظر، نفس المرجع، ص. 479.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المطلب الأول: الإصلاحات القانونية والدستورية في النظم العربية:

منذ زمن ليس بالبعيد، لم يوجد نظام عربي واحد يعتبر أنه في حاجة إلى الإصلاح من الداخل، ورغم ثبوت ألوان القصور والعجز داخل هذه الأنظمة، إلا أنه كان ينظر إلى كل من يردد ذلك على أنه؛ إما عميل أو متطلع لسلطة لا يستحقها، ولئن كان الثابت أن عملية التغير داخل المجتمعات العربية تسير بدرجة تفوق في حجمها ونوعيتها معدلات التغيير داخل النظم السياسية نفسها، إلا أن مصطلح "الإصلاح" شغل حيزا أخذ يتسع تدريجيا في الخطاب الرسمي العربي خلال السنوات الأخيرة[1] .

فلقد أدخلت العديد من الأنظمة العربية جملة من "التعديلات" الدستورية[*] في محاولة منها لبعث الأمل بالخروج من إسار الاستبداد السياسي، وبغض النظر عن نتائج هذه الخطوة فإن كثيرا من المراقبين اعتبروها خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ذلك أن الإطار الدستوري يتعدى كونه مجموعة من النصوص والقوانين الجامدة، فهو في واقع الأمر إفراز لمحصلة تفاعل القوى والتيارات السياسية في وقت ما، كما أنه عامل من عوامل ضبط وتنظيم اللعبة السياسية، وهو مؤشر هام على مدى نضوج العملية السياسية واستقرار المبادئ الديمقراطية[2]. وفيما يلي نماذج من دول عربية ملكية، وأخرى جمهورية:

---

(1)– عبد الحليم المحجوب، "مبادرات إصلاح النظام العربي والدوافع والخيارات المستقبلية"، كراسات إستراتيجية، عدد13(2003) ، مصر:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، ص.02.

(*) – تصف الدساتير في العالم العربي هياكل سياسية متنوعة، اتحادية كما في دولة الإمارات والسودان ومركزية كما في تونس، وملكية دستورية كما في الأردن، وجمهورية كما في مصر، أو ملكية تقليدية كما في السعودية، كما تنص الدساتير العربية على توزيع الصلاحيات على السلطات الثلاث، لكنها لا تحتوي نصوصا تحمي المجالس النيابية من هيمنة السلطة التنفيذية، فضلا عن ذلك فهي تسرد الحقوق والحريات المدنية، ومعظم الدول العربية وقعت وصادقت على: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) وفيما تتكون معظم الدساتير العربية من وثائق متشابهة، النصوص تقريبا فإن بعضها جاء نتيجة لظروف سياسية وتاريخية جديرة بالانتباه ! ،ففي المملكة العربية السعودية مثلا يعتبر القرآن الكريم نفسه دستور الدولة وتصحبه سلسلة من المراسيم الملكية لتكون دليلا عمليا على تطبيق مبادئ القرآن، وفي ليبيا يشكل البيان الدستوري والكتاب الأخضر الذي كتبه القذافي، وإعلان قيام سلطة الشعب مجتمعه، القانون، الأساسي للبلاد ، لمزيد من التفاصيل أنظرموقع : http://www.amanjordan.org/lows/cons-main.htm

(2)– أحمد امنيسي محررا، المرجع السابق، ص. 147.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفرع الأول: نماذج من دول المشرق العربي:

تمتاز دول المشرق العربي بخصائص متقاربة ومتشابهة إما في بناها السياسية أو مسارها التاريخي أو حتى ثقافتها الخاصة، ولقد أدت أحداث الخليج عامي 1990-1991 إلى إثارة مسألة المشاركة السياسية وأجبرت الأنظمة الخليجية على تقديم الوعود بإجراء الإصلاحات السياسية، وقد اتسعت دائرة المطالبة الشعبية بضرورة الإصلاحات الدستورية، وانتشرت الحركات السياسية العنيفة التي تسعى لتحقيق ذلك[1]:

أولا: البحرين: كانت البحرين سباقة في قيام حركة سياسية مطالبة بالإصلاح السياسي، ويرجع ذلك إلى انتشار الوعي السياسي لدى الأفراد، بفضل الحركات السياسية التي وجدت في البحرين أرضا خصبة لدعواتها[2].

ومن الناحية السياسية، تخضع البحرين كإمارة وراثية إلى سلطة آل خليفة، والشيخ يعتبر صاحب السلطة المطلقة، ويعين ولي العهد والوزراء والأشخاص في المناصب الحساسة، وقد ارتبطت الأسرة بذلك مع قوى القبيلة والأسر التجارية الكبيرة، بأواصر متينة ومصالح متبادلة، وتحظر أية نشاطات سياسية، أو أحزاب أو صحافة حرة، ولا يوجد برلمان أو وسائل للتعبير عن الرأي، وتهيمن الدولة على الحياة العامة على غرار بلدان الخليج الأخرى[3].

ومع تداعيات حرب الخليج الثانية شهدت البحرين عدة ملامح للإصلاح منها: التجميد المؤقت لقانون أمن الدولة، وتخفيف إجراءات منع السفر، والانضمام للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وتعريب قوات الأمن البحرينية[4]. و لم تعكس هذه الإصلاحات طموحات المعارضة في البلاد، فقد قدمت عريضة موقعة من قبل أكثر من مائتي شخص إلى حاكم البحرين السابق"عيسى بن سليمان آل

(1) – أسامة الخولي وآخرون، العرب إلى أين، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2002، ص.281.

(2) – أنظر تفصيل ذلك في: عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، المرجع السابق، ص.14.

(3) – أسامة الخولي وآخرون، المرجع سابق، ص.278.

(4) – أمين المشاقبة، شملان العيسى، "الإصلاح السياسي في دول الخليج"، في: مصطفى كامل السيد محررا، المرجع السابق، ص.123.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خليفة" مطالبة بإعادة الحياة إلى المجلس الوطني الذي تم حله عام 1975، وذلك بانتخابات حرة ومباشرة كما جاء في الدستور البحريني، ومؤكدة على أهمية الدستور كدليل على الطبيعة الديمقراطية في البحرين[1].

غير أن أمير البحرين أعلن في احتفال البلد بعيدها الوطني في 1992/12/16، عن عزمه عن إنشاء مجلس الشورى، وصدر مرسوم أميري بتعيين أعضائه الثلاثين موزعين بين طائفتي السنة والشيعة[2]. وشهدت البلاد بين سنتي (1994-1997) موجات من العنف بين النظام السياسي وقوى المعارضة، وبرزت مرحلة أخرى من الإصلاح بعد انتقال الحكم إلى "حمد بن عيسى آل خليفة سنة 1999" وانطلقت العملية بإقرار الميثاق الوطني في (شباط 2001) الذي حدد إطار العمل السياسي العام ودور مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية، واشتمل الميثاق على مبادئ أساسية أهمها:

1-إن الشعب مصدر للسلطات.

2-احترام الحقوق الشخصية وتوسيع قاعدة المشاركة.

3-التأكيد على مبدأ فصل السلطات، والحريات العامة ومنها حرية التعبير وتأسيس الجمعيات الأهلية، وأن العدل أساس الحكم.

4-إنشاء برلمان يتكون من مجلسين: أحدهما يتم انتخابه من المواطنين مباشرة وبمشاركة المرأة تصويتا وترشيحا، والآخر يعين أصحابه من ذوي الخبرة والكفاءات

ولقد تم إصدار الدستور المعدل في الذكرى الأولى للتصويت على الميثاق التي كانت يوم 2002/02/14 ، والذي بمقتضاه تحولت البحرين من إمارة إلى مملكة، واعتماد النظام الملكي الوراثي

---

(1) – ابتسام الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي "، في: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.312.

(2) – المرجع نفسه، ص.313.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الدستوري، والأخذ بالنظام البرلماني من مجلسين، وإعطاء حق الرقابة السياسية والمالية للمجلس المنتخب، ومساواة المجلسين بالتشريع، وتفعيل دور المرأة السياسي[1].

ثانيا: الكويت: أدى الغزو العراقي للكويت سنة 1990 إلى إحداث تفاعلات داخلية وخارجية انعكس معظمها على مستقبل النظام السياسي، والخارطة السياسية ككل، فقد تعرضت الأسرة الحاكمة لأقسى تجربة في تاريخ حكمها للكويت، وذلك لاضطرارها مغادرة البلاد و اللجوء إلى السعودية، مما أدى ببعض المواطنين المرابطين إلى توجيه انتقادات لها، واتهامها بالمسؤولية عن الكارثة[2].

وانفجرت الأزمات بين السلطة والمعارضة حول إعادة صياغة العقد السياسي بين الشعب والأسرة الحاكمة، وكذا بعض الأمور المتعلقة بتوقيت الانتخابات وشكل الحكومة، وتغيير الدستور، أو الأعراف الدستورية المستقرة نتيجة للتغيرات التي أحدثها الغزو[3].

وقدم أمير الكويت وولي عهده لفصائل المعارضة في مؤتمر جدة بعد شهرين من الغزو وحضره 1200 شخصية كويتية، وعدا بإصلاحات دستورية وعودة مجلس الأمة، وبعد التحرير، تم التوقيع على عريضة من قادة إسلاميين وليبراليين ومستقلين في مارس 1991، تحث على تنفيذ وعود الأمير[4].

وعلى أية حال فإن المادة (174) من الدستور الكويتي تحضر تعديل الدستور قبل مرور خمس سنوات من العمل به، ثم عززت بالمادة (175) التي حملت في ثناياها توجيها دستوريا صريحا أن

(1) - المرجع نفسه، ص.123.

(2) - محمد عبد السلام، "مستقبل الكويت بعد التحرير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، القاهرة: 1993، ص.114.

(3) - سامح أبو العتيق باسم خليل، "ندوة حول مستقبل الكويت"، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، القاهرة ، 1992، ص.246.

(4) - ابتسام الكتبي، المرجع سابق، ص310.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

التعديل في الدستور الكويتي يجب أن يكون للأفضل وبما يحقق المزيد من الحقوق والحريات والبحبوحة السياسية[1].

وفي أكتوبر 1992، تم إجراء انتخابات برلمانية لانتخاب مجلس الأمة، الذي قام بدور بارز سواء على مستوى إصدار التشريعات أو ممارسة الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، وفي 1996 تم إجراء ثاني انتخابات برلمانية، وفي 1999 تمت إجراء ثالث انتخابات بعد تأزم الموقف بين الحكومة والبرلمان، وقد سبق بهذه الانتخابات إصدار أمير الكويت مرسوم تعديل قانون الانتخاب والترشح يمنح المرأة الحقوق السياسية[2].

وشهدت الكويت في الآونة الأخيرة خطوات إصلاحية لتحسين وتطوير تجربتها الديمقراطية وتم فصل منصب ولي العهد من منصب رئيس الوزراء.

وعلى كل حال فإن التجربة الكويتية في المجال الديمقراطي تعتبر متقدمة على كافة دول الخليج وهي آخذة بالنمو والتطور خصوصا عندما تنجح الحكومة في تمرير بعض القوانين الديمقراطية التي سيكون لها الأثر الأكبر في عمليات الإصلاح السياسي المستقبلية[3].

ثالثا: قطر: عندما تسلم حمد بن خليفة آل الثاني سلطاته الدستورية في ديسمبر 1997، سعى للبدء بعملية تطوير وتحديث النظام السياسي وتحويله إلى نظام ديمقراطي، ولكن بصورة تدريجية ومدروسة، ولتحديث التجربة الديمقراطية قام الأمير في أكتوبر 1999، بتشكيل لجنة لإعداد دستور

(1) – محمد عبد المحسن المقاطع،"التجربة الديمقراطية في الكويت"، المرجع السابق،ص ص.90-91.

(2)– ابتسام الكتبي، المرجع سابق، ص310، ولمعرفة الوضع السياسي للمرأة في الخليج، راجع دراسة مهمة لـ: ميثاق سلم الشامسي، "وضع المرأة الخليجية"، المستقبل العربي،(تحرير أسامة الخولي وآخرون)، ط1، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص .277.

(3)– مصطفى كامل السيد، المرجع السابق ص.129.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ديمقراطي جديد للبلاد، والذي صدر في أفريل 2003، وحصل على موافقة 96% من الشعب القطري في استفتاء عام، وتضمن الدستور الجديد نقاطا هامة منها: [1].

1-التأكيد على الحريات العامة وحرية التعبير والحريات الصحافية.

2-حق التجمع وإنشاء النقابات المهنية.

3-منح المرأة حق الترشح والانتخاب.

4-التأكيد على استقلاليه السلطة القضائية.

5-تأسيس مجلس للشورى بصلاحيات تشريعية، وتم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2003، وبشكل عام فمنذ أن تسلم الشيخ حمد سلطاته، قام بإصدار مرسوم أميري يقضي بالفصل بين منصب ولي العهد ورئيس الوزراء، ويلاحظ أن عمليات الإصلاح آخذة في التطور التدريجي وعلى مراحل في هذه الدولة.

رابعا: السعودية: أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز أمرا ملكيا في أكتوبر 2006، يقضي بتعديل الفقرة "ج" من النظام الأساسي للحكم للنص على تشكيل هيئة للبيعة تنظم شؤون الحكم وتبايع الملك وتختار ولي عهده، وبشيء من التجاوز يمكن اعتبار النظام الأساسي للحكم حاملا لروح الدستور الذي تعرفه الدولة الحديثة، من حيث كونه ينظم العلاقة بين السلطات، ويوضح الأسس التي ينبني عليها كيان المملكة[2].

وعلى صعيد آخر تم إنشاء "اللجنة الأهلية لحقوق الإنسان" رغم أن المادة 26 قد أقرت أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، أضف إلى ذلك قيام جماعات مصالح بنوعين:

---

(1)- مصطفى كامل السيد، المرجع السابق ،ص127، وأنظر: فتحي العفيفي، "الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر"، المستقبل العربي، المرجع السابق، ص329.

(2)- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد محررا، حال الأمة العربية، مرجع سابق ، ص82.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

جماعات مصالح خاصة (الغرف التجارية) وعامة (الجمعيات الخيرية) أما الأولى فهي طليعة المجتمع المدني السعودي، لأنها كيانات مستقلة عن المؤسسة الرسمية، وتمول نشاطاتها ذاتيا، ولها نشراتها ومراكز بحوثها الخاصة، وتقوم بضغط على الحكومة من أجل مصالحها، وتقدم رؤى حول السياسة العامة، ومع تبني الحكومة للخصخصة ينتظر أن يزداد دورها-أي جماعات المصالح-السياسي. والواقع أن اهتمام القيادة السعودية بذلك يدخل ضمن "مأسسة الدولة"[1].

وقد أخذت عملية المأسسة تطورا متسارعا منذ إنشاء المجلس الشورى سنة 1992، ومعه مجالس المناطق الذي مثل الانطلاقة الحقيقية للإصلاح السياسي في المملكة، ثم تلاه إصدار ثلاثة أنظمة رئيسية:

1-**النظام الأساسي للحكم**: والذي عدت أول وثيقة دستورية مكتوبة للمملكة العربية، ووضحت طبيعة نظام الحكم، وسلطات الملك، وتوزيع السلطات... إلخ، ويبدو أن ثمة اتفاقا على شمول نظام الحكم الأساسي مجمل معالم الدساتير الحديثة.

2-**مجلس الشورى**: والذي شكل في أغسطس 1993، ووضعت اختصاصاته بين التشريع والرقابة، ورغم ما وجه له من انتقادات إلا أن بإنشائه اكتملت بنية المؤسسات الحكومية الرسمية وزاد تمايزها البنيوي وتخصصها الوظيفي التنفيذي والقضائي وإلى حد ما التشريعي.

3-**مجالس المناطق** أو التي يوكل لها مناقشة قضايا التنمية الإقليمية والخدمات العامة في المنطقة بالإضافة إلى تقديم التوصيات والاقتراحات لرفع مستوى الأداء الإداري للمنطقة[2].

وهكذا أجريت أول انتخابات بلدية في عام 2005، وأخذ النظام السعودي يتجاوب مع علميات الإصلاح السياسي وإن بصورة تدريجية وبطيئة، ولا أدل على ذلك إنشاء مركز الملك عبد

(1) – محمد إبراهيم الحلو، "خطوة سعودية على طريق التحديث السياسي"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9088، الموقع الإلكتروني للجريدة، تصفح يوم: 2007/04/24 www.asharqalousat.com

(2)– مصطفى كامل السيد، المرجع سابق،ص ص 181.-183.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

العزيز للحوار الوطني(2003) الهادف إلى محاربة التعصب وتعزيز الوحدة الوطنية، وإعطـــاء حريـــة التعبير وإبداء الرأي في مجمله القضايا التي كانت إلى وقت قريب من الطابوهات.

خامسا: الأردن: على إثر فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في يونيو 1988، ضمن توجه أردني جديد، أعلن رسميا في أغسطس من العام نفسه حل مجلس النواب العاشر، ودعـــا الملك حسين على إجراء انتخابات نيابة عامة خلال عام 1989، وتجسيدا لتوجهات الملك شـــرعت الحكومة في شهر سبتمبر بتعديل قانون الانتخاب العام 1986، وعندما أخـــذت ملامـــح التحـــول الديمقراطي تنتشر في الأردن، سارعت الحكومة لتعزيز هذا التوجه بإجراء تعديل ثان علـــى قـــانون الانتخابات بإضافة تسع مقاعد نيابة بتاريخ 1989/07/08، مما أكد جدية الحكومة في اســـتئناف الحياة النيابية[1].

ولقد كان استفتاء 1989، استفتاء حول ميثاق وطني إلى جانب الدستور، دعت إليـــه لجنـــة ملكية تمثلت داخلها جميع أطراف الطيف السياسي، وصاغت برنامج عمل ولائحة ثوابت تلتزم بهـــا كافة الأطراف السياسية بما فيها الحكومات المتعاقبة[2] .

وصدرت الإدارة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (97) عام 1992، القاضي بإنهاء الأحكام العرفية، وقد حقق هذا الأمر نقلة نوعية مميزة في مجال الحقوق والحريات العامـــة، وســـاهم بشكل واضح في تعزيز الديمقراطية ثم تلته إجراءات أهمها[3]:

---

(1) – محمد كنوش الشرعة،" التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع، التحديات، الآفاق"،في: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص.286-287.

(2) – جمال عبد اللطيف الرفاعي، "تقويم التجربة الديمقراطية الأردنية المعاصرة وآفاقها"، في: علي خليفة الكواري(محررا)، المرجع سابق، ص. 90.

(3) – محمد المصالحة،"المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية السياسية، دراسة حالة الأردن"، مجلة المفكر، عدد 2، بسكرة :جامعة محمد خيضر، 2007 ص .109.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1-**صدور القانون الأحزاب السياسية:** واستنادا لهذا القانون فقد سمح للأحزاب السياسية بالترخيص والتسجيل لدى وزارة الداخلية، وبهذا القانون يكون الأردن قد أعاد الحق للمواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية بعد انقطاع دام منذ عام 1957.

2-**قانون المطبوعات والنشر:** والذي صدر سنة 1993 وعدل سنة 1999، وقد نظم هذا القانون حرية الصحافة والتعبير وذلك مواكبة للتغيرات الديمقراطية، ودعما للحريات العامة، وللتعددية السياسية، وقد أشارت المادة (05) إلى حق كل شخص بما في ذلك الأحزاب السياسية بامتلاك المطبوعات الصحفية وبإصدارها وفق القانون، وفي هذا السياق تم إلغاء وزارة الإعلام سنة 2002، كخطوة باتجاه حرية الإعلام وخصخصته.

3-**إلغاء قانون مقاومة الشيوعية:** فمع عودة الحياء السياسية الحرة، والتعددية الفكرية والسياسية صدر قانون رقم (7) عام 1992، والذي يسمح بالفكر السياسي الشيوعي، والأحزاب المبنية عليه بالعمل ضمن الأطر الدستورية.

وعلى أية حال، فقد بينت الوقائع السابقة أن الأردن كان يتجه فعلا منذ عام 1989، نحو ترسيخ نظام ديمقراطي نيابي ملكي دستوري، كما جاء في الدستور والميثاق الوطني، وأن إرادة الملك حسين قد توجهت فعلا إلى هذا الهدف، وحصلت "لحظة مصالحة" بين النظام السياسي وكافة الحركات السياسية وحدث انفراج سياسي، وسارت التجربة بشكل جيد إلا أنها اصطدمت بجملة من العوائق[1] بعد ذلك، لعل أهمها قانون الانتخاب القائم على نظام الصوت الواحد، هذا النظام دفع بالمعارضة الأردنية إلى اتهام الحكومة بعدم الجدية في الإصلاح[2]. ويبقى أهم إنجاز في هذا المجال، إنشاء "وزارة التنمية السياسية" في عام 2007، والتي هدفت إلى تطوير العمل السياسي ودفعه إلى الأمام وإشراك قطاعات المجتمع المدني الأردني المختلفة في المشاركة السياسية....إلخ. ولقد قامت

---

(1)- جمال عبد اللطيف الرفاعي، المرجع السابق، ص.93.

(2)- القسم الدولي،" المعارضة الأردنية تهدد بمقاطعة الانتخابات النيابية "، جريدة الخبر اليومي، العدد(5086) 2007/08/08، ص.15.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بمحاولات جادة من أجل نشر ثقافة سياسية جديدة، وترسيخ الفكر الديمقراطي لدى المجتمع الأردني، وكمثال على ذلك قيامها بحملات للتعريف بالحقوق الدستورية كان آخرها في 2008/02/02 [1].

الفرع الثاني: نماذج من دول جمهورية

أولا- مصر:

وفيما يخص النموذج المصري فإنه منذ وضع الدستور الدائم في العام 1971 وحتى عام 2004 أي طيلة ثلاثة عقود لم يدخل على هذا الدستور تعديل باستثناء ما وقع من "صفقة غير معلنة" بين السادات والإخوان من أجل إدخال تعديل ينص على اعتبار الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع، والنص على فتح مدة حكم رئيس الجمهورية لأمد غير محدود، والسماح بالتعددية الحزبية خلفا لنظام الحزب الواحد، وكل ذلك كان سنة 1980[2].

ومنذ السنوات الأولى للقرن 21 شهدت مصر زخما من الإجراءات عُدت خطوات نحو إرساء مزيد من الممارسات الليبرالية في المجتمع المصري أهمها[3]:

- إلغاء محاكم أمن الدولة.
- إقرار ترتيبات قانونية لحماية حرية الصحافة والنشر.
- إنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان.
- بدء الحوار الوطني بين الحكومة والأحزاب المصرية لتطوير عملية الإصلاح السياسي

(1)- نقلا عن قناة الجزيرة بتاريخ: 2008/02/02.

(2)- أحمد يوسف ونيفين مسعد محران، المرجع السابق، ص. 78.

(3)- حنان قنديل، المرجع سابق، ص.488.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويبقى أهم تطور سياسي في هذا السياق ما عرف بمسألة "الإشراف القضائي" على الانتخابات والتي اعتبرت نقلة نوعية في سياق التشريعات المستحدثة لتعزيز الإصلاح السياسي، فلقد لعب القضاء المصري دورا مهما في ذلك، من أبرز ملامحه[1]:

1-صدور أحكام عديدة من المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية كثير من القوانين ذات الصلة بالحياة السياسية.

2-المساهمة في تشكيل هيكل النظام الحربي، فقد ظهرت العديد من الأحزاب المصرية إلى حيز الوجود بأحكام قضائية، بعد رفض"لجنة شؤون الأحزاب"-وهي لجنة سياسية إدارية في جوهرها- تشكيل أحزاب جديدة بدعاوى مختلفة، وعد ذلك دعما لدور المجتمع المدني.

3-الإشراف على الانتخابات: والذي أعطى انطباعا لدى العامة مفاده أن إمكانية التلاعب والتزوير لم تعد واردة بقدر ما كان عليه الوضع سابقا، ولعل ذلك ما يفسر عدم تأمين الحزب الحاكم للأغلبية التي اعتاد الحصول عليها من قبل، ومكن الإخوان من دخول قبة البرلمان.

وتواصلت مبادرات النخبة الحاكمة في سياق التعديلات الدستورية، حيث أعلن الرئيس مبارك سنة 2005 (مبادرته) لتعديل المادة 76 من الدستور والتي تحدد آلية اختيار رئيس الجمهورية[2]، وحسب تفسير منطوق التعديل فإنه يهدف إلى تقييد ترشيحات المستقلين لصالح الأحزاب التي هي قوام التعددية وأساس الحراك السياسي في النظام الديمقراطي[3].

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، "الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي في مصر، رؤية نقدية"، (أسامة الخولي محررا)، المستقبل العربي ، عدد 61، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص. 397.

[2]- تنص المادة على اشتراط ترشيح الحزبيين، تمثيل أحزابهم بنسبة 5 %من مقاعد مجلس الشعب والشورى، واشترطت لترشيح المستقلين تزكية 250 عضوا من أعضاء مجلس الشعب والشورى والمحليات.

[3]- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد محررا ن، المرجع السابق، ص79.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفي ديسمبر 2006 أخطر الرئيس مبارك رئيس مجلس الشعب بطلبة تعديله 34 مادة من مواد الدستور بما فيها المادة 76 المشار إليها آنفا، وترجمت التعديلات رؤية مبارك الإصلاحية والتي انطلقت من الالتزام بأهداف هي:

1-تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

2-تعزيز دور رئيس مجلس الوزراء.

3-تبني نظام انتخابي يفعل التمثيل الحزبي في البرلمان فضلا عن تمثيل المرأة.

4-تطوير نظام المحليات بما يعمق صلاحياتها التنفيذية والرقابية.

5-مكافحة ظاهرة الإرهاب عن طريق قانون يعد لهذا الغرض، ويحل محل قانون الطوارئ[1].

ثانيا- موريتانيا:

في أغسطس 2005 أطاح المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية في موريتانيا بنظام معاوية ولد سيد أحمد الطايع الذي حكم البلاد منذ 1991، وأعلن قائد الانقلاب "أعلى ولد محمد الفال" أن وجوده في السلطة رهن بتنظيم الأوضاع السياسية خلال مرحلة انتقالية قوامها 24 شهرا يتسلم على إثرها المدنيون مقاليد الحكم، وصدر بالفعل إعلان دستوري يفيد هذا المعنى، ثم خفضت المرحلة الانتقالية إلى 19 شهرا وشكلت حكومة تكنوقراط، وجعل (ولد الفال) ثلاث ركائز أساسية يستقيم عليها الحكم الموريتاني وهي[2]: *الديمقراطية. *العدالة. *الحكم الراشد.

وأدار مع القوى السياسية المختلفة حوارا حول نقاط عدة أبرزها مسألة تعديل الدستور وإخضاع الدستور المعدل لاستفتاء شعبي، وهو ما حصل في يونيو 2006، بمشاركة قياسية بلغت 67% ووافق عليه 97 %من المصوتين، ومس التعديل ستة مواد أساسية أهم مفاهيمها[3]:

---

(1) – أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد محررا ن، المرجع السابق ، ص.80.

(2)– المرجع نفسه، ص.76.

(3) – المرجع نفسه ، ص.77.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1-قصر مدة رئيس الجمهورية بخمسة سنوات لعهدتين غير قابلة للتجديد.

2-جعل التزام الرئيس بعدم تعديل هذا الشرط جزء تكوينيا في القسم الرئاسي.

3-القضاء بعدم شغله منصبا قياديا في أي حزب سياسي طيلة فترة ممارسته السلطة.

4-النص على عدم جواز المبادرة بمراجعة الدستور إذا كانت تلك المبادرة تنال من سيادة الدولة ونظامها الجمهوري الديمقراطي التعددي، أو مبدأ التناوب الديمقراطي على السلطة.

ورغم أن دستور 1991، في عهد معاوية ولد سيد أحمد الطائع قد اعتمد التحول الديمقراطي المقيد، على نهج المرحلية والتدرج وفي ضوء خصوصية البيئة والتركيبة الاجتماعية والعرفية الموريتانية، وبما يؤمّن الاستقرار والأمن وصولا إلى حياة دستورية ديمقراطية[1]، إلا أنه ثمة فجوة هائلة بين النصوص القانونية والدستورية من جهة وبين الممارسة الفعلية من جهة أخرى[2].

وعلى أية حال فالتجربة الموريتانية ككل تستحق التأمل والمتابعة، وقد حققت الإصلاحات الأخيرة نتائج جد هامة، وانفردت موريتانيا بخصوصيات ليس لها شبيه في الدول العربية الأخرى.

ثالثا- الجزائر:

بعد تجربة الانفتاح السياسي للرئيس الشاذلي بن جديد، التي جاء بها دستور 1989[3]، والتي جاءت بالسيناريو "الأسوأ"، مع فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتدخل العسكريين في الحكم، واستقالة

---

(1) – أنظر تفصيل ذلك في:شيخنا محمدي ولد الفقية،"الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا، قراءة أولية"، المستقبل العربي، عدد30، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.359.

(2) – أحمد منيسي محررا، المرجع سابق، ص257.

(3) – وقد زكاه الشعب الجزائري بنسبة 92 %، وأرسى عدد من مبادئ الفكر الديمقراطي أبرزها: =

– ضرورة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لتداول السلطة، وتأكيد الفصل ما بين الحزب والدولة.

– النظر إلى الجيش باعتباره إحدى مؤسسات النظام المخصصة للدفاع الخارجي، وتحييده سياسيا.

– نقل بعض سلطات الرئيس إلى رئيس الوزراء، الذي هو بدوره مسؤول أمام البرلمان.

– إضافة إلى عدة قوانين تؤكد هذا الاتجاه الجديد نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية، أبرزها قانون الجمعيات السياسية الذي سمح بحرية إنشاء الأحزاب السياسية، أنظر: الدستور الجزائري العام1996، الجريدة الرسمية، العدد 96 بتاريخ: 8-12-1996.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الشاذلي بن جديد، دخلت الجزائر في دوامة العنف والعنف المضاد، وضاقت آفاق التحول الديمقراطي بدعوى أولوية الاستقرار السياسي[1].

ولذلك جاء دستور 1996، الذي وضع في حينه لكسر حلقة العنف والعنف المضاد بين النظام والجماعات الإسلامية المتطرفة[2]. وأدخل تعديلات جوهرية أهمها[3]:

1-تحديد مدة عهد رئيس الجمهورية لعهدتين فقط، ضمانا للتداول على السلطة.

2-إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية، أي وجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان وهذا ما قضت به المادة (98).

3-مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية-ولو نظريا-

4-تقرير مبدأ المحاسبة من خلال مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.

وبناء على النصوص القانونية الواردة في دستور 1996، أجريت سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتي اتخذت شكل إثراء بعض القوانين، وإضافة قوانين جديدة، خاصة القوانين العضوية المكملة للدستور ومن أمثلتها:

-القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.

- القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

- القانون العضوي المتعلق بالمحكمة العليا.

- القانون العضوي المنظم للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما.

---

(1)- السيد عوض وآخرون، المرجع سابق، ص.133.

(2)- أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد محررا ،المرجع السابق، ص.83.

(3)- مجموعة من الباحثين، "دراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي"، جامعة محمد خيضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2005، ص.73.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعليه فقد كان التوجه الواضح لترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى النصوص من جهة، ومن جهة أخرى صياغة منظومة قانونية مكملة تسمح بنمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا، وتفعيل المؤسسات اللازمة لوضع المبادئ الديمقراطية موضع التنفيذ والاستمرارية وسرّع في انتشار ثقافة السلم لاسيما مع انطلاق قانون الوئام المدني[1].

وشهدت الجزائر عودة المسار الانتخابي، الذي هدف إلى إعادة بناء الصرح المؤسساتي، وإنهاء الفترة الانتقالية، وأجريت وفقا لذلك عدة استحقاقات انتخابية[2] ساهمت في بروز حراك سياسي لاسيما بعد دعوة الرئيس "اليامين زروال" إلى مؤتمر الوفاق الوطني نهاية 1997، وتم الاتفاق على عدد من التعديلات الدستورية لتجسيد مبدأ سيادة القانون، والحفاظ على وحدة الأمة.

ثم واصل الرئيس بوتفليقة مسار تحقيق الأمن والاستقرار بقانون الوئام المدني، الذي رُقِي إلى مصالحة وطنية زكاها الشعب بنسبة عالية، ومع اقتراب نهاية عهدة الرئيس بوتفليقة، أعلنت حكومة بلخادم نيتها في إعداد دستور يخلف دستور 1996، والهدف المعلن هو تنظيم مرحلة ما بعد المصالحة الوطنية والجميع في ترقب.

المطلب الثاني: التطوير المؤسساتي للبرلمانات العربية:

ليست المجالس التشريعية أو البرلمانات منبتة الصلة عن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المحيط بها، ولقد جاءت البرلمانات العربية- بغض النظر عن ظروف ولادتها الطبيعية أو القيصرية- مطلبا شعبيا مؤسسا على مرتكزات تمثلت بالنضال من أجل الحرية والديمقراطية في ظل حكومات "متسلطة" وهذا ما يبرر وجودها وظهورها من خلال تمثيلها للشعب في هيئة تشريعية تؤسس لمفاهيم

(1) – اسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص43.

(2)– أهمها: انتخابات 1997 التشريعة والانتخابات المحلية في أكتوبر من نفس السنة، وانتخابات مجلس الأمة في ديسمبر من السنة نفسها، ثم الانتخابات الرئاسية سنة 1999، ثم التشريعية في ماي 2002، والرئاسية في 2004......إلخ.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الديمقراطية والعدل الاجتماعي للشعوب التي انتخبت تلك الهيئات والمؤسسات البرلمانية[1].

ثم إن المؤسسة البرلمانية بعد ذلك هي تعبير عن إرادة الناخبين ومشاركتهم في العمل السياسي وتوفر مثل هذه المؤسسة السياسية المستوعبة للمساهمة الشعبية هو الذي يخلق الحراك المجتمعي والسياسي، وبالتالي يحقق التنمية السياسية[2].

والحديث عن تطور الحياة البرلمانية في العالم العربي يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن ثلاثة أبعاد أساسية:

-بعد دستوري ضروري لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

-بعد سياسي يتعلق بتوفير ضمانات الانتخابات الحرة، وتوسيع المشاركة فيها وشيوعها.

-وبعد يتعلق بضمان توافر كفاءة الأداء في المؤسسة التشريعية.

وهذا ما سنحاول معالجته في هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

- **الفرع الأول:** الوضع القانوني للبرلمانات العربية.
- **الفرع الثاني:** شيوع الانتخابات التنافسية وتعزيز الإطار القانوني لها.
- **الفرع الثالث:** تطوير الأداء النيابي لدى البرلمانيين العرب.

---

(1) – لطوف العبد الله، "دور البرلمانات العربية في عملية الإصلاح والتغيير"، عن موقع:
http//:www.arab-ipu.org/publication/journal/v96/ view poin.html

(2) – محمد المصالحة ، المرجع السابق، ص ص. 98-99.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفرع الأول: الوضع القانوني للبرلمانات العربية.

لقد قدم كل من: نلسون بولسباي (Nelson Pobsby) وميشال مـــزاي (Michel Mezay) تصنيفا للبرلمانات سنة 1975 حددا فيه أربع أشكال للبرلمانات مستمدة من طبيعة النظام الـــسياسي ونشاط الحكومة[1]:

1-الأنظمة المغلقة ذات النشاط الحكومي غير مخصص، وهذا النوع لا توجـــد بـــه مؤســـسة تشريعية، بل تتم عملية التشريع عن طريق المجالس الثورية الانقلابية.

2-أنظمة مغلقة ذات نشاط حكومي مخصص، ومميزاتها وجود مجالس تشريعية، ولكنها تعمـــل بوسيلة التمرير.

3-أنظمة مفتوحة ذات أنشطة حكومية غير مخصصة، وفيها تصاغ القواعـــد القانونيـــة عـــبر اجتماعات القبائل، وغيرها من المؤسسات النامية.

4-أنظمة مفتوحة وأنشطة حكومية مخصصة، وتتسم بانتشار المجـــالس التـــشريعية، واتـــساع صلاحيتها التي تجعل منها منبر للنقاش الواسع.

لقد كان النمط الأول سائدا في الدول العربية لاسيما الجمهورية منها قبـــل موجـــة التغـــيير والإصلاح التي شهدتها الدول العربية قبل عقدين من الآن، كما لا يزال النمط الثاني سائدا في العديد منها، في حين ظل النمط الثالث، وإلى وقت قريب مهيمنا على ساحة التشريع في الـــدول الملكيـــة، وتشهد معظم المجالس النيابية العربية، سعيا حثيثا للوصول إلى النمط الرابع الذي يمثل أرقى الأنمـــاط وأفضلها.

فخلال السنوات العشرة الماضية تحرك موقع البرلمان على أجندة الإصلاح السياسي في أغلـــب الدول العربية، وصار عنصرا جوهريا في تقييم التطور السياسي بها، واليوم أصبح في بؤرة اهتمامـــات

---

[1]– عمر فرحاتي، "صلاحيات السلطة التشريعية في الدول العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد10، الجزائر: جامعـــة باتنـــة، جـــوان 2004، ص. 87.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

"المشروعات الإصلاحية" وكذلك هدفا للضغوط من أجل حث نظم الحكم العربية للاتجاه نحو الحكم الجيد، ثم إلى الديمقراطية على الأقل مبدئيا[1].

ولقد بادرت دول بإنشاء مجالس، أو الوعد بانشائها، أو تحديث القائم منها، أو حتى إنشاء غرف جديدة للمجلس القائم، كما قفزت بعض المجالس في مسار توظيف تقنيات الاتصال والمعلومات، وحرصت أغلب الدول العربية على حضور معظم "الإحتفاليات" البرلمانية في مختلف المجالات[2] .

ويمكن التأكيد على أن الدساتير العربية نصت على توزيع السلطات والصلاحيات بين سلطات الدولة الثلاث- وإن كانت لا تحتوي نصوصا تحمي المجالس النيابية من هيمنة السلطة التنفيذية- ورغم أن النصوص الدستورية قد لا تكون المحك الحقيقي للممارسة السياسية في كثير من الدول العربية، إلا أنها قد تكون مؤشرا على وجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بتنظيم العلاقة ما بين البرلمان والحكومة[3] .

وفي حين أخذت دول مجلس التعاون الخليجي بالمنهج الشوري أسلوبا في تكوين المجالس التشريعية، واعتمدت باقي الدول- مع استثناءات خاصة- المنهج الديمقراطي في تكوين مجالسها النيابية[4] .

وتشترك جميع البرلمانات العربية من حيث الشكل في وظيفتين أساسيتين؛ التشريع والرقابة، مع اختلافات جوهرية في المضمون من نظام سياسي آخر.

فلقد قننت أغلبية الدساتير العربية حق التشريع بالنسبة للسلطة التشريعية وجعلته "نظريا" محور ارتكاز عمل البرلمان وهذا من خلال حقه في تشريع القوانين العادية، والقوانين العضوية[5]

---

[1] – علي الصاوي، "الإصلاح البرلماني في الدول العربية"، في: مصطفى كامل السيد محررا، المرجع سابق، ص. 38.

[2] – المرجع نفسه، ص. 38 .

[3] – المرجع نفسه، ص. 48.

[4] – أنظر: عبد الحميد الأنصاري، "تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون"، مرجع سابق، ص. 57.

[5] – عمر فرحاتي، المرجع السابق ،ص. 89.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فالتشريع الأصلي (المبادرة البرلمانية)- والتي تعني حق النواب مطلقا في اقتراح القوانين في جميع الموضوعات وفي أي وقت كان وفق شروط معينة- قد تفاوتت الأحكام الدستورية بشأن تقرير هذا الحق، حيث قررت مجموعة من الدساتير هذا الحق عند مجموعة معينة من النواب، بينما قررت مجموعة أخرى حق عضو السلطة التشريعية منفردا بالمبادرة البرلمانية، وصمتت أخرى[*].

أما وظيفة الرقابة فإن الدساتير العربية تبين أن الأمر عرف تحولات كبيرة من الناحية النظرية منذ بداية عشرية التسعينات، إذ نرى اهتماما دستوريا بإعطاء البرلمان مجال للرقابة كوسيلة أساسية خاصة وأن أغلب الدول العربية تتبنى كثير من مبادئ النظام البرلماني، ومن أهم الوسائل المقننة[1] السؤال بنوعيه الشفوي والمكتوب، والاستجواب، المناقشة، التحقيق، إبداء الرغبات وأخيرا إسقاط الحكومات من خلال سحب الثقة[2].

وعلى صعيد آخر اعتمدت معظم الدول العربية أجهزة أنشئت على نحو مستقل عن المجلس النيابي ومتصلة به هي "ديوان المحاسبة" الذي أعطى اسما يختلف بين دولة وأخرى، وفي المقابل أنشئت في مصر هيئة "المدعى العام الاشتراكي" مهمته اتخاذ الإجراءات التي تكفل حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي، والحفاظ على المبادئ الاشتراكية[3].

وتتكون رئاسة المجلس النيابي في الدول العربية عرضا من العضو الأكبر سنا، ودائما من رئيس المجلس ونائبه (قد يكون معينا أو منتخبا) أما اللجان النيابية فقد اعتمدت البرلمانات العربية لجانا نيابية متخصصة في مجالات معينة أناطت بها بوجه عام مهمة تحضير أعمال الهيئة العامة للمجلس، بحيث

(*)- فالحق بالنسبة للنواب نجده في دستور الجزائر لعام 89 و1996 (يشترطان 20 نائبا) والدستور اليميني (30 نائبا) والطائفة الثانية حق لعضو البرلمان بمفرده، سوريا دستور 1920،1950،1973،مصر: 1923،1930،1956، والسودان لعام: 1973، وصمت الدستور التونسي لعام 1959، وباقي الدول، أنظر: عمر فرحاتي، المرجع السابق ، ص 90.

(1)- لتفاصيل أكثر حول هذه المسائل، أنظر: عدنان الظاهر،"حقوق و واجبات البرلمان في القوانين الأساسية و الأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية"،مجلة الفكر البرلماني، عدد 12، الجزائر:مجلس الأمة، افريل 2006،ص.221.

(2)- عمر فرحاتي، المرجع نفسه، ص 94.

(3)- ندوة: "تطوير العمل البرلماني العربي: تقرير عام"عن موقع:

http://wwww.pogar.org/publications/legislature/lcps10/section1html.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تحتل اللجان موقعا مهما وفعالا في إطار أعمال المجالس النيابية وأنشطتها، أما فيما يخص اكتساب العضوية فهو إما عن طريق التعيين أو الانتخاب[1] .

إن تعيين الأعضاء هو الأسلوب السائد في تكوين المجالس الشورية الخليجية (قطر، الإمارات، البحرين، السعودية، وعمان في بداية التأسيس)، ويبرر بعض الباحثين أسلوب التعيين بأنه الأكثر ملائمة للدول حديثة الاستقلال، وحديثة العهد بالنظم الدستورية، فضلا عن أن الشعب محدود العدد مما يمكّن أولى الأمر من معرفة الشخصيات ذات الكفاءة، ولأنه الأكثر توافق مع العادات والتقاليد، والأرفق بسياسة التدرج[2] .

أما عن الاختصاصات التشريعية لمجالس الشورى الخليجية فهي محدودة جدا، إذ تقتصر على مناقشة مشروعات القوانين التي تحال عليها من الحكومة، وكذا مناقشة بعض الشؤون الثقافية والاجتماعية، ونفس الشيء يقال عن الدور الرقابي لها، فهو لا يتجاوز حق توجيه السؤال للوزير المختص بقصد استيضاح أمر معين، وحق إجراء تحقيق في موضوع معين يتعلق بأحد المصالح الحكومية[3] .

إن واقع الدول العربية يجعلنا نستنتج بأن دور المجالس النيابية أصبح مسلوبا، حيث وضعت سلطة التشريع الأساسية والأولى بيد الجهاز التنفيذي (رئيس، ملك، حكومة) فقد التقت جميع الدساتير العربية على معنى واحد، وهو منحها سلطة أصيلة في التشريع؛ فالمادة 25 من الدستور الأردني تشير إلى أن السلطة التشريعية تناط إلى مجلس الأمة والملك، والمادة 80 من دستور السودان تشير إلى أن رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية،

---

(1)– ندوة: "تطوير العمل البرلماني العربي: تقرير عام" ، المرجع السابق .

(2)– عبد الحميد الأنصاري ، المرجع السابق،ص ص. 57-58.

(3)– عبد الحميد الأنصاري، المرجع نفسه، ص ص. 60،61.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والمادة 42 من دستور البحرين تنص على أنه لا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلس الوطني وصادق عليه الأمير[1].

إن المأمول هو أن يتطور دور البرلمانات العربية لتشمل جميع صلاحياتها بدء من طريقة التكوين مرورا على دورها التشريعي وصولا إلى كافة صور الرقابة السياسية.

الفرع الثاني: شيوع الانتخابات التنافسية، وتعزيز الاطار القانوني لها.

تؤدي الانتخابات في النظم "الاستبدادية" بعضا من الوظائف التي كانت تقوم بها آليات قديمة كالاعتماد على قيادة كارزمية، أو نظام الحزب الواحد، أو مواجهة أعداء خارجين، أو غيرها من آليات الحصول على شرعية ما وسط الجماهير[2] ، ولقد ظلت الدول العربية-إلى وقت قريب تجري انتخابات لتحقيق مقاصد غير تلك التي تحققها الانتخابات في الدول الديمقراطية.

إن تزوير إرادة الناخبين في العملية الانتخابية، وعدم توافر قانون انتخابات يضمن عدم تدخل السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية، من شأنه أن يخفض درجة المشاركة الشعبية في التنمية السياسية، وإفراغ التنمية السياسية من محتواها[3].

ولقد شهدت جميع الدول العربية انتخابات رئاسية وبرلمانية وبلدية خلال السنوات القليلة الفائتة، بعضها جرى لأول مرة (السعودية والإمارات) وبعضها الآخر نظم في ظل قوانين انتخابية مثيرة للجدل، وغير توافقية (مصر مثلا)، وبعضها جرى في ظل هيمنة الحزب الحاكم وبعض حلفائه، لكن بعضها الآخر تمكن من إجراء انتخابات بدرجة متقدمة من النزاهة والشفافية (الجزائر، المغرب، البحرين، الكويت) وبوجود رقابة محلية ودولية (اليمن، موريتانيا)وغيرهما[4] .

---

(1)- عمر فرحاتي، المرجع السابق، ص. 94.

(2)- عبد الفتاح ماضي، "لماذا اللجوء إلى الانتخابات في العالم العربي؟"، البريد الالكتروني: editor@ arabenenwel.com

(3)- محمد المصالحة، المرجع سابق، ص. 99.

(4)- مقالة بعنوان: الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي، خطوة إلى الأمام أم خطوة إلى الوراء؟ عن موقع: http//:www.alkods center.org/arabic/pages.php? local-type=122&local-detoils=86

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ورغم ازدحام الأجندة العربية بمواعيد الاستحقاقات الانتخابية المتنوعة، إلا أن هذه الأخيرة لم تفض بعد إلى تجديد كبير في النخب السياسية في البلاد، بل ربما أسهمت القوانين المعمول بها في إعادة بعث القيم والروابط والمؤسسات القبلية والعشائرية والدينية، وانتعشت الهويات الفرعية على حساب الوطنية الجامعة.

ويبرز نظام الانتخابات في العالم العربي بدرجات متفاوتة من حيث معدل تكرارها ومدى أهميتها ففي الدول "الأوتوقراطية" حيث يكون الحكم شبه المطلق للأفراد (السعودية، ليبيا، سوريا، تونس، والإمارات العربية) لم تحدث انتخابات ذات وزن لاختيار أصحاب المناصب الهامة[1]. ولقد بدأت الانتخابات في الاضطلاع بدور أكبر في قطر، الكويت، البحرين، وعمان، لكن كل هذه الدول لا تلجأ إلى انتخابات حرة نزيهة لاختيار أصحاب المناسب السياسية المهمة والمؤثرة، وبعض الدول العربية لا ترقى الآن-لسبب ما-إلى التنافسية الانتخابية، لكنها كانت ذات يوم تلجأ إلى انتخابات حرة نزيهة لاختيار أصحاب المناصب الأكثر نفوذا (لبنان مثلا)، كما اقتربت بعض الدول الأخرى من هذا (مثل اليمن، المغرب، الأردن)، أو كانت لديها فرصة حقيقية محتملة لتحقيق هذا لكنها ابتعدت قليلا عن التنافسية الانتخابية (مثل مصر، الجزائر) [*].

لقد أكد سعد الدين إبراهيم [**] أن الانتخابات في الدول العربية تعد بمثابة خطوة إلى الأمام لإيجاد حالة من الحراك الإيجابي في أي مجتمع، ويؤكد "مايكل ماير" في دراسة خاصة أن الانفتاح السياسي كان ممكنا في عام 2005، في العديد بمن البلدان العربية، وكانت الانتخابات في صلب هذا الانفتاح وقد تمثل ذلك مع إجراء انتخابات ديمقراطية في موريتانيا ، ومقدمة لانتخابات رئاسية مباشرة وبرلمانية أكثر انفتاحا في مصر، وإجراء انتخابات حرة نسبيا في لبنان، ودخول حق الانتخاب

---

(1)- علي إبراهيم مترجما، "الفوارق الانتخابية في العالم الإسلامي"، المرجع السابق .

(*)- حيث انتقلت الانتخابات في ذينك البلدين من مرحلة التزوير إلى مرحلة التزييف ! حسب تعبير أحدهم !.

(**)-كان ذلك في مؤتمر عمان "الانتخابات والتحول الديمقراطي في العالم العربي" بتاريخ فيفري 2008، المرجع نفسه، ص. 90.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

للمرأة في الكويت حيز التنفيذ، وقد كانت وسائل الإعلام سريعة في هذا الاتجاه في منح ذلك اسم "الربيع العربي" على هذه التطورات الديمقراطية.

ولعل سبب ذلك أن الانتخابات تعد أكثر العناصر حساسية في إطار عملية التحول الديمقراطي لأن لديها إمكانيات محتملة لأن تشكل تحديا مباشرا للمصالح السياسية والاقتصادية، ومن الناحية التحليلية للانتخابات الديمقراطية يمكن تقسيمها إلى عنصرين أساسيين: فالأول يتمثل بالسياق السياسي وحقوق الإنسان أي احترام الحقوق السياسية، والثاني هو الإطار الإداري والقانوني الذي يحترم المعايير الدولية.

فمن ناحية أولى شهدت الدول العربية الملكية على مدار العشر سنوات الأخيرة بعض التقدم في سياق الليبرالية السياسية، وقد كان ذلك واضحا على سبيل المثال في دول مثل الكويت والمغرب، وتبدو الملكيات أكثر ارتياحا في وجود التحرر السياسي-ربما لأنهم يستطيعون الاعتماد على مصادر غير الانتخابات- مع بعض الدول الجمهورية الغير الرئيسية كاليمن، وموريتانيا ولبنان.

وتقوم التشريعات الانتخابية في البلدان العربية عموما باحترام وانتهاك الالتزامات الدولية بتنظيم الانتخابات الديمقراطية؛ فالإطار الانتخابي في الأردن يتماشى بصورة عامة مع المعايير الدولية باستثناء خلل رئيسي هو "عدم المساواة في الأصوات"[*]، وفي لبنان فإن الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2006، قد تمت إدارتها بصورة جيدة وبطريقة سليمة وفقا لاتفاق الطائف الذي يدفع بالإطار الانتخابي لأن يكون أكثر انسجاما مع المعايير الدولية، وفي الجزائر كذلك فإن الإطار الانتخابي في معظم جوانبه يتوافق مع المعايير الدولية وذلك من خلال العديد من التحسينات التي أدخلت عليه، ومع ذلك لا يزال هناك انتهاك لبعض القضايا الحساسة والتي تخالف الالتزامات الدولية[1].

[*] – سبقت الإشارة إلى هذه النقطة.

[1] – مايكل ماير، "الربيع العربي القصير"،

- http://www.arabvoice.com/modules.php?op=modload&name=news&file=articl&sid=923&mode=thread&order=0&thold=0

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويرى المراقبون الدوليون أن الأطر الانتخابية في المغرب، اليمن، موريتانيا، تتماشى وتتفق إلى حد كبير مع المعايير الدولية وإن كانت هناك مخاوف تجاه طريقة الإطار الانتخابي الذي تم تنفيذه في اليمن.

الفرع الثالث: تطوير الأداء النيابي والفني في البرلمانات العربية:

إن هدف تطوير العمل البرلماني، هو تحسين الأداء المؤسسي للبرلمان، أي زيادة قدرات البرلمان لخدمة الأعضاء في أداء مهامهم، وخصوصا من خلال خلق ثقافة مشتركة ومواتية بين الجهاز الفني والأعضاء، الأمر الذي يدعم عملية تفعيل دور البرلمان في المجتمع، وبالتالي يدعم النظام الديمقراطي.

والبرلمان يلعب دورا كبيرا في عملية التحول الديمقراطي، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يقوم به في إطار النظام السياسي، حيث يضطلع – بالإضافة إلى دوره التقليدي- بالعديد من الأدوار تثري هذه العملية، ومنها أنه[1]:

- يلعب دورا كبيرا في عملية التنشئة السياسية، وتعلم كيفية ممارسة الديمقراطية من خلال المناقشات الحرة التي يجريها نوابه ويطلع عليها المواطنون عبر وسائل الإعلام.
- يساهم في تعزيز القدرة المؤسسية للأحزاب السياسية التي تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر تمثيل نيابي لها، ومن ناحية أخرى، فإن تقاليد الممارسة البرلمانية تكرس فكرة الحزب كمؤسسة سياسية.
- بالإضافة إلى ذلك فإنه من خلال وظيفة التشريع يمكن تدعيم وإثراء عملية التحول الديمقراطي، وعلى صعيد آخر يلعب النواب دورا كبيرا في إمداد الدوائر الانتخابية بالخدمات من خلال تلبية مطالب أهالي الدائرة التي قامت بانتخابهم.

(1)– عبد السلام نوير، "قضايا التحول الديمقراطي في المغرب"، في أحمد منيسي محررا، المرجع السابق، ص. 104.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقد تعطل هذا الاهتمام بالتطوير المؤسسي للمجالس العربية بسبب احتدام الجدل بين الباحثين، بل والبرلمانين أنفسهم، حول جدوى ودواعي التطوير واتجاهاته ومجالاته، حتى أصبح اليوم في أولويته الجدل السياسي لدى الرأي العام والباحثين، الأمر الذي يضيف في ذاته إلى موضوع التطوير ويؤكد بعده الاجتماعي الهام[1] .

ولقد تم – لبلوغ هدف التطوير– إنشاء "الاتحاد البرلماني العربي" سنة 1974، ثم تطور إلى "البرلمان العربي الانتقائي" الذي أنشئ بموجب قرار صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد بالجزائر في دورته الـ17 العادية، بتاريخ 2005/03/23[2]. وعلى مستوى محلي فقد كانت هناك جهود ومحاولات تمت في إطار رفع مستوى أداء الوظيفة التشريعية، إذ يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى جهود مجلس النواب اللبناني في مجال "عصرنة القوانين" والذي يواكبه جهود مجالس تشريعية أخرى كمجلس الشعب المصري في جمع وتقنين القوانين، ومن خلال تجميع السوابق البرلمانية[3] .

إن المتابع لإنتاج المؤسسات الإعلامية، وفي مقدمتها الصحافة، وكذلك التلفزيون، ربما يلحظ تغيرا في جدول دول أولوياتها باتجاه إعطاء مساحة أكبر لتغطية عمل البرلمان– وذلك بصرف النظر عن الأحكام القيمية السائدة– وصار هناك توسع كبير ومتابعة أكثر انتظاما لأنشطة البرلمان، واهتمام متزايد بعرض وإتاحة الفرص للعديد من الاتجاهات في تقييم أداء البرلمان، والتطرق إلى مختلف المواضيع المرتبطة بالحياة النيابية، مثل أداء الأعضاء، ونقد العملية التشريعية[4] ....وغيرها، ولاشك أن المعالجة الإعلامية المستمرة والنقدية لها دورها البارز في تطوير الأداء النيابي للبرلمانات العربية.

---

(1)– علي الصاوي، "تطوير عمل المجالس النيابية العربية"، - http//:www.pogar.org/publications/legisture/sawi1a/

(2)– لمعرفة مهام هذا الهيكل أنظر: مجلة الفكر البرلماني، العدد 11 (عدد خاص) ، الجزائر:مجلس الأمة، جانفي 2006.

(3)– عزة وهبة، " الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية "،

- http:// www.pogar.org/publications/legisture/wahby10/section24.htm/

(4)– على الصاوي، المرجع نفسه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعلى صعيد آخر تشير الدراسات إلى ارتفاع النواب العرب ذوي المؤهلات العملية وهذا يعد مؤشرا على ارتفاع مستوى الوعي الثقافي والسياسي لدى النخبة السياسية (البرلمانية) والذي ينعكس بدوره على فعالية النقاشات داخل البرلمان[1] .

[1]– محمد المصالحة، المرجع السابق، ص. 102.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المبحث الثاني: مؤشرات متعلقة بالجمهور والمجتمع المدني

لا يكفي لتحقيق التنمية السياسية المنشودة، أن يتحمل عبئها طرف واحد، مهما كان دوره وأهميته، بل لابد للمسؤولية أن تنقسم على طرفي المعادلة: فالجمهور– وما يمثله من هيئات وسيطة– "لابد أن تتوفر لديه الرغبة والإرادة الذاتية في دخول ميدان العمل العام، والمساهمة في الحياة السياسية باعتبارها أنشطة تمس مصالحهم بصورة أو بأخرى"[1]. ذلك أن الرؤية الفوقية التي ميزت العقود الماضية، لم تعد صالحة في عصر العولمة الذي يعطي المجال واسعا أمام تمثيل المصالح الخاصة التي تتجاوز كلا من العائلة والدولة[2].

وسبق أن أشرنا إلى أن عملية التغيير داخل المجتمعات العربية تسير بدرجة تفوق في حجمها ونوعيتها معدلات التغيير داخل النظم السياسية، ويتجلى ذلك من خلال تنامي دور الهيئات الوسيطة، التي نقصد بها الأحزاب وهيئات المجتمع المدني المختلفة، والتي عرفت إعادة تنشيط وتجديد عام سواء في أهدافها أو أدوارها، أو حتى أشكال نشاطها وتمويلها[3]، كما برزت ملامح لثقافة سياسية جديدة تدخل ضمن محاولات التجديد العام للثقافة العربية، في إطار سعيها للوصول إلى التنمية المأمولة وهذا ما سوف نتعرض له من خلال مطلبين:

المطلب الأول: تنامي دور الهيئات الوسيطة.

المطلب الثاني: ملامح ثقافة سياسية جديدة.

(1)– محمد المصالحة ، المرجع السابق، ص.98.

(2)– حمدي عبد الرحمان حسن، المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا، عن موقع :

- http//:www.aarcegypt.org/arc10/seminars/file/civelsocialaty.doc.

(3) أنظر: "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002"، المرجع السابق، ص.105.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المطلب الأول: تنامي دور الهيئات الوسيطة.

أولا: مساهمة الأحزاب السياسية:

ليس الحزب مجرد متغير تابع يعكس معطيات البيئة التي ينبثق من خلالها فقط، بل هـو أيـضا متغير مستقل يتفاعل مع هذه البيئة، ويتوخى التأثير فيها كذلك، وهو يكتسب أهميته من هذه الزاوية ليس فقط باعتباره أحد المستلزمات الأساسية للممارسة الديمقراطية، بل من كونه جماعة فرعية داخل النظام السياسي، وبوصفه أيضا أداة للعمل الإنساني المنظم[1].

ويرتبط الحزب بعملية التنمية السياسية على نحو وثيق ومؤثر من خلال عـدة نـواح ولعـدة أسباب، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية، ومن ثمة يعد متغيرا تابعا لها ومن ناحية يعد أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها، وبالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها، إذن فالارتباط والتأثير المتبادل بين الحزب والتنمية السياسية أمر مؤكد لا مراء فيه أيا كانت الزاوية التي ينظر إليه منها[2].

وفي الدول العربية تختلف الحالة من بلد لآخر بشكل لا يمكن معه مقارنة الأحزاب الـسياسية مفاهميا وإجرائيا، ناهيك عن شكل النظام السياسي ومضمونه القانوني والدستوري، والقواعد الـتي تحكم محددات السلوك السياسي للأطراف الفاعلة في الدولة والمجتمع[3].

ورغم أن التجربة التاريخية للأحزاب السياسية العربية لم تكن ناجحة بشكل يجعل منها قدوة لما يلحق ابتداء من تجارب حزب البعث، والتجربة الناصرية، وصولا إلى الأحـزاب "الجديـدة" ذات الصبغة القطرية[4]، إلى أن التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي لعام 2004 أشار إلى

(1) – عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، ج 3، المرجع السابق، ص.150.

(2) – المرجع نفسه، ص.151.

(3) – فارس بريزات، "الأحزاب السياسية العربية: الإيديولوجية أم فن الممكن؟" عن موقع:
http:// www.al-majalla.com/listNews-asp?Newssld=1495&Menuld=25& Ordering=2

(4) – المرجع نفسه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أن الظاهرة الحزبية تنتشر في ثمان دول، بينما تختفي في سبع دول أخرى، حيث تشترك دول مجلس التعاون الخليجي(*) بهذه الظاهرة وكذلك ليبيا[1].

والحديث عن التعددية السياسية في العالم العربي-كما يقول حسين قادري[2]-هو حديث عن ظاهرة موجودة وغير موجودة؛ تريد أن تكون لأنها ضرورية ومن متطلبات العصر، ولكنها صعبة التحقيق، فهناك إحساس بواقع مهلهل من ناحية، وبأفاق واعدة إذا وقعت هناك خطوة شجاعة من ناحية أخرى !.

وأرى أن هذا "التهلهل" مرده إلى أن الدور الحيوي والهام الذي تقوم به الأحزاب في النظم السياسية-لاسيما الديمقراطية منها-كان قاصرا وغير واضح بالنسبة للأحزاب السياسية في العالم العربي التي عانت ولا تزال الكثير من الصعوبات التي أعاقت تواجدها، وفعاليتها وآدائها[3]، حتى ذهب البعض إلى اعتبار الأحزاب السياسية في الوطن العربي، أقرب إلى مفهوم منظمات المجتمع المدني منها إلى مفهوم الأحزاب بمعناه الحديث-ولعل سبب ذلك ظروف نشأتها، وتطورها.

أ – نشأة الأحزاب العربية وخصائصها:

تشكلت معظم الأحزاب السياسية الكبيرة في الوطن العربي بين العقدين الثالث والسادس من القرن الماضي، ويحمل هذا التعيين معنى مزدوجا[4]؛ يقول أولهما أنها تشكلت في فترة بدايات الاستقلال الذاتي للحركة الشعبية العربية، مما أقام علاقة تفاعل حية بين الجماهير في خضم الكفاح

(*) – وهي: الكويت، قطر، الإمارات، عمان، البحرين والسعودية.

(1) – دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

(2) – حسين قادري، "التعددية السياسية في ظل الإصلاحات الجزئية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: جامعة باتنة، جانفي 2004، ، ص.87.

(3) – أنظر أهم المعوقات، ص 162

(4) – فيصل دراج، "تعقيب على ورقة: أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي"، عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001، ص. 98.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الشعبي ضد المستعمر، وفي هذا السياق طرحت الأحزاب السياسية شعاراتها الكبيرة عن الوحدة، والاشتراكية ....وغيرها.

ولما جاءت حكومات الاستقلال العربية، والتي وقعت بشكل مباشر أو متدرج على خيار "الحكم الاستبدادي" هذا الخيار الذي لم تتوقعه الأحزاب لحظة ميلادها، وضعها أمام شروط جديدة، وكان على هذه الأحزاب أن تتعامل مع أنظمة لا تقبل بالمختلف والمغاير والمحاور، ولا تسمح بالصحف والنقابات، وبما كانت تسمح به السلطات الاستعمارية، مما أحالها إلى "العراء" مقترحا على "الحزبيين" خيارات ثلاثة: السجن المتجدد، الاستقالة من التفكير السياسي، وإما الامتثال المهمين لنصائح السلطة وإرادها[1].

واختلف نظرة الدساتير العربية إلى التعددية الحزبية على خلفية الحركة الدستورية التي عرفتها مع بداية القرن الـ20، فبعضها حظر صراحة إنشاء الأحزاب بعد استقلالها بدعوى"الوحدة الوطنية" و"النظال ضد التخلف الذي يتطلب توحيد الصفوف !" [2] وهذا لصالح حزب الاستقلال كالدستور الجزائر لعام 1963 والسودان لعام 1973، واليمن لعام 1970، ومصر لعام 1956، وبعضها أباح التعددية مثل الدستور المغربي لعام 1958، والأردني لعام 1952، واللبناني –مع الخصوصية اللبنانية– لعام 1943[3].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلا أن الظاهرة الحزبية في البلاد العربية اختلفت في ظروف نشأتها عن ظروف نشأة الأحزاب في الغرب، فإذا كانت الظاهرة الحزبية في هذا الأخير قد نشأت استجابة

---

(1)– فيصل دراج ،المرجع السابق، ص. 100.

(2) – بكاري درامي، "آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، عدد 153،القاهرة،يونيو 2003.ص.55.

(3) – بليل نونة، "التعددية الحزبية في الدساتير العربية ومعوقاتها، حالة الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير، الجزائر : جامعة باتنة، كلية العلوم القانونية، قسم العلوم السياسية، جوان 2006، ص. 03.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

للواقع الاجتماعي والسياسي في تلك المجتمعات، فإن الدكتور "فارس أبي مصعب" يــرى أن هنـــاك ثلاث مسائل اختلفت بها هذه النشأة عن الحالة الغربية[1]:

1- أن التجارب الحزبية العربية كانت محكومة برد فعل أكثر منه بفعل.

2- أن العامل التاريخي كان العامل الأهم في قيام معظم الأحزاب العربية.

3- أن الأحزاب العربية لم تولد من رحم الديمقراطية، ولا كانت الديمقراطية بدورها تمثل محور اهتماماتها.

أما فيما يتعلق بالسمات العامة للأحزاب العربية فيمكن إجمالها فيما يلي[2]:

أ-شيوع ظاهرة التحزب على حساب الحزبية.

ب-ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه(شخصنة الأحزاب العربية)

ج-التشرذم والانشقاق وضعف التعبأة الجماهيرية كنتيجة لضعف ثقة الجماهير.

د-الأحزاب العربية هي أحزاب موسمية بمعنى أنها تظهر أثناء الحملات الانتخابية أو مناسبات معينة.

و-معظم الأحزاب العربية تعاني الطلاق بين المبادئ والأفعال.

ي-هشاشة التنظيم وانتشار "الأمراض الحزبية " كالوصولية والانتهازية.

وهكذا اختصت بهذه السمات معظم الأحزاب العربية طوال القرن الـــ20، والتي يمكن أن نصنفها تاريخيا إلى أربع اتجاهات كبرى سيطرت على الساحة العربية[3]:

(1) – عمل جماعي، الأحزاب السياسية في العالم العربي، بيروت :المركز اللبناني للدراسات، 2006، ص. 13.

(2) – لتفاصيل أكثر أنظر: ألب ولد معلوم،"واقع الأحزاب السياسية في الوطن العربي، سماتها العامة، وأهم أزماتها الراهنة"، البريد الالكتروني: <Albou20@ hotmail.com>

(3) – نقلا عن العربية نت، www.alarabiya.net/

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الاتجاه الليبرالي الذي حكم مصر في النصف الأول من القرن الـ20، والقومي الذي حكم معظم أقطار الوطن العربي في النصف الثاني من القرن نفسه، والحركات الدينية، وأخيرا الحركة الاشتراكية (الشيوعيين).

ثانيا: مكانة الأحزاب السياسية ودورها المنتظر:

مع هبوب رياح الديمقراطية على العالم الثالث أواخر القرن الماضي ونظرا للارتباط الوثيق بين الإصلاح الحزبي والإصلاح السياسي الشامل، اتجهت العديد من الدول العربية في إطار تعزيز عملية الإصلاح السياسي وتعميق المشاركة الشعبية إلى مراجعة النظم الحزبية القائمة والعمل على إصلاحها، و تخفيف القيود عنها[1].

فالجزائر مثلا –أباحت ذلك بنص المادة 40 من دستور 1989، ومصر أدخلت تعديلات دستورية على دستور 1971، حيث أشارت المادة 05 من دستور 1980، إلى أن: "النظام السياسي في مصر يقوم على أساس تعدد الأحزاب"[2]، وكذلك فعل الأردن في دستور 1989، و لم يمنع أي حزب سياسي من الترخيص، والسودان منذ 1956، إلى اليوم لم تتوقف فيه الحياة الحزبية في جميع فترات الحكم العسكري(1958 -1989) رغم الانقلابات المتكررة ، وأقرت الحكومة المغربية في أكتوبر 2004، قانونا يقضي بتنظيم علم الأحزاب السياسية[3].

إذن فواقع الحياة الحزبية يبين أن هناك مجموعة من البلدان تسمح بحياة حزبية مثل (السودان، الأردن، لبنان، مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، اليمن...إلخ) مع تفاوت بينها، كما لا تزال الأحزاب محظورة في بلدان أخرى مثل (السعودية، ليبيا، الإمارات، عمان....إلخ).

---

(1)– مجموعة مؤلفين، "الأحزاب السياسية في العالم العربي، النشأة والأزمة"، سلسلة قضايا عربية، العدد11، الكويت :مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2005، ص. 7.

(2)– بليل نونة، المرجع السابق، ص. 03.

(3)– المعرفة، قسم البحوث والدراسات: "الأحزاب السياسية في الوطن العربي"، عن موقع:
< http//: www.awapp.org/wmview.php?ArtId=1017>

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعلى أية حال مما لابد من الإشارة إليه، أنه على الرغم من العراقيل والمعوقات الموضوعة أمام الأحزاب العربية والحائلة دون فعالياتها، إلا أن الكثير منها قد أعطى ديناميكية خاصة على الحياة السياسية في العديد من البلدان العربية، رغم حداثة التجربة نسبيا، وساهمت في خلق أرضية قابلة لإستنبات "الفكر الديمقراطي" على الساحة العربية وأعطت نماذج مشرقة، وقابلة للتطوير في المستقبل، ولذلك أهميته الخاصة بلا شك[*].

ثم إن الأحزاب السياسية الحديثة كانت ولا تزال تعبيرا عن ضرورة واقعية، منطقية وتاريخية هي ضرورة التنظيم مقابل العشوائية والفوضى، وتعبيرا عن الطابع الضروري أيضا للمجال السياسي الذي ينتجه المجتمع في سياق عملية الإنتاج الاجتماعي بمعناها الواسع، ومن هنا كانت حداثة المجال السياسي وانفتاحه على إمكانيات الديمقراطية مرهونة بتحديث المجتمع نفسه، وبتحديث وعيه خاصة[1].

كما أن البحث الموضوعي لا يستطيع أن يتجاهل أثر الأحزاب السياسية في نمو الوعي الاجتماعي، واعتنائه بمضامين جديدة وطنية وقومية، وعدالية اشتراكية، وببعض المفاهيم الليبرالية والديمقراطية –رغم انتكاسه في العقدين الأخيرين–ولا يستطيع كذلك أن يتجاهل أثرها في عملية "تسييس" دوائر واسعة من المجتمع على ما شاب هذه العملية من أخطاء وهنات، وفي جميع الأحوال فإن التجربة الحزبية العربية هي تجربة المجتمعات العربية، وهذه الأحزاب مجتمعة تعبير عياني عن مستوى وعيها وفاعليتها السياسية[2].

(*)– فحركة كفاية وحركة الإخوان المسلمين في مصر مثلا استطاعتا تحريك الشارع المصري لفترات عدة، وجعلته يتبنى مطالبها من خلال مشاركته الواسعة في التجمعات التي دعت إليها، وفي الأردن فعلت "جبهة العمل الإسلامي" الشيء نفسه، وكذلك الحركات الإسلامية في المغرب، وبعض الأحزاب اليمنية المعارضة........وغيرها.

(1) – جاد عبد الكريم الجباعي، "التجربة الحزبية العربية: مالها وما عليها"، عن موقع:

http://ben.bredband.net/b153948/stu6-htm

(2)– جاد عبد الكريم الجباعي، المرجع نفسه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إن التحدي المطروح على الأحزاب العربية هو أنها باتت بين خيارين: إما أن تكون وإما أن لا تكون؛ إما أن تعيد تأسيس أفكارها وتصوراتها وأهدافها على أسس واقعية انطلاقا من نقد ذاتي حازم لتجربتها، فتعيد الإنسان العربي إلى مركز وعيها، وإلى بؤرة مشروعها السياسي النهضوي، وتدافع عن الحقيقة وعن الشعب، وتتبنى حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن بصورة مبدئية ونهائية، وإما أن تضل شاهدة على مرحلة نرجو أن تكون قد شارفت على نهايتها.

ثانيا: مساهمة المجتمع المدني(*):

إن العلاقة بين المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي هي علاقة تداخل وترابط، فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه، وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه، وهي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ومن ثم فإن الأساس المعياري "للمجتمع المدني" هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية(1).

فلا وجود للديمقراطية بدون مجتمع مدني، ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية و العكس صحيح أيضا، فإن تحقيق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي، وباختصار فإن كل من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة والصلة بينهما هي جدلية متبادلة التأثير والتأثر(2).

(*)- يرتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني بظهور نظريات بالعقد الاجتماعي خلال القرنين 17-18 في المجتمعات الغربية، للدلالة على المواطنين الأحرار الذين اختاروا بإرادتهم الطوعية حكوماتهم، وظل هذا المصطلح متداولا في أوساط المفكرين الاجتماعيين إلى أواخر القرن 19، ثم انحسر عن الحياة الفكرية والسياسية طوال القرن20، وعاد إلى اللمعان بقوة خلال العقد الأخير منه ؛حيث راج في الأوساط الأكاديمية والعلمية سواء على المستوى العالمي أو العربي، أنظر: عبد الحميد الأنصاري، "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، المستقبل العربي، 272، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص. 95.

(1) هشام عبد الكريم، المرجع السابق، ص. 42.

(2) جاسم القطامي، "تعقيب على بحث: باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية"، بحث مقدم إلى ندوة :"المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص. 600.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتبرز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، إذ لا يقتصر دوره في ترقية المواطنة السياسية، أو لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب، بل تبعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية، الديمقراطية التعددية والمشاركتية[1].

وهكذا فإن المجتمع المدني بوصفه المجال الذي تترعرع فيه الجمعيات التطوعية الخاصة-من لجان الأحياء إلى جماعات المصالح إلى المشروعات الخيرية بكل أنواعها-أصبح ينظر إليه على أنه عنصر أساسي في عملية التحول إلى الديمقراطية وفي ضمان سلامة كيان الديمقراطيات المستقرة [2].

ولقد منح مفهوم المجتمع المدني بعدا تنمويا-لاسيما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي-من طرف منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فقد باتت تنظر إلى "المجتمع المدني" باعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في"التنمية البشرية المستدامة" بعد أن فشلت التنمية في التحقيق في معظم دول العالم الثالث[3].

أ-حول مفاهيم المجتمع المدني:

والحديث عن المجتمع المدني في الدول العربية تعتريه جملة من الإشكالات النظرية، المنهجية والتطبيقية، لذا لابد من توضيح بعض المفاهيم، ووضع ملاحظات:

---

(1) - أمحند برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، الجزائر": جامعة أدرار، نوفمبر 2005، ص. 50.

(2) - مايكل وفولي وبوب إدواردز، "مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة: أحمد إسماعيل علي، مجلة الثقافة العالمية،العدد 86، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ، جانفي 1998، ص. 6.

(3) – جميل هلال،"حول إشكالات مفهوم المجتمع المدني"، ورقة قدمت في ندوة :المجتمع المدني من منظور عربي، التجارب والتحديات في العراق والمنطقة، بيروت، 15-17 أكتوبر 2004. و نشرت على موقع:

- http:// www.acson.org/indesc.php?option.com-content task=view id=486 ltemid=99999999 limit=1 limitstart=0

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1- تتألف عبارة المجتمع المدني من مصدرين"مجتمع" وهو صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدرا ميميا، وإما مكان أو زمان حصول هذا الحدث، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظي الأجنبي الذي ترجمه بـــSociety ، والمصدر الآخر"مدني" فهو يميل في اللغة العربية إلى المدنية، ويرى الجابري أن عبارة المجتمع المدني بالنسبة للغة العربية تكتسب معناها من مقابلها الذي هو "المجتمع البدوي" تماما كما فعل ابن خلدون حينما استعمل "الاجتماع الحضري" ومقابله"الاجتماع البدوي" كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي في عهده والعهود السابقة له وأيضا اللاحقة [1].

2-رغم ما بات يتمتع به مفهوم "المجتمع المدني" من رواج في الخطاب الفكري والسياسي العربي، فإنه لا يزال يمتلك معاني، ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه[*]، والسبب يعود في جانب منه إلى اعتماد مفهوم ذي بعد واحد معزول عن سياق محدد تاريخيا، ومجتمعيا، كما يعود إلى الخلط بين ما تقوم به مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من وظائف مختلفة، وتباين هياكلها الداخلية، وبين شروط قيامها واستدامتها[3].

3-إن مفهوم المجتمع المدني تدرج في مدلولاته، وتغير في مفهومه عبر التاريخ، وكان له تجسيدات وأهداف مختلفة باختلاف السياق التاريخي الذي كان يوجد فيه ويطرح، فقد ارتبط بشكل

---

[1]- دراسة حول "منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، نشرت على موقع:
http:// www.meg daf.org/article-details.qsp? article-id=123& scid=14&cid=6 20/08/2007

[*]- فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس طوعي بين المواطنين خارج أطر الدولة والعائلة وعلاقات القرابة، لكن هناك من يصر على وضع التشكيلات القرابية والمحلية، أو بعض تعبيراتها ضمن منظمات المجتمع المدني، كما يستثني بعض الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني كونها تسعى للوصول إلى السلطة، في حين يصر البعض الآخر على مركزية دورها في المجتمع المدني، لأنها تطرح برامج اجتماعية وغيرها، كما لا يزال الجدل يدور حول ما إذا كانت التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء الاثني جزء من المجتمع المدني أم لا؟

[2]- جميل هلال، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مباشر بالمشكلات التي كانت تطرح في المجتمعات الغربية في هذه السياقات التاريخية، بدء من "هوبز" وانتهاء "بغرامشي"مرورا "بلوك وتوكفيل، ومونتيسكيو، وروسو، وهيجل وماركس"[1].

4-إن المجتمع المدني الذي نتحدث عنه اليوم، لم يعد مجرد مفهوم يشير إلى مستوى من مستويات النشاط المجتمعي يتسم بالتعددية والتناقض، والجزئية والمصلحة الخاصة، ولكنه يشير إلى مجموعة من المنظمات النشيطة التي يمكن "تعيينها وتحديد موقعها ومكانتها، والأدوار الكبيرة التي تلعبها، بموازاة الدولة أحيانا وأحيانا ضدها"[2].

5-هذا التعيين والتحديد للمنظمات النشيطة لا يعني حصر تنوع منظمات"المجتمع المدني" في شكل أو وظيفة أو نمط واحد، لأنها تعمل في مجالات مختلفة، وتحمل رؤى متباينة لدورها، وتعتمد وسائل عمل وعلاقات مع الجمهور وهيكليات، ومصادر تمويل شديدة التنوع، لاسيما في مجتمعاتنا العربية المتباينة في تكوين الأنظمة فيها، وفي تركيبتها السياسية والاجتماعية[3]....إلخ.

ولذلك نشأت ثلاث رؤى فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي؛ رؤية ليبرالية تحدد المجتمع المدني بعلاقته مع الحداثة ومع الدولة-الأمة ومع المؤسسات الدينية، ورؤيتين منفصلتين[*] تؤمنان بتكيف المجتمع المدني ضمن بنى المجتمعات العربية التقليدية ومؤسساتها الدينية[4] ولذلك لا تزال وحدة المجتمعات العربية تحت تعبير "المجتمع المدني" قيد البحث.

---

(1) – أنظر في هذا الصدد، برهان غليون،" نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، من مفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية"، ورقة قدمت إلى ندوة: المتجمع المدني والديمقراطية، جامعة قطر، ماي 2001، ونشرت على موقع:

- http:// www.acson.org/indesc.php?option.com-content & task=view id=409 & ltemid=99999999 & limit=1 limitstart=1

(2) – برهان غليون، المرجع نفسه.

(3) – جميل هلال، المرجع السابق.

(*) – وهما: 1-الرؤية التقليدية، 2-الرؤية الإسلامية.

(4) – أنظر بهذا الخصوص: زينة حلبي،"المجتمع المدني العربي، تقييم التأويلات وتعين التحديات"، دراسة نشرت على موقع:

http:// www.acson.org/indesc.php?option.com-content & task=view id=488 & ltemid=99999999 limit=1& limitstart=1

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتأسيسا على ما سبق فإننا سوف نتفق مع وجهة النظر التي تطلق على ما هو قائم من منظمات غير حكومية ومنظمات سياسية- غير الأحزاب[*]- ونقابية ومنظمات مهنيـــة وثقافيـــة ونـــسائية وخيرية....إلخ، داخل الوطني العربي، مجتمعا مدنيا "تجاوزا" لاعتبارات عديدة لعل أهمها أنـــه "مـــن الصعب أن نجد مجتمعا مدنيا في المنطقة العربية مستقلا عن إرادة الدولة، وقادرا على التأثير فيهـــا[1]"، رغم أن الأحداث أثبتت أن المجتمع المدني دخل إلى الخطاب السياسي والفكري العربي من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان، أي من مدخل وضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة، وليس من مدخل إعادة تنظيم الدولة والمجتمع المدني باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لإرساء أسس الديمقراطية.

ب- تنامي دور المجتمع المدني:

وعلى أي حال فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، إلى تكـــاثر الجمعيـــات الأهلية[**] في السنوات الأخيرة داخل الوطن العربي، وإلى "إعادة تنشيط وتجديد عـــام في أهـــدافها وأدوارها وحتى أشكال نشاطها وتمويلها"[2] ولم تعد هذه المنظمات تقتصر في نشاطها على مساعدة الناس فحسب، ولكن تعبئتهم حول قضايا ومشاكل مهمة واقتراح حلول بشأنها.

---

[*]- تطرح مسألة الأحزاب السياسية اختلافا فكريا حول مدى انتمائها إلى المجتمع المدني، كونها تسعى إلى الوصول للسلطة لا التأثير فيها فقط، وهـــذا خلاف منظمات المجتمع المدني، وعلى كل فقد رأيت عدم إدراجها مع المجتمع المدني "تجاوزا" أيضا للاعتقاد أنها تنتمي إلى ما يـــسمى "بـــالمجتمع السياسي" وإلا فإن واقع الأحزاب العربية يجعلها أقرب إلى منظمات المجتمع المدني منها إلى المجتمع السياسي ! "

[1]- باقر سليمان النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح"، المستقبل العربي، العدد 338، بيروت: مركز الوحدة العربية، أفريل 2007،ص. 60.

[**]يقترح بعض الباحثين استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" أو "الجمعيات الأهلية" لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع في التاريخ، وبما هو وعاء يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث، ذلك أن ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث، من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات مـــستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة، هو ما يمكن أن نسميه اصطلاحا "المجتمع الأهلي" في التاريخ الاجتماعي السياسي العربي، أنظر: عبد الحميد الأنصاري، "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2]تقرير التنمية الإنسانية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقبل الخوض في تنامي دور هذه المنظمات، لا بأس من الوقوف على أسباب تكاثرها وتزايدها الكمي(أنظر الجدول رقم (3)) لاسيما وأن التقديرات أشارت إلى أن عددها بلغ عشين ألف في منتصف الستينات، وارتفع إلى سبعين ألف أواخر الثمانينات[1].

جدول رقم (3): أعداد المنظمات الأهلية بالمنطقة العربية(إحصاء 2002)

الدولة	العدد	الدولة	العدد
البحرين	321	المغرب	30000
مصر	16 ألف	الأردن	890
الكويت	103	اليمن	2713
تونس	7560	الإمارات	113
الجزائر	57959	قطر	10
السعودية	230	عمان	40

المصدر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة: التقرير السنوي الثاني، 2002.

*/**أسباب سياسية**: حيث انتشر مفهوم المجتمع المدني بوصفه تعبيرا عن ميل معارض لدى البعض للسلطة السياسية، في الوطن العربي، أملا أن يكون الحل السحري لمواجهة الدولة العربية التسلطية على غرار ما حصل في أوروبا الشرقية خلال الثمانينات.

*/تراجع دور الدولة في التنمية الوطنية، وتلبية احتياجات الأفراد والجماعات المحلية، لاسيما بعد انتشار المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر، فجاءت الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتسد الفراغ الناتج عن انسحاب الدولة عن تقديم هذه الخدمات.

*/المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية خصوصا بعد اتساع نطاق التعليم وازدياد عدد الأكاديميين والمثقفين ودعوهم إلى تحسين أحوالهم المعيشية، وحرية التعبير[2]....إلخ.

---

[1] ليث زيدان، "عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية"، البريد الإلكتروني: <laithz73@ hotmail.com>

[2] – ليث زيدان ،المرجع نفسه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولا مراء في أن التكوينات الأولى للمجتمع المدني موجودة في العمق التاريخي للوطن العربي، فقد انتظمت المدنية العربية الإسلامية منذ البداية على أساس من التوازن بين مؤسسات الدولة التي يمثلها الوالي، والقاضي والمحتسب والتنظيمات "المدنية" الموازية لها، والتي يمثلها التنظيم الحرفي والتجاري والديني[1].

على أن المتتبعين يتفقون أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث في الوطن العربي قد ظهر في كل دولة تقريبا رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من تلك الدول، فبعض المؤسسات المدنية الجديدة،و خاصة في النصف الشمالي من الوطن العربي، تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن 19، لكنها ازدهرت في فترة ما بين الحربين (1919-1939) وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية[2].

وفي ظل الحكم الاستعماري لعب عدد من هذه التنظيميات دورا سياسيا ملموسا من أجل الاستقلال، ومن بين صفوفها ظهر زعماء الاستقلال، ليشهد نمو المجتمع المدني العربي توقفا خلال الخمسينات والستينات بسبب موجة السياسات الراديكالية، والانقلابات العسكرية خاصة في (سوريا، مصر، الجزائر، السودان، اليمن، موريتانيا....إلخ) وإضفاء دور اجتماعي اقتصادي توسعي للدولة مما أفقد مؤسسات المجتمع المدني استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي[3].

ومع العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبداية الألفية، شهدت وتشهد منظمات المجتمع المدني عربيا نشاطا واسعا، حيث تحاول تلك المؤسسات تعبئة الرأي العام حول قضايا هامة تتعلق بالمجتمعات العربية وبسياسات الحكومات ذات التأثير على القطاعات الشعبية بشكل أو بآخر، لاسيما وأن

(1)- أنظر: حمدي عبد الرحمن حسن محررا، المجتمع المدني و دوره في التكامل في أفريقيا، ط 1، القاهرة : مركز البحوث العربية و الافريقية، 2004، ص.14.

(2)- فورار العيدي جمال، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة الحقيقة،العدد 7، الجزائر: جامعة أدرار، ديسمبر 2005، ص.541.

(3)- المرجع نفسه، ص .542.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الدساتير العربية كفلت حق تكوين المنظمات الأهلية (أنظر الجدول (4)) ومنها من عدلّت قوانينـــها مستوعبة بذلك أهمية هذا القطاع، وباختصار فقد شهدت المكانة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في العديد من الدول العربية تعزيزا ملموسا، وظهر ذلك بوضوح في حركـــة التعـــديلات والتحـــديث للقوانين السابقة[1].

جدول رقم (4):صدور القوانين التي تحكم حركة المجتمع المدني في الدول العربية.

الدولة	تاريخ صدور القانون	حرية التسجيل والإشهار	حق الحل	فتح النشاط	لتمويل
مصر	2002	نعم	الحكومة	نعم	موافقة الحكومة
سوريا	1958	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
الأردن	1966	لا	الحكومة	نعم	موافقة الحكومة
تونس	1992	لا	/	لا	/
الجزائر	1990	نعم	القضاء	نعم	مفتوح
المغرب	2001	نعم	القضاء	نعم	مفتوح
ليبيا	2001	لا	أمانة مؤتمر الشعب العام	لا	موافقة الحكومة
اليمن	2001	لا	القضاء	نعم	موافقة الحكومة
البحرين	1989/(1959)	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
الكويت	1962 وتعديلاته	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
قطر	2004/(1998)	لا	الحكومة	لا	موافقة الحكومة
الإمارات	1974	لا	الحكومة	لا	/

المصدر: محمد أمين فرشوخ، المجتمع المدني في الوطن العربي...جمعيات التطوع في مجلة التسامح، العدد 18، خريف 2004، ص. 85.

وعموما تزخر المنطقة العربية باختلافات تبدو متعددة، ليس من حيث وجود أو حضور المجتمع المدني فحسب، وإنما من حيث تنوع فاعلية أدواره ونشاطاته وقدرته أن يكون مؤثرا في عملية التنمية

[1]- أنظر حركة التعديلات والتحديث في: "دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" فنشرت على موقع:
<http://www.megdaf.org/article-details.aspx@article-id=123@ scid=14 cid=620/08/2007>

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إجمالا. وبالنظر إلى مجالات عمل منظمات المجتمع المدني نجدها تتوزع على مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والرعائية والسياسية والنسوية ...إلخ. كما يتباين عددها من دولة لأخرى ومن أهمها:

أ-على المستوى الإقليمي:

- **المنظمة العربية لحقوق الإنسان:** ونشأت في 1983/12 في قبرص، وذلك في ختام ندوة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" وانتقل مقرها الدائم إلى القاهرة، ودعت لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة المواطنين المقيمين في العالم العربي، وبذلت جهدا ملموسا من أجل الإفراج عن الموقوفين والمسجونين وتوفير الدعم والمساعدة لكل من يتعرض لأي نوع من القمع بسبب معتقده أو مبادئه السياسية أو غيرها، كما عملت على توفير المساعدات القانونية حيث تكون ضرورية وممكنة[1].
- **اتحاد المحامين العرب:** وهو منظمة غير حكومية مقرها الدائم مصر، وقد نشأ بموجب الاجتماع التأسيسي في القاهرة عام 1956، وقد سعى إلى:
  - تأمين استقلال مهنة المحاماة وتنمية الوعي النقابي في صفوف المحامين.
  - الاهتمام بتدريب شباب المحامين وتأهيلهم.
  - توحيد قوانين مهنة المحاماة في كافة الأقطار العربية.
  - تجميع وحفز الطاقات العربية القانونية من أجل إثراء القانون والفقه العربي وتأصيل الاجتهادات الخاصة بهما.

(1)- حمدي عبد الرحمان حسن، المرجع السابق، ص.52.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- إرساء المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحريات العامة وسيادة حكم القانون تشريعا وتطبيقا[1].

➢ **الشبكة العربية للمنظمات الأهلية:** وهي منظمة عربية إنمائية، غير حكومية وغير هادفة للربح، مقرها القاهرة، تهدف إلى المساهمة في تعزيز علاقات التعاون والتنسيق والتفاعل بين الاتحادات والمنظمات الأهلية العربية وتطويرها، وتطوير العمل الأهلي العربي، وتصدر الشبكة تقارير سنوية عن أوضاع المنظمات الأهلية العربية، ولديها برنامج للتطوير المؤسسي تنفذها مع عدد واسع من منظمات المجتمع المدني في الإقليم[2].

➢ **مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية:** ويمثل تجربة رائدة في مجال المراكز البحثية غير الحكومية، الهادفة إلى ربط البحوث والدراسات في العلوم الاجتماعية ذات التأثير الاستراتيجي في صناعة القرار، ويحرص المركز على أن يكون نموذجا للمنظمات الفاعلة للمجتمع المدني. ومنذ إنشائه، نظم عشرات المؤتمرات والندوات وورش العمل، وأنشأ أكثر من 65 مشروعا بحثيا، ونشر أكثر من 100 كتاب ودراسته، ويصدر نشرة شهرية وكتابين سنويين عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي[3].

➢ **مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر):** هو منظمة إقليمية مستقلة ذات صفة قانونية دولية، تأسس سنة 1993 بتونس، يعمل على إنجاز بحوث ودراسات وتقارير شاملة حول النساء العربيات، ونشر المعلومات الكفيلة بتحسين المعارف حول أوضاعهن. هذا بالإضافة إلى اتحادات المهندسين والأطباء والكتاب والصحفيين العرب، التي لعبت أدوارا مهمة فيما يتعلق بقضايا تطوير المهنة، والمطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان

(1)- المرجع نفسه، ص. 49.

(2)- دراسة حول منظمات المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره.

(3)- المرجع نفسه.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والتطور الديمقراطي، وفي هذا السياق عمدت جامعة الدول العربية على إنشاء مفوضية للمجتمع المدني وهي بحاجة إلى تفعيل دورها.

ب–على المستوى القطري: ويمكن تصنيف هذه المنظمات من حيث النشاط على النحو التالي:

- **المنظمات/الجمعيات الخيرية:** وتمثل الغالبية من حيث العدد والنشاط، وذلك استجابة للاحتياجات المتزايدة المترتبة على اتساع تلك المنطقة، وما تبع ذلك من التعقيدات الناجمة عن مشكلات الفقر والبطالة والحرمان، ويندرج تحتها المنظمات الأهلية التي تقدم الرعاية الخاصة بالمعوقين والمسنين وغيرهم.
- **الجمعيات والمنظمات النسوية وتلك المهتمة بالرعاية الأسرية:** وتنقسم إلى نوعين، الأول يهتم كثيرا بتلبية الاحتياجات المادية والصحية والاجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجة، والآخر يهتم بقضايا حقوق المرأة المختلفة.
- **المنظمات والنقابات المهنية:** ويلاحظ أنها، الأكثر حضورا، وتفاعلا مع القضايا الوطنية والقومية غير الاختصاصية، كما أن حضورها يكاد يكون شاملا على مستوى الوطن العربي.
- **المنظمات والجمعيات الثقافية والفنية والأدبية:** وتضم قطاعا واسعا من المهن ومجالات الاهتمام، كما تضم الروابط والمنتديات الأدبية والثقافية (فنانين، مسرحيين، ممثلين....إلخ).
- **المراكز والمنتديات الفكرية البحثية:** والتي برزت خلال العقدين الماضيين، وهي منظمات غير ربحية، يرأسها أو يديرها شخصيات عامة من العاملين في الجهاز الحكومي أو المتقاعدة فيه، وتنظم ندوات فكرية مغلقة أو عامة كما تقوم بالعديد من الدراسات حول القضايا المحلية أو العربية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى؛ إزدياد عدد المنظمات التي تـدافع عن الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان[*] والبيئة في الدول العربية. وقد تعـددت أدوار منظمـات المجتمع المدني والتي يمكن إجمالها فيما يلي[**]:

-منظمات مطلبية. -تقديم خدمات. -التعبئة السياسية. -التواصل مع الشعوب الأخرى.

-تقديم الرعاية.-مكافحة الحروب.-التنمية الاقتصادية. -مراقبة الحكومات. - نشر الثقافة. - دفع التطور السياسي.

ولقد بدأت بعض منظمات المجتمع المدني "الناشئ" في استخدام أساليب جديدة في نشاطها مثل تعبئة المواطنين في حركات احتجاجية واسعة، كتلك التي شهدتها مدن عربية عديدة أثنـاء حـرب الخليج الثانية والعدوان على العراق، وتضامنا مع انتفاضة الأقصى[1]. والرسوم المسيئة للـنبي محمـد (صلى الله عليه وسلم)...إلخ. واتساع النشاط السياسي ذو الصفة التفاعلية على الانترنت، وانتعاش ما يمكن تسميته بـ "الحركات الجماهيرية السياسية" في بعض البلدان مثل مصر، وهي حشود غـير منظمة تبدأ بـ"إلتقاءات" عفوية ثم تستمر متقطعة، وتستقر نشاطا يكبر ويصغر حسب الحاجة.

وعلى العموم فقد شهدت كل مجتمعات الإقليم تطورين هامين؛ يتعلق أولهما بتكوين المجتمـع المدني ذاته والذي تمثل في ظهور فاعلين جدد بداخله، وفي مقدمتهم منظمات حقـوق الإنسـان، ومنظمات الدفاع عن البيئة، وتمثل تطور الثاني في تسارع حركة المجتمع المدني الناشئ في المنطقـة،

(*) - فعلى سبيل المثال قامت 40 مؤسسة من المجتمع المدني العربي من 14 دولة عربية مهتمة بقضايا الانتخابات بتأسيس "شبكة الانتخابات في العالم العربي" في نوفمبر 2006، وهي شبكة تسعى إلى مراقبة الانتخابات وفقا للمعايير الدولية، مع العلم أنها المرة الأولى التي يلتئم فيها شمل عدد كـبير من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بنشر الديمقراطية، وترافق هذا الاجتماع مع انعقاد المؤتمر السنوي الثالث لمنتدى المستقبل، وما رافقه من تنظـيم ثلاث منتديات في نفس الفترة، ما يدل على فعالية مؤسسات المجتمع المدني أنظر:
<http://www.hrinfo.net/jordan/achrs/2006/pr1206.shtml>

(**) - دون أن ننسى الأدوار التقليدية التي لعبتها المساجد ودور العبارة، وكذا مؤسسات الأوقاف، والطرق الـصوفية وجماعـات العلمـاء، وأهـل الافتاء....إلخ. **أنظر:** عبد الحميد الأنصاري، المرجع السابق، ص. 111.

(1) - دراسة حول منظمات المجتمع المدني، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتكثف نشاطه، وبدء استخدامه أدوات جديدة، فقد تعددت لقاءات منظمات المجتمع المدني في الأعوام الأخيرة على الصعيدين القطري والقومي، وخصوصا في بلاد مثل سوريا، السعودية، البحرين ومصر، أكدت كلها على ضرورة رفع القيود على نشاط مؤسسات المجتمع المدني والاعتراف بها، بل وتنظيم لقاءات على هامش لقاءات القمة العربية[1].

المطلب الثاني: ملامح ثقافة سياسية جديدة:

إن الثقافة كما يقول"جان بيير فارنيي"(Jean Pierre Warnier)[2] بوصلة المجتمع، وبدونها لن يعرف أعضاؤه من أين جاؤوا كما لن يعرفوا كيفية الملائمة لهم في السلوك والتصرف.

ومعضلة الديمقراطية في الوطن العربي هي من غير شك معضلة متعددة الأبعاد، فلها-كما أشرنا-بعدد دستوري قانوني، وبعد مؤسسي...إلخ. لكن يبقى بعدها الثقافي هو البعد الأهم[3]، فمن دون ثقافة ديمقراطية سيظل ينص على حريات مدنية وسياسية دون أن تجد طريقها إلى التطبيق، وتنشأ الأحزاب والمنظمات ولا تلتزم بمعايير النزاهة، ومن هنا فإن غرس الثقافة الديمقراطية عبر أدوات التنشئة المختلفة أمر لا غنى عنه، وينبغي أن نشتغل به أكثر من غيره مما ذكرنا.

وبالنسبة لاستخدام المنهج الثقافي في دراسة الظاهرة السياسية في الوطن العربي، وخصوصا ظاهرة غياب الديمقراطية، فيمكن التمييز في الأدبيات السائدة بين مدرستين[4].

الرأي الأول مثله هشام شرابي في كتابه "الأبوية الجديدة"[*] إذ ينظر إلى الثقافة السياسية العربية على أنها تتصف بالدوام والاستمرار، وتلعب الدور الأهم في تشكيل السلوك السياسي

---

(1)- دراسة حول منظمات المجتمع المدني، المرجع السابق.

(2)- جان بيير فارنيي ، عولمة الثقافة، عبد الجليل الأزدي مترجما ، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، جانفي 2003، ص 10.

(3)- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد، المرجع السابق، ص. 93. وهذا ما ذ هب إليه محمد عبده حين رأى أن الإصلاح السياسي يبدأ من التربية والتعليم، وهو ما ذهب إليه أيضا المفكر الجزائر مالك بن نبي في كتابيه"شروط النهضة" و"مشكلة الثقافة" إذ يرى أن تحريك الإنسان من السلبية إلى الفاعلية يرتبط بالثقافة.

(4)- عبد الله الفقيه،" الثقافة السياسية العربية والأصالة المأربية"، البريد الإلكتروني: http//:www.Pralfaqih@ yahoo.com

(*) - وقد نشرته جامعة اكسفورد عام 1988.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

للإنسان العربي، وتحدد شكل المؤسسات السياسية التي يتم بنائها، كما يؤكد أنصار هذا الرأي على أن الثقافة السياسية العربية هي ثقافة خنوع.

الرأي الثاني، ويمثله "أيلي قدوري" في كتابه"الديمقراطية والثقافة العربية"(*) إذ يقلل من الأهمية المعطاة لدور الثقافة، ويركز بدلا من ذلك على جدلية (الثقافي-السياسي) والتأثير المتبادل بينهما، كما يركز على دينامكية الثقافة العربية وتغيرها بتغير الظروف السائدة، وبانتشار الأفكار الديمقراطية[1].

ويبدو أن القائلين بجدلية السياسي والثقافي، وبدينامكية الثقافة الغربية يبدون أكثر تقدما من نظرائهم القائلين بسكونية المكونات الثقافية وديمومتها واستعصائها على التغيير، ذلك أن "حركية العولمة قد ولّدتْ وعيا متناميا بضرورة بناء نسيج ثقافي كوني منسجم مع الواقع الجديد الذي أفرزته"[2].

وعلى أية حال، فالفرضية في الثقافة تقول: "إن حظوظ التحول الديمقراطي تزداد داخل مجتمع ما بازدياد درجة اندماجه الثقافي، أي بوجود ثقافة وطنية تتجاوز العوالم الجزئية الخاصة وتساعد على التواصل الحي بين السكان، ويرتبط وجود مثل هذه الثقافة من دون شك بنظام التعليم والتربية والتوجيه قبل أن يرتبط بوجود إرث ثقافي واحد، وعلى العكس يعمل التشتت الثقافي وتضارب البؤر الثقافية وتعدد منظومات القيم على خلق جماعات مغلقة ومنكفئة على نفسها ومتنابذة، ومن الطبيعي ألا يسمح مثل هذا المناخ الثقافي بنشوء ثقافة سياسية تتماشى مع متطلبات الديمقراطية"[3].

(*)- وقد صدر عن معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى في عام 1992.

(1)- ووفقا لهذا الرأي فإن الثقافة الديمقراطية ليست شرطا مسبقا لقيام ديمقراطية بل قد يكون العكس هو الصحيح فالشروع في العملية الديمقراطية يؤسس لثقافة سياسية مواتية تعزز بالممارسة والخبرات المكتسبة.

(2)- عبد الله تركماني، "خصائص الزمن الثقافي المعاصر"،.http//:www.free-syria.com/loadarticle.php ?articleid=25108

(3)- برهان غليون،"منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مقدمة نظرية"،في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص. 246.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إذن فليس هناك تطور ديمقراطي ممكن من دون توفر ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفـاهيم الأساسية للديمقراطية.

ولقد أشرنا في الفصل الثاني من هذا البحث إلى أن التراث السياسي بالعربي كان له أثر سـلبي على الثقافة السياسية الحالية، وقد تكشف أن الموروث الثقافي بما يتضمنه من قيم سائدة تحكم علاقة الفرد والمجتمع بالسلطة لا تساهم في دفع الإنسان العربي إلى الأمام في حركة الإصلاح بقدر ما تدفع إلى السلبية، والحذر من التورط في السياسة ومشاكلها، و"داء الحذر من السياسة لم يُصب "العامـة" فقط وإنما أصاب النخبة المثقفة في العالم العربي، كما يفصِّل ذلك المفكر"محمد جابر الأنـصاري" في كتابه "العرب والسياسة أين الخلل؟" إذ يرى أن هناك حالة أشبه بفقر الدم أو "الأنيميا السياسية" في علاقة العرب بالسياسية[1].

ومع ذلك يؤكد "بن سعيد العلوي"[2] أن الرغبة بالديمقراطية ليست منعدمة لـدى الـشباب العربي وأن نوعا من الحتمية التاريخية تحرك التوجه نحو التغيير الاجتماعي الذي تدعمه نسبة الشباب المرتفعة، والتي ترى في الديمقراطية الصيغة الأفضل للتعبير عن طموحاتها وأخذ دورها، ويرى في سعي الشباب للتماهي بين الإسلام والطموح لمجتمع أكثر عدلا مؤشرات إيجابية تضاف إلى عوامل أخرى تدعم التحول الديمقراطي كالتقنية، والإعلام، والعولمة.

---

[1] – محمد أبورمان، "إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي"، مقالة نشرت على موقع:
http://www.alas.ws/indesc.cfm_metothod=hom con

[2] – عمار على حسن،" الحركة الإسلامية المصرية ومسارات الإصلاح السياسي: المراوحة بين الفتوى والجدوى"،في:مصطفى كامل الـسيد، المرجـع السابق، ص. 469.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما سماه "عمار علي حسن" بـ التخلي عن أوهام الحتميات التاريخية[1]. ذلك أن الشيوعيون في العالم العربي، قد تخلوا عن فكرة أن دكتاتورية البروليتارية ستحكم في النهاية، وكذلك تخلى الليبراليون من تصور أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ، والأهم من ذلك انحسار الفكر الإقصائي لدى الحركات السياسية ذات الإسناد الإسلامي، وقبولها بالتعايش مع "الآخر" بل وإن أحزابا إسلامية أكدت قدرتها على الحراك الديمقراطي، وتأسيس ثقافة المشاركة السياسية، والقبول بقواعد داخل البلدان العربية.

بل وحتى الحركات المتطرقة قد أخذت في تغيير تصوراتها عبر ما عرف بـ "المراجعات" كتلك التي قامت بها الجماعة الإسلامية في مصر، أو بعض الجماعات المسلحة بالجزائر مؤخرا[2].

وقد لا نبالغ إذا قلنا أن فرضية "دور الدين في توطين الديمقراطية في العالم العربي" قد أصبحت تستقطب جل الحركات والتيارات الإسلامية المهتمة بالشأن السياسي.

ويذهب برهان غليون بعيدا حينما يقرر أن المجتمعات العربية ليست مغلقة على البرنامج الديمقراطي الراهن، وأن مسيرة التعددية ليست غائبة ولا مهددة، وإنما بطيئة وإن من خصائصها الإيجابية، التنوع في مصادر فكرها السياسي (الفكر الإسلامي، الليبرالي...إلخ) والذي يفترض أن يكون مصدر ثراء ومرجعية لهذه المجتمعات[3].

لقد كان للإنفتاح الإعلامي بمختلف أشكاله (قنوات فضائية، انترنيت، صحف،....إلخ) أثر إيجابي في انتشار نوع من الوعي السياسي لدى شرائح واسعة من المجتمعات العربية، وصار من المألوف مشاهدة منتديات الحوار، والمناظرات الفكرية، والنقاشات العامة حول المواضيع السياسية

---

(1)– بن سعد العلوي والسيد أبو أباه،"عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، سلسلة حوارات لقرن جديد،عن موقع:
http:// subaction=showfull &id=1155849790 archive= &http://www.almultaka.net/ouroud.php &start-from= &ucat=11

(3)– عمر فرحاتي، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد2، بسكرة: جامعة محمد خيضر ، جوان 2007، ص. 80.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المختلفة، ومناقشة قضايا الساعة، وانتشرت ثقافة المعارضة، والرأي الآخر ونقد الأنظمة، وبيان عور السياسات المتبعة...وغيرها من مظاهر "الحراك الثقافي" ذو الصبغة السياسية الذي اقتحم مواضيع كانت إلى وقت قريب من الطابوهات، ولعل هذا من مزايا العولمة، التي مكنت الجماهير العربية من الإطلاع على الثقافة الغربية وما وصلت إليه من تطور سياسي، وانفتاح ديمقراطي وأجبرت الأنظمة الاستبدادية العربية على تخفيف قيودها على الحريات، وكسر احتكارها "لسوق الثقافة" ومنعها من تسويق الثقافة السياسية التي تريدها.

وهكذا تجلت ثقافة سياسية جديدة لاسيما لدى المثقفين(*) العرب، انعكست في العدد الهائل من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وكذا الصحف والمجلات، ونوادي الانترنت ومنتدياتها، زيادة على الإصدارات المختلفة في الجانب السياسي والإعلامي، ثم انتشار فكر التظاهر والمسيرات والإضرابات والاحتجاج بمختلف صوره، وتبنى العديد من الدول العربية للفكر الديمقراطي، وحرية التعبير، والقبول بقيم ومعايير سياسية حديثة حديثة، "وهذا من شأنه أن يكون أساسا لإحداث تغيير سريع لاسيما إذا أضفنا إليه معايير تقليدية في مجتمعاتنا العربية كالتواضع والطاعة والعمل والإخلاص، والتفاني ...وغيرها"[1]، وعلى صعيد آخر أعطت التجربة الموريتانية صورة مغايرة -إيجابية بالطبع- عن النخبة العسكرية في الدول العربية، إذ كان "العسكر" هو من قاد عملية التحول الديمقراطي في البلاد!.

(*) – للمثقفين كمصطلح معنيان: أولهما موسع يعود لإدوارد شلز، يشير إليهم كنتاج للمجتمع المعاصر –وهو الأكثر ملائمة هنا– وثانيهما يشير إلى كبار المفكرين مما يتميزون بالمساهمة والإبداع الخلاق.

(1)– أنظر: عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص. 216.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المبحث الثالث: معوقات التنمية السياسية في الوطن العربي:

لقد تبين من خلال مسح أدبيات التنمية السياسية في الوطن العربي، والوقوف على أهم مؤشراتها أن الحديث عن معوقاتها وعقباتها يبلغ أضعاف الحديث عن مخارج وحلول تحقيق التنمية السياسية ذاتها داخل البلدان العربية مما يستعصى على هذه الدراسة استعراضها بكاملها، ذلك أن معوقات التنمية السياسية-كما يقول بن سعيد العلوي(*). -صارت نظاما متكاملا سياسيا، واجتماعيا، مما يستدعي الوقوف على كل مستوى من مستويات هذا "النظام"، وعليه ارتأيت أن أقسم الحديث عن معوقات التنمية السياسية إلى ثلاث مستويات تشكل الأرضية الأساسية للعوائق العربية الداخلية، ويضاف إليها العائق الخارجي الذي يكون فاعلا بفاعليتها وهذه المستويات كما يلي:

1-على مستوى النظام السياسي وبناء الدولة.

2-على مستوى فاعلية الهيئات الوسيطة.

3- على مستوى تكوين الثقافة السياسية.

4-على المستوى الخارجي، وسيتم تفصيل ذلك وفق المطلبين التاليين:

-المطلب الأول: المعوقات الخارجية.

-المطلب الثاني: المعوقات الداخلية.

(*) - سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه ، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المطلب الأول: المعوقات على المستوى الخارجي.

لاشك أن للعامل الخارجي دور لا ينكر في الوقوف ضد تنمية سياسية حقيقية، لا تخدم مصالحه الحيوية التي لا تنتهي؛ فوفقا لنظرية (الأنا-والآخر) التي تبناها أحد المفكرين العرب[*] يكون الآخر بالنسبة للعرب هي الدول الغربية التي اخترقت-ولا تزال-الوطن العربي اختراق وسيطرة كاملة وواضحة، عملت منذ قرن على خلق هذه الأوضاع، واتخذت صور وأساليب متعددة للتدخل وإعاقة التنمية والتحديث[1] . وهناك عدة شواهد تاريخية تؤكد ضلوع القوى الأجنبية في تغيير المسارات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في العالم العربي، وذلك بحسب ما تقتضيه الإستراتيجية العامة لهذه القوى[2] .

ومن صور التدخل والاختراق للدول العربية:

- الاحتلال العسكري المباشر.
- دعم الأنظمة السياسية العربية المتسلطة.
- إعاقة تحقيق أي تكامل عربي في جميع الجوانب.
- دعم البنى التقليدية الاجتماعية من قبيلة وعشيرة وطائفة ومذهب...إلخ.

وقد أفضى هذا الاختراق إلى العديد من التأثيرات الواضحة أهمها تضخيم وظائف وأدوار معينة لهذه الدولة على حساب وظائف وأدوار أخرى، ومن أهم الوظائف التي تم تضخمها، الجوانب الأمنية لحماية السلطة القائمة[3].

(*)- وهو محمد عابد الجابري في كتابه، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004

(1)- حسين أحمد فروان، المرجع السابق، ص. 149.

(2)- زياني الصالح،"واقع وآفات المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ، التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد9، جامعة باتنة، جانفي 2004، ص .75.

(3)- المرجع نفسه، ص. 76.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وساهمت العولمة ومحاولات فرض الاستتباع إلى جانب فرض نمط محدد للتطور، وبخاصة بعد التحولات العاصفة التي اجتاحت أوروبا الشرقية، في تقييد الإرادة السياسية، وإخضاع الشعوب العربية للهيمنة، ولسياسات ومناهج لا تنسجم مع طموحها وأهدافها، معطلة اختيار سبل تطورها المستقل، فالبنك الدولي مثلا ومعه صندوق النقد الدولي، حاول في أوقات مختلفة فرض الشروط على الأطراف التي يتعامل معها، وفي الغالب لم تكن شروطا فنية أو اقتصادية فحسب، بل شروط سياسية تتعلق بالتوجه السياسي[1].

إن صورة الدولة الوطنية الموروثة عن عهدها القومي في القرنين التاسع عشر والعشرين، بدأت في التبدد التدريجي بأثر تلك العولمة و"طاقتها التدميرية" للحدود والدفاعات الذاتية، و لم تعد صورتها صورة تلك الدولة التي تقرر وتتحكم في ثرواتها واقتصادها وسياساتها، وتحكم نفسها بنفسها (الدولة السيدة) ولكنها فقدت أو هي في فقدان سيادتها حتى في الغرب نفسه، أما في البلاد العربية فالخطب أعظم؛ فهي تتعرض للإنحلال تحت وطأة ضربات العولمة لأكثر من سبب[2]:

- فلأنها هشة أصلا و لم يشتد عودها بعد.

- ولأنها لا تشارك – شأن الدول الكبرى- في صناعة العولمة وإنما تستهلك ولا تفعل شيء.

ومن هنا فهي مضطرة إلى فتح مجالها وسيادتها على القرار الوطني، وهو ما يشكل أكبر تحد للدول العربية اليوم.

وبالمثل تلعب الهيمنة الإمبريالية- القوية استثنائيا في المشرق العربي- وأداتها الرئيسية وشريكتها معًا الاستعمار الصهيوني دورا مهما أيضا في ترسيخ البنية الإفقارية، والتضييق من خيارات النخب المحلية، وردعها عن اتخاذ مبادرات مستقلة جريئة [3].

(1)- أنظر: اسماعيل الشطي وآخرون، المرجع السابق، ص. 243.

(2)- عبد الإله بلقزيز، "عوائق التطور السياسي في الوطن العربي"، الخليج (2008/03/24) عن موقع :
<http://www.arabs48.com/display.x ?cid=7&sid= 25&id= 52940>

(3)برهان غليون، "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، مقالة نشرت على موقع:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إن الحركة الإسلامية في الأقطار العربية، قد مثلت بالنسبة لأقطاب النظام الغربي، خطرا يهـــدد مصالحهم الإستراتيجية والثقافية، وخاصة تلك الحركات التي تتبنى الدين الإسلامي، كعقيدة وشريعة ونظام حياة، والواقع أن الغرب العلماني قد دأب منذ فترة ليست بالقصيرة، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة، وتفكك المنظومة الاشتراكية، على مناصبه العداء لما يسمى بظـــاهرة الإحيـــاء الإســـلامي باعتبارها تمثل عدوه الجديد، بعد انهيار عدوه القديم "الشيوعية"[1].

إن هذا العداء كان السبب الرئيسي الذي دفع الغرب إلى الوقوف في وجـــه أي "ديمقراطيـــة" يحتمل أن توصل الإسلاميين إلى سدة الحكم، ولذلك تراجعت الدول الكبرى- خاصة الو.م.أ- عن دعم مشاريع الديمقراطية في البلدان العربية، وآثرت دعم الأنظمة المستبدة حفاظـــا علـــى اســـتقرار مصالحها الحيوية، وبالمثل أيضا لعبت بعض القوى داخل الوطن العربي ذاته علـــى عرقلـــة المـــسيرة الديمقراطية لئلا تتأثر مصالحها بوصول بعض القوى السياسية المناهضة لها إلى سدة الحكم عبر العملية الديمقراطية.

المطلب الثاني: المعوقات الداخلية:

لا يمكن تعليق غياب أو ضعف التوجه نحو الديمقراطية على شماعة المعوقات الخارجية فحسب، بل إن صور كبح الديمقراطية تظهر على نحو جلي وصارخ من خلال المعوقات التحديات الداخليـــة الكبيرة التي تعرقل نمو الوطن العربي للسير في طريق التنمية السياسية، وعلى مستويات عدة نوجزهـــا فيما يلي:

<http://saberaffaituri.maktoobblog.com/291659/>

[1]– علي قريشي،"الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي :دراسة مقارنة في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع تطبيق علـــى الوضع في الجزائر"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2005، ص. 544.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أولا: على مستوى النظام السياسي وبناء الدولة الحديثة:

إن العديد من المشكلات السياسية التي تعرفها المجتمعات العربية حاليا ترتكز كليا على الدولة، لذلك فإن البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يمثل مدخلا أساسيا لتحليل الأزمة الشاملة التي تمر بها المجتمعات العربية[1]. وتتأكد أهمية هذه الملاحظة عندما ندرك أن العديد من العقبات تعد من صنع الأنظمة القائمة نفسها.

إن ضعف وهشاشة الدولة الحديثة وعدم وجود تقاليد ذات أبعاد ديمقراطية أمور أدت إلى سيادة الاستبداد خصوصا في ظل انعدام الرقابة والشفافية فضلا عن الفساد الإداري والمالي لأجهزة الدولة.

كما أن عدم وجود دساتير أو برلمانات أو مجالس منتخبة أو معينة على أساس المشاركة التمثيلية في بعض البلدان العربية، والتباعد بين دائرة الحكام والمحكومين ساهما في وضع المزيد من العقبات أمام التغيير الديمقراطي، ولابد هنا من الإشارة إلى الانقلابات العسكرية، ودور الجيش في تخريب الحياة المدنية السلمية وعرقلة تطورها، ولعل تجربة العديد من الدول العربية مثال على ذلك[*] إذ لعب الجيش دورا كابحا لنمو وتطور الحركة نحو الديمقراطية، بل إنه ساهم في إلغاء وتضييق الهوامش الديمقراطية التي كانت قائمة[2] .

إن طبيعة تكوين الدول العربية قد ساعد بشكل أو بآخر في تفاقم الأوضاع بشكل أكبر، فمعظم هذه الدول لم تستطع لحد الآن بناء المفهوم العصري للدولة[3]. و لم تتمكن عملية بنائها من الملائمة بين دولة الاستقلال أو الثورة، وبين النزوع الاستبدادي والدكتاتوري في إدارة شؤون الدولة، فقد فشلت في حل أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدول حديثة الاستقلال، وتضاعفت هذه

---

(1)– زياني صالح، المرجع السابق، ص. 75.

(*)– أبرزها تجربة الجزائر، مصر، و تونس.

(2)– اسماعيل الشطي، المرجع السابق، ص ص. 247.246.

(3)– مازن مرسول بمحمد، "جدل العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية في العالم العربي"، مجلة الجندول، عدد 23، 2005، عن موقع:
http:// www.vluminania.net/jandoonag.htm>

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الأزمات بفعل ممارساتها الغير ديمقراطية، والسياسات الغير واعية في رسم خطط التنمية المختلفة، والأزمات المتكررة في إدارة الدولة.

ومن العوائق الأساسية الأخرى التي تواجه الأنظمة العربية، فقدانها للشرعية إذ أن النظم العربية لم تعرف تطورا معينا يتناسب مع طموحات وأهداف مجتمعاتها، بل إن نخبا معينة وبحكم ظروف معينة، استطاعت أن تستولي على أجهزة ومؤسسات الدولة، وتسخيرها لحماية مصالحها الضيقة[1].

إضافة لذلك فإن معظم الدول العربية تتضمن جملة من السمات تضفي على حياتها السياسية نسقا خاصا لا يسمح بنجاح عملية التحول الديمقراطي، من هذه السمات:

أ-احتلال الزعيم أو الحاكم الفردي مكانا مميزا حيث يؤدي العامل التاريخي والموروث الثقافي دورا مهما في ذلك.

ب-اشتراك النخب السياسية عن طريق مفهوم الجلب، أي مفهوم الولاء على حساب الكفاءة

ج-الانتخابات عادة ما تكون لتزكية قرارات متخذة في القمة.

د-فرض سلطة الأمر الواقع المؤسسة على القوة، والتي ترفض تطوير مؤسسات ديمقراطية حرة.

هـ-طغيان الشعبوية على النخب الحاكمة مما وفر لها- وللمعارضة أيضا- الهروب من السعي الجاد لإيجاد حلول عملية للمشكلات المطروحة، وجعلها تكون مصدرا مستمرا لتغذية مشاعر الإحباط والانكسار التي تنخر المجتمعات العربية[2].

---

(1)- زياني صالح، المرجع السابق، ص.76.

(2)- برهان غليون:" معومات الديمقراطية في الوطن العربي"، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والحاصل أن هذه النخب قد أثبتت أنها غير قادرة على اتخاذ قرار التحول الديمقراطي الحقيقي ومستعدة لتحمل تكلفة هذا القرار بما فيها إنها وجودها أصلا بالسلطة[1] وعملت على تحويل الإصلاحات من ضرورة سياسية إلى قضية ثانوية اعتمادا على أسباب ثلاث[2]:

-ظهور مواجهات عنيفة أدت إلى اعتبار الإصلاح قضية ثانوية.

-بروز توترات بسبب احتمال وصول إسلاميين متشددين على السلطة بالانتخابات.

-صمود الأنظمة القائمة التي ترفض التغيير.

ثانيا: على مستوى فاعلية الهيئات الوسيطة

إن طبيعة الدولة كما أشرنا إليها في الدول العربية تجعل من العلاقة بينها وبين مختلف الهيئات الوسيطة (أحزاب ومجتمع مدني) علاقة لا متوازية، ومن ثمة نجوهر المشكلة في هذه العلاقة لا يتمثل في عدم وجود تنظيمات أو أحزاب، أو قلتها، فالساحة تعج بعدد كبير منها، وهي تمارس بالفعل أنشطة متنوعة ومتعددة، إنما تتمثل المشكلة في عدم فاعليتها وفقدانها للاستقلالية في مواجهة سلطة الدولة التي تكتسح كل مجالات الحياة الاجتماعية[3].

إن هذا الواقع جعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة، والعائق الأول أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وذلك في إطار شمولي للدولة، المجتمع، ومنع قيان أي حركة تجنيد تحد من سلطتها، ولكن السؤال المطروح هنا: كيف استطاعت الدولة العربية التسلطية أم تكون عائق أمام فاعلية تلك الهيئات؟ صحيح أن القوة البوليسية والإرهاب المباشر كان

(1)– أحمد منيسي ، المرجع السابق، ص. 10.

(2)– عابد شارف، "الإصلاحات، العالم العربي بين الجمود الداخلي والتلاعبات الخارجية"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1978، بتاريخ 26-04-2007، ص.12.

(3)– أنظر: وهيب بوسعدية: "التحديات الراهنة للمجتمع المدني العربي، وآفاق التطور"، مجلة الحقيقة ،الجزائر: جامعة أدرار، ديسمبر 2005، ص. 507.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

سببا في ذلك، لكن وحده غير كافي فهناك عوائق أساسية أخرى فرضتها ممارسة الدولـــة لـــدورها التسلطي تتمثل فيما يلي[1]:

-فشل الدولة العربية في بناء الأمة: وذلك بسبب المنهج الشمولي الذي وجد على نحو كلي بين المجمع السياسي والمجتمع المدني، وذلك بحجة قيام الدولة بدور اجتماعي واقتصادي توسعي، وتحقيـــق طموحات قومية. فتم استغلال الإيديولوجيات القومية والاشتراكية والإسلامية أحيانا للدعاية والتعبئة السياسية تأييدا للنظم الحاكمة، وكان ذلك كله عل حساب بناء الأمة، وتحقيق المواطنة، و لم يتحقق أي هدف منها من ذلك كله.

-تحكم الدولة العربية بالاقتصاد الريعي: يعتبر الاقتصاد الريعي أحد أهم القواعد الأساسية التي تستند عليها الدولة العربية في استبدادها السياسي على المجتمع ككل، لما يعطيه هذا الاقتصاد من قوة للدولة الريعية، وبمنحها مجالا واسعا للمناورة في علاقاتها مع المجتمع[*] .

-البيئة القانونية في الدول العربية التسلطية: فبالرغم من الترسانة الهائلة التي تزخر بها الـــساحة القانونية العربية، إلا أنها لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد أو الجماعات المختلفة، وباتـــت تعبيرا صارخا عن اللاقانونية واللاشرعية، إذ كثيرا ما يتم تعطيل الدساتير، وتعليق القوانين، وتفـــرض قوانين الطوارئ وتشرع القوانين التي تكرس البنى التقليدية للمجتمع، وذلك اســـتنادا إلى القـــوانين نفسها، وعلى رأسها الدستور إذن فالدولة كما يقول برهان غليون[2] قد اعتقلت المجتمع وشوهت نمو الأحزاب، وصادرت تنمية المجتمع سياسيا، وعملت -كأي تقنية حضارية آتية من خارج بناه- على تدمير هذه البنى والحلول محلها كما تضمن استقرارها واستمرارها، فكانت النتيجة أن المجتمـــع هـــو الذي انشغل بتنمية الدولة بدل أن تنشغل الدولة بتنمية المجتمع.

---

[1] - أنظر في ذلك: ليث زيدان، مرجع سبق ذكره.

[*] - إن هذا الدور ينطبق على الدول الغير منتجة للنفط، والتي امتازت بما عرف بـــ"ريع المواقع" أي الاهمية الاستراتيجية، والمعونات الأجنبية...وغيرها كل ذها أضفى صفة الدولة الشبه ريعية على الدول لغير نفطية.

[2] - برهان غليون: صعوبات الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ومن ناحية أخرى تتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في هشاشة القوى الديمقراطية التي تمثلها الهيئات الوسيطية، والتي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحويل الاجتماعي، وتتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية، وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها وتهيكلها، واقتصار الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة تستخدمها لإعادة تثمين نفسها على الساحة، أكثر من النظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحويل الاجتماعي[1].

زيادة على ذلك"أن المواطنة في المجتمع العربي تقليدية قائمة على علاقات التراحمية والعفوية والقرابية والقبلية، وليست علاقات قائمة على المدنية والطوعية والتعاقدية والحقوقية والمساواتية، مما جعل المجتمع كله يرتكز على العقلية الأبوية، والمؤسسة الدينية، الأمر الذي أدى إلى التعصب بكل أصنافة"[2].

ويضاف إلى ذلك جملة من المشاكل والعراقيل التي تحد من فاعلية الهيئات الوسيطية وخاصة الأحزاب السياسية العربية وتشكل عائقا حقيقيا أمام فاعليتها، لا سيما في علاقاتها مع الجماهير منها[3]:

-التمويل المالي المحدود لمعظم الأحزاب.

-نقص الإعلام الحزبي المحترف والفعال، بسبب الاحتكار الإعلامي السياسي من طرف الأنظمة، لاسيما الصحافة الحزبية.

(1)- برهان غليون: المرجع السابق، وأنظر في تفصيل ذلك: عبد الإله بلقزيز: المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص17. وما بعدها.

(2)- ليث زيدان، المرجع السابق.

(3)- بلبل نونة ، المرجع السابق، ص.150.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

-القيود على حرية الاجتماع والتظاهر، وثقل الإجراءات القانونية التي تجعل ممارستها أمرا صعبا.

-ضعف الثقافة السياسية لدى الجماهير وما ينتج عنه من سيادة قيم التخلف والانغلاق.

-نقص التنسيق و التعاون والتشاور بين المنظمات نفسها على المستوى القطري أو الاقليمي.

-تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتردية على التعددية السياسية في الكثير من الدول العربية.

ثالثا: على مستوى تكوين الثقافة السياسية الحديثة

وتكمن أهمية هذا المستوى كون أن من متطلبات نهضة أي مجتمع وجود عملية انتظام في تراث محدود وإيديولوجية معينة، فقياسا على أنه "لا ثورة بدون نظرية ثورية" فإنه كذلك :لا تنمية سياسية دون ثقافة تفصل في التناقضات الجدلية المتواترة"[1] فغياب الإيديولوجية أو التراث الذي تنتظم فيه التنمية العربية، يشكل عائقا مهما على هذا المستوى[2].

زيادة على ذلك فإن العقل العربي يعاني-كما وصفه أحد المفكرين "أزمة إبداع" تتمثل في عدم قدرته على النبوغ في حل الإشكاليات المتعددة الجوانب السياسية، والاجتماعية...وغيرها، ومما يدل على ذلك أن المجتمعات العربية تستورد كل متطلباتها من الخارج بما فيها القوانين والأنظمة، ومع ذلك لا يتمكنون من تطبيقها، بل يستعملونها مشوهة[3]، مما يزيد في تعقيد المسائل.

وفي السياق ذاته، يبرز عائق آخر على هذا المستوى وهو ما اصطلح عليه بـــ "مقاومة التغيير"، فالإنسان العربي يستطيع دائما أن يجد مبررا في صيغ عملية للمقاومة الفعلية للتغيير، فنجد دائما عند

---

(1) – و هي: الطائفية-المنهجية-المناطقية-الأصالة-المعاصرة-الدين-الدولة-الإسلام-الديمقراطية...الخ

(2) – حسين أحمد فروان، المرجع السابق، ص. 151.

(3) – المرجع نفسه، ص. 151.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

رجل الشارع دفاعا ضد أي شيء جديد، فهناك اعتقاد أن ما كان صالحا للأب يكون صالحا للابن[1].

إن فكرة عزل العرب والمسلمين عن التفاعل مع المنجز العالمي لفكرة الديمقراطية، بحجة أنها غربية واختراع مشبوه وجعها نقيضا للعالمية، تستهدف منع تأثير الفكر العربي، الإسلامي من تأثيراته، وتفعلاته مع الفكر العالمي الذي هو ملك للبشرية جمعاء(2)، وثقافة الديسمقراطية تقوم على التكامل والتلاقي والتسامح والاعتراف بالآخر والمشاركة، في حين أن ثقافة الاستبداد تقوم على القطيعة، والقمع وإدعاء الأفضليات، وإقصاء الآخر...وغيرها.

إن هذه الثقافة الأخيرة هي المنتشرة لدى شرائح لا بأس بها في الوطن العربي، وتتبناها بشكل خاص القوى السلفية الانعزالية المتعصبة والمتطرفة، والتي تدعو إلى التقوقع وعدم التفاعل بحجة الخصوصية والتراث، مما يشكل عائقا حقيقيا على هذا المستوى، لاسيما عندما يلبس بلبوس الدين.

وإذا أضفنها إلى كل ذلك عوامل موضوعية كالجهل والفقر والمرض والأمية وسوء التوزيع...،وغيرها(3) فإن الكوابح الداخلية على هذا المستوى تشكل عائقا لا يستهان به أمام مسألة التحول الديمقراطي ومن العوائق التي تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد: نقص تمكين المرأة (عدم فاعلية دور المرأة في المجتمع العربي)، إذ رغم أن البلدان العربية حققت نجاحا هاما في تعليم البنات، إلا أنه حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 فإن هناك إقصاء مزدوجا للمرأة العربية. في الواقع وفي القانون، ولا شك أن هذا له دور في الحيلولة دون بناء مجتمع قوي ومتكامل.

ثم هناك عائق آخر يتمثل في الفجوة العميقة بين ثقافة النخبة والثقافة الشعبية، إذ نجد أن أكثر النخبة لها اتجاهات استعلائية إزاء الثقافة الشعبية وجهل لمكوناتها، وعجز في التواصل معها، وبالتالي

---

(1) – حول مقاومة التغيير الاجتماعي أنظر: سناء الخولي، المرجع السابق .

(2) – اسماعيل الشطي، المرجع السابق، ص.245.

(3) – أنظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، المرجع السابق، ص.27.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

رفض شرعيتها الثقافية(1). وبالمقابل فإن ثقافة النخبة ذاتها محكومة بنزعة استئصاليه غالبة عند معظم الفاعلين السياسيين في العديد من البلدان العربية، تلك النزعة الأحادية تعذر معها بلوغ الحلول الوسطية التي يقتضيها نظام التعددية السياسية، وذلك بتنازل مختلف الأطراف عن جزء من مواقفهم بغية الالتقاء في منتصف الطريق، والاتفاق على معظم القضايا الهامة والقواعد السياسية التي تشكل قواسم مشتركة وتتحكم في مجمل العملية السياسية[2].

(1)– وهيب بوسعدية ، المرجع السابق، ص.514.

(2)علي قريشي، المرجع السابق، ص. 542.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خلاصة ونتائج الفصل:

إنه من خلال وقوفنا على أهم مؤشرات التنمية السياسية –أو بتعبير أدق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي– في الوطن العربي، وبيان أهم ما يقف في طريقها من عقبات يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

-إن الإصلاحات القانونية والدستورية التي تبنتها جل الدول العربية، وإن كانت خطوة في الطريق الصحيح، إلا أنها تحتاج أولا إلى تعزيزها ببعض القانونين التي تسد الثغرات الموجودة، وتكون أكثر انسجاما مع المعايير الدولية في هذا الشأن، وثانيا تحتاج إلى احترام على أرض الواقع، وتجسيد فعلي يبتعد عن التزييف والتحريف والكيل بمكيالين.

-إن مراجعة الأطر الدستورية والقانونية التي وضعتها الأنظمة العربية لتحقيق الانفتاح السياسي لم تستند في معظمها إلى أطر قوية لجهة تنمية هذا الانفتاح، فمراجعة هذه الأطر تؤكد غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وغلبة الثانية على الأولى، مما ينفي وجود مبدأ الفصل بين السلطات، ويؤكد ضعف وهشاشة السلطة التشريعية التي تعد قاطرة التحول الديمقراطي.

-إنه ورغم العدد الهائل من الانتخابات المختلفة (رئاسية، تشريعية، محلية) والتي أجريت في عديد الدول العربية، والتي كان بعضها على درجة متقدمة من النزاهة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى التجديد المطلوب في النخب الحاكمة، لصالح تشكيل نخبة جديدة يتواكب فكرها مع ولوج البلاد مرحلة جديدة (مع بعض الاستثناءات القليلة جدا).

-رغم أن تجارب الانفتاح السياسي قد أتاحت هامشا من حرية التعبير في وسائل الإعلام فإن الدولة مازالت تحتكر القسم الأعظم منها بكافة أنواعه، وإن وجد إعلام خاص فهو رهين قوانين مقيدة، ورقابة معيقة لحريات الرأي والتعبير.

- لم تعد الثقافة –بعمومها–والثقافة السياسية خاصة حكرا على وسائل التنشئة التقليدية التي تخضع لهيمنة الدولة وسلطتها، فزمن العولمة الإعلامي والثقافي قد أخلط أوراق الأنظمة العربية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ودخلت على الساحة فواعل جديدة تسهم في بلورة نوع من الثقافة غير ذلك الذي تريده الأنظمة العربية، مما ساهم في نضوج الوعي السياسي لدى شرائح واسعة.

-إن تجارب بعض الدول العربية أثبتت أنه بالإمكان الولوج إلى الديمقراطية فقط بتوفر الإرادة بالصادقة لدى النخبة الحاكمة، وليس شرط أن ندفع ضريبة للحصول على الديمقراطية (تجربة موريتانيا مثلا).

-إن مؤشرات التحول الديمقراطي تختلف في قوتها وشدتها من دولة لأخرى، ففي حين ترتفع في دول مثل الكويت، البحرين، موريتانيا، المغرب.... وغيرها نجدها تكاد تنعدم في دول مثل: ليبيا، سوريا، تونس ....وغيرها.

وبناء على ما سبق ومن خلال إمعان النظر بطبيعة التحولات التي أصابت المجتمعات، وما شهده الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين من فتح آفاق جديدة وإمكانات رحبة للتغيير الديمقراطي وإمعان النظر فيهما يقف أمام هذه الإمكانات من معوقات وعراقيل يمكن أن نستشف ابرز محددات مستقبل التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في الوطن العربي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أ-المحددات على الصعيد الداخلي.

- قدرة الحكومة على تحمل نتائج الجو الديمقراطي والتعايش معه.
- قدرة المعارضة على استيعاب واقع المجتمع من جهة، وواقع المنطقة من جهة أخرى، وتحديد أهم الإشكاليات التي تعيق التقدم.
- القدرة الإعلامية والاقتصادية المستقلة للمعارضة، ومدى نجاحها في تكتيل الشعوب وراء برامجها، ومدى تفاعل المجتمع مع الأطروحات البديلة.
- المقدار الذي تتجلى به قيادات الجيوش وأجهزة الأمن من التضحية والإيثار الذي يلزمها الحياد والعمل على إنجاح التجربة الديمقراطية انطلاقا من مصلحة البلاد.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- قدرة أطراف اللعبة السياسية على الوصول إلى أرضية مفاهيم مشتركة حول المواطنة والولاء والوطنية.

ب- المحددات على الصعيد الخارجي:

- نظرة الغرب لطبيعة القوى المشاركة في الحياة الديمقراطية، وتخوفاته من وصول الإسلاميين إلى السلطة.
- نتائج الجهود الدولية في حسم الصراع العربي-الإسرائيلي، وانعكاساته على القوى السياسية المختلفة.
- انعكاس الحياة الديمقراطية على القوى المجاورة لكل دولة، وأثر ذلك في علاقات الشعوب والدول في المنطقة العربية.
- موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال حجم ونوع التطور الديمقراطي في أي بلد وفقا لانعكاساته السلبية والإيجابية على مصالحها الخاصة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خاتمة:

من خلال تناولنا لموضوع التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، بدا لنا الموضوع أكثر اتساعا و أكثر تداخلا في عناصره،و تشابكا بين أطرافه ؛ذلك أن التنمية السياسية ذاتها –حسب ما توصلنا إليه – تعد جزء من التغيير الاجتماعي المتعدد الأبعاد ،و الذي يتوقف علـــى التحــولات الحاصلة في الجوانب الأخرى (الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية...الخ) للمجتمع بأســره ، و لا شك أن هذا التغيير يمر بمراحل و محطات زمنية ليست باليسيرة ،بالنظر إلى حجم "التخلف"الــذي ترزح فيه المجتمعات العربية، وحجم الضغوط الخارجية التي يتعرض لها الوطن العربي ،وعليه كانت مرحلة "الإصلاح السياسي"و"التحول الديمقراطي" أول خطوة تضعها الدول العربية على طريــق التنمية السياسية و التغيير الاجتماعي المطلوب ، و غدا نجاح التنمية متوقف على نجاح هذه المرحلة الحساسة ، و على أية حال يبقى الزمن جزءا من العلاج ،و يبقى هناك أمل لإنجاح هذا "الانتقال" الديمقراطي طالما ظلت مؤشراته متوفرة ، و هذا ما لمسناه من خلال هذه الدراسة المتواضعة ، والتي سنختمها بأهم النتائج ، ثم نعقبها ببعض ما ارتأيناه من اقتراحات و توصيات:

- **أولا: النتائج:-**

1- إن أغلب الدراسات التي تناولت الظاهرة السياسية في بلدان العالم الثالث تندرج ضمن أدبيات التنمية السياسية، و هي الأدبيات التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية كتعبير عــن تطور نظري و منهجي في ميادين علم السياسة ،وكان جوهر اهتمامها و محوره الأساســي هــو التصدي لمشكلات و عوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الغربية ،فضلا عن تلك التي تعاني منها بلدان العالم الثالث.

2- إن هذا التطور - النظري و المنهجي- لم يصاحبه تغير على المستوى الأيديولوجي ،إذ ظل التوجه الليبرالي محافظا على بصماته الأولى و مؤثراته التي ظهر بها منــذ وصــوله إلى لجنــة

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

السياسات المقارنة التابعة لمجلس البحوث الاجتماعية الأمريكي برئاسة "غابريال الموند".

3- و رغم كثرة الدراسات المتخصصة في التنمية السياسية في الغرب ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية- التي بلغت فيها الدراسات أكثر من ثمانمائة- إلا انه ظل في الأوساط العربية، و إلى وقت قريب ، من أكثر المفاهيم إثارة للغموض و الاضطراب إن على مستوى النظري أو على المستوى التطبيقي العملي رغم أهمية موضوعه.

4- إن جل من تكلم أو كتب عن التنمية السياسية عربيا ، إلا وقرنها ب"بناء الديمقراطية"؛ تارة باعتبار الأخيرة وسيلة التنمية السياسية و الطريق المفضي لها ، و تارة أخرى باعتبارها غايـــة التنمية السياسية ذاتها،وكانت النتيجة اختزال الحديث عن قضايا التنمية السياسية في الحديث عـــن قضايا الديمقراطية و التحول الديمقراطي.

5- و لقد كشفت تجارب التحول الديمقراطي – المتواضعة – في عديد الدول العربية عـــن الدور البارز الذي تلعبه النخب الحاكمة في إنجاح التحول أو إفشاله،كما كشفت من جهة أخرى أن جل المبادرات بتدشين تجربة التحول الديمقراطي قد جاءت بشكل فوقي على شكل منحة مـــن الحاكم ،تحت وطأة ضغوط معينة،و بالتالي فهي رهينة رغبة و مصلحة النظام الحاكم أكثر مما هي مرتبطة بمصلحة الشعوب ، أو هي كما عبر عنها هنتنجتون في كتابه" الموجة الثالثة"مجرد تحولات ليبرالية لا تعدو أن تكون وسيلة لتهدئـــة المعارضـــة للنظـــام، دون التحـــول إلى الديمقراطيـــة الكاملة،فالتحول الليبرالي يتمثل في واقع الأمر في إجراءات تتمثـــل في تخفيـــف حـــدة القمـــع السياسي،والسماح ببعض الحريات المدنية ،و تخفيف الرقابة على الإعلام ،و السماح بقـــدر مـــن الحرية في مناقشة القضايا العامة ،دون أن يؤدي ذالك إلى إدخال نظام انتخابي تنافـــسي يـــسمح بمشاركة كاملة قد تؤدي بالقادة الموجودين في السلطة إلى فقدانها، و انما إيجاد شمولية اخف حدة و أكثر أمنا واستقرارا دون تغيير طبيعة النظام بصورة جذرية.

6- إن القوى السياسية و الإجتماعية المختلفة في الوطن العربي لم تستطع تحقيق إجماع عام، أو أرضية مشتركة وواضحة حول أجندة الإصلاح السياسي و أولوياته، مما أضـــعف مطالـــب

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الجمهور الملحة، و أعطى فرصة المناورة للأنظمة العربية الحاكمة.

7- ضف إلى ذلك أن تجارب التحول الديمقراطي قد جرت في سياق مؤسسي تقليـــدي، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير المؤسسات المختلفة للنظام السياسي على النحو الذي يمكن معه هذه المؤسسات من إستيعاب هذه النقلة النوعية.

8- و بناء على ما سبق فاننا نؤكد الفرضية الثانية التي طرحتها هده الدراسة ، والتي مفادها ان التغيير السياسي و الانتقال نحو الديمقراطية صار حتمية و ضرورة واقعية أملتها جملة من العوامل الداخلية و الخارجية ، و أصبحت التنمية السياسية معها تشكل مسارا لا قرارا.

وعموما فإن هذه التجارب قد أثبتت محدودية نتائجها مما يستدعي " تحسين شروط " هـــذا التحول خاصة على مستوى تطوير الأبعاد المؤسسية (برلمان فعـــال، إنتخابـــات نزيهـــة، إرادة محترمة...) و على مستوى تطوير الأبعاد القيمية (توفير مناخ ثقافي و إجتماعي مناسب، ووعـــاء حضاري ملائم...)، و قد أطلق بعضهم على هذه العملية " بالتدقيق الديمقراطي "،و ذلك بهدف تجاوز العقبات المطروحة أمام عملية الدمقرطة، و سعيا منا للمساهمة في ذلك نقـــدم جملـــة مـــن الاقتراحات و التوصيات و ذلك على الشكل التالي :

ثانيا:التوصيات:-

1- تأكيد أسبقية الممارسة الديمقراطية على مستوى البناء الإجتمـــاعي علـــى الممارســـة الديمقراطية على مستوى البناء السياسي، أي الدعوى إلى ترسيخ الديمقراطية على مستوى القاعدة الإجتماعية كقيمة إجتماعية، و جوهر ديني أولا ثم رسم صورة مماثلة على مـــستوى الممارســـة السياسية، و البناء السياسي ككل، و عدم المراهنة على " الديكور الديموقراطي " وحـــده لأنـــه معرض - لا محالة – إلى النكوص و الإرتداد.

2- و تأسيسا على ذلك لابد من تأكيد أهمية الممارسة الديمقراطية – تربيـــة و ســـلوكا و فكرا – بدءا من الأسرة، صعودا إلى المدرسة و النادي و الجمعية و الحزب، و بقية شبكات المجتمع

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المدني، و إنتهاءا بمؤسسات الحكم.

فعلى الصعيد الأسري يمكن الإفادة من حملات تحسيسية للتعريف بأهمية الحوار و التشاور على الاستقرار الأسري، و الإستعانة بنماذج من السيرة النبوية العطرة في هذا الخصوص، و تكثيف البرامج الإعلامية و لقاءات الأجيال التي تستهدف هذا الجانب.

و على الصعيد المدرسة فيمكن لها أن تكون نموذجا لاكتساب الديمقراطية إذا استطاعت أن تجعل تلاميذها يفهمون القضايا المحيطة بهم،و يفهمون – على أســاس مــن الممارســة و حــل المشكلات – ما هي حقوقهم و ما هي واجباتهم، و يأتي ذلك من خلال كتابة " لائحة المجتمــع المدرسي " مثلا أو إنشاء برلمانات للتلاميذ، ولعب الأدوار التي تحاكي أداء المؤسسات الديمقراطية، و إعداد صحف مدرسية، و ممارسة تمرينات في كيفية حل الصراعات حلا يبتعد عن العنــف، و الإرتقاء بمادة " التربية المدنية " إلى " التربية السياسية "، ووضع برنامج تدريبي للإرتقاء بالــسلوك الديموقراطي و التفاعل الإجتماعي للمعلم، كما نوصي بإدراج مقيــاس " التنميــة الــسياسية " كمقياس يدرس في الجامعة، أسوة ببعض الجامعات العربية و الأجنبية.

3- أما على صعيد تعزيز دور المجتمع المدني فيمكن التأكيد على ما يلي :

- العمل على رفع مستوى الثقافة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المــدني المختلفــة، و إشاعة روح الحوار و النقاش في صفوفها، و التداول و الإنتخاب .... و غيرها .

- التحلي بالشفافية في جميع شؤونها لا سيما الجانب المالي، و إخضاع أعضائها للمساءلة.

- التمتع بقدرات حقيقية و ميدانية لتجنيد المواطنين، و تأطيرهم للمساهمة في أشــغال ذات منفعة عمومية.

- سن قوانين و مواثيق شرف يلتزم بها أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في سيرها الداخلي.

- العمل على كسر قانون الصمت لدى المواطنين الذين يخشون مــن التنديــد، و الجهــر بالخروقات و السلوكات المشبوهة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- رصد الفساد السياسي، و مساندة الهيئات الرسمية و غير الرسمية العاملة على محاربة الفساد و تعزيز ثقافة المشاركة و الديمقراطية و أدب الخلاف.

- المساهمة في تكوين و تشكيل رأي عام وواعي و قوي من شانه التأثير على وجهة الأمور، و تغييرها و نشر القيم البناءة و الأخلاق الحميدة.

4- أما على مستوى البناء السياسي و مؤسسات الحكم، فلا بد من توفر الإرادة السياسية الحقيقية أولا من طرف النخب الحاكمة، و الوصول إلى قناعة حقيقية مفادها أن الديمقراطية هـــي مصلحة الجميع، ثم بعد ذلك ندعوا إلى إيجاد صيغة سياسية توائم بين الأصالة في أسسها و قيمها و أهدافها إنطلاقا من تعاليم الإسلام، و السوابق الدستورية في عصر الإسلام الأول، و التجــــارب المعاصرة في آلياتها ووسائلها و مظاهرها الناجحة، و من مكونات هذه الصيغة:

- صياغة دستور سياسي مستمد من تعاليم الشريعة، و مقومات الأمة و أعرافها، و إقامـــة قواعده على مبدأ " المصالح المرسلة "، و التأكيد على الخصوصية الإسلامية في هذا السياق القائمة على مبادئ الحكم الأساسية في الإسلام (العدل، الشورة، المسؤولية، الحرية...إلخ).

- إنشاء مجلس تمثيلي للشعب تحقيقا لمبدأ الشورى، و يمثل هذا المجلس جميع عناصر المجتمـــع بتوازن و عدالة و يقوم على انتخاب عام مباشر و مفتوح للجنسين تصويتا و ترشـــيحا، و يـــتم الإفادة من تعاليم الإسلام فيما يتعلق بالشروط الأخلاقية في المرشحين، و مراعاة الضوابط الكفيلة بتراهة الإنتخابات، و ضرورة أن يتمتع باختصاصات سياسية و تشريعية كاملـــة وفقـــا لمبـــادئ الإسلام.

- إنشاء مجلس آخر من ذوي الكفاءات و الإختـــصاص في مختلـــف المجـــالات الدينيـــة و الدستورية و الإقتصادية و الإجتماعية و النفسية ....إلخ ، و يتم تعيين أعضائه من طرف الرئيس، مع مراعاة العدالة و التوازن بين عناصر و فئات المجتمع، ووفق شروط معينة، و تكمن أهمية هـــذا المجلس في رفع مستوى المجلس التمثيلي، و تعويض النقص، و سوء الإختيار الذي قد يؤدي إليـــه الإقتراع العام، أما وظيفته فهي مقتصرة على إبداء الرأي الفني أو العلمي أو الديني في مشروعات

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

القوانين المرفوعة إليه من المجلس التمثيلي.

5– وبناءا على ما سبق فإن الحكومات العربية اليوم مدعوة إلى :

- توسيع هامش الحريات السياسية، وتبني برامج التحول الديمقراطي بطريقتنا ووفق قيامنا.
- إعادة الوحدة الداخلية بين أبناء الشعب الواحد على قاعدة تجاوز التقسيمات المزقـــة للوطن و الأمة على حد سواء، و أن جميع الفئات و القوى السياسية في النهاية جزء لا يتجزأ من هذا البناء الذي تتربع على قيادته.
- إيجاد نظام عربي ديمقراطي نموذجي.

و في الأخير نؤكد على أننا نقف اليوم على أبواب منعرج مهــــم و إســـتراتيجي في التحـــولات الديمقراطية في الوطن العربي و السؤال الكبير يتعلق بطريقة تعامل أنظمة الحكم و القوى السياسية مع هذه المرحلة الجديدة، و أملنا أن ينجح العرب في بناء نظام ديمقراطي يحقق التنمية المنشودة على الأقل في العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قائمة المراجـــــع و المصادر

أولا : المراجع باللغــة العربيـة

أ/ قواميس و موســـــــوعات

1- ابن منظور، لسان العرب المحيط. بيروت : دار لسان العرب، (د.ت.ط).

2- الجاسور، ناظم محمد ، موسوعة علم السياسة. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

3- - اللمع، هيثم، مترجما، معجم على السياسة والمؤسسات السياسية (عربي-فرنسي- إنجليزي) ، ط1، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

4- الرازي، أبو بكر ، مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان، 1986.

5- مناع، هيثم ،الإمعان في حقوق الإنسان:موسوعة عالمية مختصرة.ط1،دمشق: الأهالي للطباعة والنشر،2000 .

ب/ الكتـــب

1- ابن سالم، عبد الحميد، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة العربية. الجزائر: دار الخلدونية، ،2005.

2- ابن خلدون، المقدمة. (تحقيق حامد أحمد الطاهر) ، ط1، القاهرة :دار الفجر للتراث، 2004

3- الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي .ج1، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

4- إبراهيم، سعد الدين ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية. ط3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002.

5- أحمد، يوسف أحمد، مسعد نيفين (محرران)، حالة الأمة العربية:2005-2006 . ط1،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، مارس 2007

6- الأنصاري ،اسماعيل ، عبد الحميد ، تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، ط1،القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.

7- البنا ،حسن ، مجموعة رسائل الإمام حسن البنا. ط1،الإسكندرية: دار الدعوة، 2002.

8- الجابري، محمد عابد ، المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية. المغرب: الدار البيضاء، مؤسسة بنثرة للطباعة والنشر، 1958.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

9- الجمل، يحي ، أنظمة الحكم في الوطن العربي. ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.
10- الزايدي، مفدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002.
11- المغيربي، محمد زاهي بشير ، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة. ط1،ليبيا: منشورات جامعة قار يونس ، 1998.
12- (--،--) قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية. بنغازي، منشورات قار يونس، 1994.
الشطي، إسماعيل وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقرطية. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير علي خليفة الكواري، ، أكتوبر 2003.
13- التكريتي، بهجت وآخرون، الوطن العربي، النواة والامتدادت عبر التاريخ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.
14- الخازن، جهاد ، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون. ط1،بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، 2005.
15- الخولي، أسامة وآخرون، العرب إلى أين. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2002.
16- الخولي، سناء ، التغيير الاجتماعي والتحديث. الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2003.
17- الظاهر، نعيم ، جغرافيا الوطن العربي. عمان: دار البارزدي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
18- (--،--) دراسات في الوقع العربي. ط1، عمان:دار البارزدي العلمية للنشر والتوزيع، 1999.
19- الغزالي حرب، أسامة ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس والفنون الوطني للثقافة والآداب، 1997.
20- الغزالي، محمد ، الإسلام والاستبداد السياسي. ط2، القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1961.
21- أردقه دان، صلاح الدين ، التخلف في الفكر الإسلامي المعاصر. ط1، بيروت :دار النفائس، 2002.
22- بادي، يتر تراند ، التنمية السياسية، (محمد نوري المهدوي مترجما).ط1،ليبيا:تالة للطباعة و النشر،2002.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

23- بدر، محمد السيد ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية . ج1،القاهرة: مطبوعات كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، (د.ت.ط).
24- بهاء الدين، أحمد ، شرعية السلطة في الوطن العربي. ط1،القاهرة: ، مركز الحضارة العربية، 2005.
25- بلقزيز، عبد الإله ، في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع مدائح الأسطورة. المغرب: الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2001.
26- (--،--) وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001.
27- جان، بيير قارنيي ، عولمة الثقافة، (عبد الجليل الأزدي مترجما). ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، جانفي 2003.
28- هيجوت، ريتشارد ،نظرية التنمية السياسية،(ترجمة حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد).ط1،عمان:المركز العلمي للدراسات الاستراتجية،2001.
29- وهبان، أحمد ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. مصر: الدار الجامعية، ، 2002-2003.
30- زرتوقة ،صلاح ، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية. ط1، مصر: مكتبة مدبولي، 1996.
31- حزام والي، خميس ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
32- حمدي عبد الرحمن ،حسن محررا، المجتمع المدني و دوره في التكامل في أفريقيا. ط 1، القاهرة: مركز البحوث العربية و الافريقية، 2004.
33- حنفي، حسن ، مقدمة في علم الإستغراب.ط2 بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2000 .
34-كامل السيد، مصطفى ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2006.
35- مهنا،محمد نصر ، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة،، الإسكندرية :منشاة المعارف ، 2002.
36- (--،--) ،علم السياسة. القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

37- محمد عارف، نصر ، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، القاهرة:المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، 2002.

38- محمد عبد الرحمن، عبد الله ، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة. بيروت:دار النهضة العربية ، 2001.

39- محمد علي، محمد، أصول الاجتماع السياسي، القوة والدولة. ج2 ، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، 1999.

40- نافع ،بشير وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (تحرير علي خليفة الكواري). ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001.

41- زمام، نور الدين ، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

42- سامية، محمد جابر ، قضايا العالم العربي. ط1، بيروت، 2003.

43- سيفان، فيليب ، كيف ولد مفهوم السياسة ، (ترجمة نرمين عبد الله العمري). المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان، 2004.

44- عبد اللطيف رشاد، أحمد ، أساليب التخطيط للتنمية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002.

45- عودة، عبد القادر ، الإسلام بين جهل أبنائه وتقصير علمائه. ط1، 1951، (دون مكان الطبع).

46- عوض عثمان ،السيد وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (تحرير أحمد منيسي). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

47- علي سعد، إسماعيل ، دراسات في العلوم السياسية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

48- عمار، حامد ، الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية على الوطن العربي. ط1،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.

49- عمل جماعي، الأحزاب السياسية في العالم العربي. بيروت :المركز اللبناني للدراسات، 2006

50- فيصل، يونس عبد الزهرة ، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة. الإسكندرية :دار الوفاء للدنيا الطباعة والنشر ،(د .ت.ط).

51- (--،--) منحى التقليد والتجديد في الفكر التنموي العربي. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

52- فيريل هيدي ، الإدارة العامة منظور مقارن،(ترجمة محمد قاسم القريوتي). الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1985.
53- فروان حسين، أحمد ، التنمية والتحديث في الوطن العربي: المفاهيم-المحددات-المتطلبات-المعوقات. ط1، صنعاء : مطابع المتفوق2005.
54- صعب، حسن، علم السياسة، ط9، بيروت: دار العلم للملايين، 1997.
55- رشاد القصبي، عبد الغفار ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي. (ج2) ،ط2، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.
56- توفيق إبراهيم، حسنين ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط2،العدد 17، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
57- تمام أبو كريشة، عبد الحليم ، دراسات في علم اجتماع التنمية. الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2003.
58- خاتمي، محمد ، الإسلام والعالم، تقديم محمد سليم العوا. ط2، القاهرة: مكتبة الشروق، 2002.
59- خليفة الفهداوي، فهمي ، السياسة العامة. ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2001.
60- غربي، علي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003 .

ج/مجلات ودوريـــــات

1- أحمد أمين ،حسين ، "نحو رؤيا إستراتيجية لتحديث المجتمع العربي". مجلة شؤون عربية، عدد 115، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،2003 .
2- الهزيل، شكري ، "ثقافة المرتزقة والخنوع في العالم العربي". مجلة (المنار العربية) ،العدد 118، الجزائر: الشركة العربية للنشر والطباعة والتوزيع بالوادي، أفريل 2007.
3- الكتبي، إبتسام و آخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. ط1(سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 30)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
4- الأنصاري، عبد الحميد ، "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، المستقبل العربي. 272، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

5- المحجوب، عبد الحليم ، "مبادرات إصلاح النظام العربي والدوافع والخيارات المستقبلية". كراسات إستراتيجية، عدد13، مصر:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، (2003) .

6- المصالحة، محمد ،"المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية السياسية، دراسة حالة الأردن". مجلة المفكر، عدد 2، بسكرة :جامعة محمد خيضر، 2007.

7- الرضواني، محمد ،" التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية ". المجلة المغاربية للكتاب"مقدمات"، العدد 36، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 2006.

8- الظاهر، عدنان ،"حقوق و واجبات البرلمان في القوانين الأساسية و الأنظمة الداخلية للبرلمانات العربية".مجلة الفكر البرلماني، عدد 12، الجزائر:مجلس الأمة، أفريل 2006.

9- أسعد وطفة ،علي ، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة". المستقبل العربي،العدد 282، بيروت: 2002.

10- بوسعدية، وهيب: "التحديات الراهنة للمجتمع المدني العربي، وآفاق التطور". مجلة الحقيقة، عدد الجزائر: جامعة أدرار، ديسمبر 2005.

11- درامي، بكاري ، "آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية. عدد 153، القاهرة، يونيو 2003.

12- وفولي، مايكل و إدواردز، بوب ، "مفارقات المجتمع المدني"، ترجمة: أحمد إسماعيل علي. مجلة الثقافة العالمية،العدد 86، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جانفي 1998.

13- زياني، الصالح، "واقع وآفات المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ، التعددية في العالم العربي". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد9، جامعة باتنة، جانفي 2004.

14-(حلقة نقاش): "رؤيا نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية". المستقبل العربي، **العدد**287، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

15-مجلس الأمة، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11 ، الجزائر: جانفي 2006.

16- مجموعة مؤلفين، "الأحزاب السياسية في العالم العربي، النشأة والأزمة". سلسلة قضايا عربية، العدد11، الكويت :مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2005.

17- سليمان النجار، باقر ، "المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح". المستقبل العربي، العدد 338، بيروت: مركز الوحدة العربية، أفريل 2007.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

18- سعد ،محمد أبو عامود، "دور المجتمع المدني العربي في الأزمات". مجلة شؤون عربية، العدد 110، مصر، جامعة الدول العربية، 2002.
19- عبد السلام، محمد ، "مستقبل الكويت بعد التحرير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، القاهرة: 1993.
20- فرحاتي، عمر ، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير". مجلة العلوم الإنسانية، العدد2، بسكرة: جامعة محمد خيضر ، جوان 2007.
21-(--،--) ، "صلاحيات السلطة التشريعية في الدول العربية". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد10، الجزائر: جامعة باتنة، جوان 2004.
22- فورار العيدي، جمال، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي". مجلة الحقيقة،العدد 7، الجزائر: جامعة أدرار، ديسمبر 2005.
23- فرشوخ، محمد أمين ، "المجتمع المدني في الوطن العربي..جمعيات التطوع" ،مجلة التسامح، العدد 18، خريف 2004.
24- قادري، حسين ، "التعددية السياسية في ظل الإصلاحات الجزئية في دول مجلس التعاون الخليجي". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: جامعة باتنة، جانفي 2004.
25- شلبي، محمد ،" مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند، دراسة مقارنة". المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 1، الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001.
26- توفيق إبراهيم، حسنين ، "الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي في مصر، رؤية نقدية". (أسامة الخولي محررا)، المستقبل العربي ، عدد 61، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2002.
27- غليون ،برهان ، "أزمة التحديث في الوطن العربي- قراءة في كتاب-". يومية الوقت، العدد 251، سوريا، 29-10-2006.

د/ وثائق و تقارير

1- الدستور الجزائري لعام1996، الجريدة الرسمية. العدد 96 بتاريخ :8-12-1996.
2- القطامي، جاسم ، "تعقيب على بحث: باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية". بحث مقدم إلى ندوة :"المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3- برقوق، أمحند ، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، مقاربة في الحسبة الديمقراطية". ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "دور المجتمع المدني في تنمية الدولة"، الجزائر: جامعة أدرار، نوفمبر 2005.

4- بونيفاس، باسكال ،" التحديات الداخلية التي يواجهها العالم العربي من وجهة النظر الأوروبية". ورقة قدمت إلى أعمال المؤتمر الثالث الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي ، تحت عنوان: "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، جانفي1994.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن،2002.

6- مجموعة مؤلفين، الديمقراطية والتربية الديمقراطية في الوطن العربي. الكويت:، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم اصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت،و نشره مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، مارس 2001.

7-مجموعة من الباحثين، "دراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي". الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، سبتمبر 2005.

8- مطاشمة، أبو مدين ، "إشكالية التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية".ورقة بحث قدمت إلى ملتقى" واقع و آفاق التنمية السياسية في الجزائر"، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة، بتاريخ 04-2007/12/05

9- فكرة، سعيد ، "محاضرات في السياسة الشرعية". قسم الشريعة والقانون، جامعة باتنة، السنة الجامعية:2006-2007.

هـ / رسائل جامعية:

1- بوهالي، محمد ، "مصدر شرعية الحاكم في النظام الإسلامي والنظامين الرئاسي والبرلماني". رسالة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الشريعة، 2006-2007.

2- بليل، نونة، "التعددية الحزبية في الدساتير العربية ومعوقاتها، حالة الجزائر ومصر". رسالة ماجستير، الجزائر : جامعة باتنة، كلية العلوم القانونية، قسم العلوم السياسية، جوان 2006.

3- طاشمة ،بومدين ، " مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر". رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2001.

4- عبد الكريم ،هـــشام ،" المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر". رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة ، مارس 2006.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

5- قريشي، علي ،"الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي :دراسة مقارنة في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع تطبيق على الوضع في الجزائر". رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2005.

و/ جرائد

1- إبراهيم الحلو، محمد ، "خطوة سعودية على طريق التحديث السياسي". جريدة الشرق الأوسط، العدد 9088.

2- القسم الدولي،" المعارضة الأردنية تهدد بمقاطعة الانتخابات النيابية " . جريدة الخبر اليومي، العدد (5086 ، /2007/08/08.

3- عابد، شارف، "الإصلاحات، العالم العربي بين الجمود الداخلي والتلاعبات الخارجية". جريدة الشروق اليومي، العدد 1978، بتاريخ 26-04-2007.

ثانيا: المـراجـع باللغـــة الأجنبيـــة

1-Badie ،Bertrand, Le Développement Politique. Economic, 3éme Edition, 1984.

2-Humtingtion, Samuel : Political order in changing societies .
New haren and london yale University Press, (Print 15) 1979

3-(---,---) the change to chanch, Modernisation, development and politics. Comparative politics, 1971

4- Raymond Aron, Les étapes de la Pensée Sociologique. Paris : Gallimard, 1967.

5- Karl de schweinitz : "Growth, development, and policial Moderization"in: World Politics. Vol 22, No 4 (jul, 1970).

6- Zohouari addi, l'Algérie démocrate : Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contempaorine. Edition Paris, la Decomverte, 1998.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثالثا: مواقع الانترنيت

1- أبورمان، محمد ، "إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي"، مقالة نشرت على موقع:
http://www.alas.ws/indesc.cfm metothod=hom con

2- "الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي، خطوة إلى الأمام أم خطوة إلى الوراء؟"، عن موقع:
http:// www.alkods center.org/arabic/pages.php? local-type=122&local-detoils=86

3- الجناحي، حبيب ،"الجامعة العربية وقضايا الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي"،
http/www.cnhr.org.in/Menbar DH/chadab.Janbani.htm

4- الحمد، تركي ،" التنمية السياسية في المنظور الإسلامي"، http:// www.liell.com.s0000s29.htm

5- المعرفة، قسم البحوث والدراسات: "الأحزاب السياسية في الوطن العربي"، عن موقع:
http//: www.awapp.org/wmview.php?Artld=1017

6- العلوي، بن سعد والسيد أبو أباه،"عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، سلسلة حوارات لقرن جديد،
http://www.almultaka.net/ouroud.php&http:// subaction=showfull &id=1155849790 archive= &start-from= &ucat=11

7- الصاوي، علي ، "تطوير عمل المجالس النيابية العربية"،
http://www.pogar.org/publications/legisture/sawi1a/

8- الصوفي، مصطفى http://www.safipness.com/indesc.php ?op=suit et art=96

9- التركماني، عبد الله ، "جدل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي وإفريقيا"، عن موقع:
http://www.syriakurds.com|deragrat/der/037.htm

10- بلقزيز، عبد الإله ، "عوائق التطور السياسي في الوطن العربي"، الخليج (2008/03/24) عن موقع :
http:/www.arabs48.com/display.x ?cid=7&sid= 25&id= 52940

11- بلقصري، عبد الواحد ، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة"،عن موقع:
http://www.assuaal.com/studies/studies.350.htm

12- برجس، خالد ،" المشروع الإصلاحي ومعوقات التنمية السياسية"
http://www.almember.com.view article.asp

13- بريزات، فارس ، "الأحزاب السياسية العربية: الإيديولوجية أم فن الممكن؟" عن موقع:
http:// www.al-majalla.com/listNews-asp?Newssld=1495&Menuld=25& Ordering=2

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

14- "دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" فنشرت على موقع:
http://www.megdaf.org/article-details.aspx@article-id=123@ scid=14 cid=620/08/2007

15- هلال، جميل ،"حول إشكالات مفهوم المجتمع المدني"، ورقة قدمت في ندوة :المجتمع المدني من منظور عربي، التجارب والتحديات في العراق والمنطقة، بيروت، 15-17 أكتوبر 2004. و نشرت على موقع:
http:// www.acson.org/indesc.php?option.com-content task=view id=486 ltemid=99999999 limit=1 limitstart=0

16- وهبة ، عزة ، " الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية "،
- http:// www.pogar.org/publications/legisture/wahby10/section24.htm

17- زيدان، رغدان ، "مفاهيم التنمية والتنمية البشرية".
http//.www.grance com/a/rzaydan/show.artical.cfm u:2135

18- حلبي، زينة ،"المجتمع المدني العربي، تقييم التأويلات وتعيين التحديات"، دراسة نشرت على موقع:
http:// www.acson.org/indesc.php?option.com-content & task=view id=488 & ltemid=99999999 limit=1& limitstart=1

19 ماير،مايكل: "الانتخابات العربية "الربيع العربي القصير" http //:www.arabevoice.com/modules.php?

20- محمد عبد كسار،أكرم ،" التنمية السياسية في التراث الإسلامي،
http//www.Albarlaman.com/rext/alrsheef/ajtamait/5islamic/0108.htm.

21- محمد عارف، نصر ،"مفهوم التنمية..إعادة الاعتبار للإنسان"،
www.islamoline.net/iol.arabic/dowalia/mafahim.2asp -

22- محسن، تيسير ، "محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح"،
http:// www.sis-ps/arabic/royo/29/p5

23 مرسول محمد، مازن ، "جدل العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية في العالم العربي"، مجلة الجندول، عدد 23، 2005،
http:// www.vluminania.net/jandoonag.htm

24- ندوة: "تطوير العمل البرلماني العربي".عن :
http://wwww.pogar.org/publications/legislature/lcps10/section1html

25- ستبن، ألفرد (alferd stepan)، "الفوارق الانتخابية في العالم الإسلامي" (على إبراهيم مترجما) عن:
http:// www.project-syndicate.org/print-commentary/stepan1/Arabic.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

عبد الجبار، محمد ،" كتاب التخلفالسياسي"، http//:www.awu.org/politic/08/fka8006.htm

27- عبيدات، أحمد ، "سيادة القانون والتنمية السياسية"، عن موقع :
http//www.womengateway.com/arwg/e+library/stadies/political participation-work paper p.htm

28- عبد الكريم الجباعي، جاد ، "التجربة الحزبية العربية: مالها وما عليها"، عن موقع:
http://ben.bredband.net/b153948/stu6-htm

29- عبد الله، لطوف ، "دور البرلمانات العربية في عملية الإصلاح والتغيير"، عن موقع:
http://www.arab-ipu.org/publication/journal/v96/ view poin.html

30- عبد الرحمان حسن، حمدي ، المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا، عن موقع :
http:// www.aarcegypt.org/arc10/seminars/file/civelsocialaty.doc

31- تركماني، عبد الله ، "خصائص الزمن الثقافي المعاصر"، عن موقع :

http:// www.free-syria.com/loadarticle.php ?articleid=25108

32- غليون، برهان ، "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، مقالة نشرت على موقع:
http://saberaffaituri.maktoobblog.com/291659/

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا